الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

Vol. 5. Issues 2-3 . December 1997 - January 1998 المجلد الخامس - العددان الثاني والثالث - كانون الأول ١٩٩٧ - كانون الثاني ١٩٩٨

القمة الإسلامية في طهران تذيب الجليد بين إيران وجيرانها

الخليج يعوِّض الخسائر الإيرانية في الحرب مع العراق!

واشنطن - «الميزان»

☐ لخيبة الولايات المتحدة، كان مؤتمر القمة الإسلامية في طهران، من حيث مستوى حضوره ونتائجه بإذابة جليد العلاقات بين إيران وجيرانها العرب، أنجح من مؤتمر الدوحة الاقتصادي الذي رعته مادلين أولبريت وزيرة الخارجية، والذي كان المقصود منه إذابة الجليد بين إسرائيل والدول العربية.

وتقول مصادر عليمة في واشنطن، إن إيران تتوخى أن تقدم لها الدول العربية الخليجية تعويضات عن خسائرها من الحرب مع العراق بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨، وهي الحرب التي مولت دول الخليج فيها العراق بمبالغ تزيد عن ٣٠ مليار دولار.

وفي رأي المصادر النفطية الأميركية، أن إيران تعاني من مشكلة حقيقية في إنتاجها النفطي بحيث أنها تجد صعوبة في تلبية حصتها الحالية المقررة في منظمة «أوبيك» نتيجة ضعف قدرتها على تدبر الاستثمارات المالية الضخمة اللازمة لتطوير حقولها وزيادة الانتاج من الآبار القديمة. وتقدر هذه المصادر حاجة طهران الى الاستثمارات النفطية للحفاظ على انتاجها النفطي في مطلع القرن المقبل بحدود طاقتها الانتاجية الراهنة، بما بين ١٥ و ٣٠ مليار دولار، وهي مبالغ لن تستطيع الحصول عليها عالمياً في ظل الحظر الأميركي الراهن ضدها والمصدر الوحيد المتاح لها عن قرب، هو أن تمد لها الدول النفطية العربية في الخليج يد العون لاعتبارات أمنية.

وتشير المصادر الاميركية الى أن هناك احتمالين لتلبية المتطلبات الإيرانية من الدول الخليجية، هما:

١ - أن تقدم السعودية والكويت قروضاً ميسرة الى طهران بحدود ١٠ مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة.

٢ - أن تقدم دولة الإمارات لها مبلغ ١٥ مليار دولار خلال الفترة ذاتها لقاء إعادة الجزر الثلاث المحتلة الى السيادة الإماراتية.

وتشير دراسات وكالة الطاقة العالمية في باريس الى أن إيران في مطلع القرن المقبل، سوف تتحول الى دولة مستوردة للنفط إذا استمر الوضع الراهن على حاله، بما ينبىء بمخاطر أمنية وجيوبوليتيكية في منطقة الخليج. ويستدل من الجدول المرفق كيف سيتطور الوضع النفطي الإيراني حتى العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع السنوات السابقة. وهذا عائد الى سببين رئيسيين، هما: تناقص الطاقة الانتاجية للأسباب المشار اليها، وتزايد الاستهلاك الداخلي بسبب المشاريع العمرانية وارتفاع عدد السكان.

ذلك أن البديل الوحيد المتاح أمام طهران للحفاظ على عائداتها النفطية من الانتاج المتناقص، هو محاولة رفع الأسعار للحصول على عائد أكبر من صادرات أقل، وهو أمر غير ممكن كما يستدل من قرارات المؤتمر الوزاري لمنظمة «أوبيك» في جاكرتا، مما يبقي لإيران خياراً مضمراً بافتعال أزمات في الخليج لتعطيل الانتاج السعودي في الدرجة الأولى، أو القيام بمغامرات عسكرية غير محمودة العواقب، مثل إغلاق مضيق هرمز الفاصل بينها وبين سلطنة عمان لتعطيل الملاحة البحرية وعمليات نقل النفط بالناقلات من الموانئ الخليجية عبر الخليج.

ويقدر الخبراء الاميركيون أن إيران تواجه احتمال التوقف عن تصدير النفط بعد ١٠ سنوات من الآن في أبعد تقدير، نظراً الى استنزاف المكامن النفطية في السابق، وعدم القدرة على زيادة طاقة الانتاج عن مستوياتها الراهنة، والارتفاع السريع في الاستهلاك المحلي، والنقص الكبير في الاستثمارات المالية المتاحة للتطوير، مما يترك إيران في مواجهة جيرانها الخليجيين بخيارات مريرة، سواء في حالة دفع الأموال اللازمة بالتراضي، أو في حالة اللجوء الى تعكير الأحوال الأمنية.

الإنتاج الإيراني الراهن والمتوقع نظير الاستهلاك والتصدير والطاقة الانتاجية المتاحة حتى ٢٠١٠
(بملايين البراميل يومياً)

	١٩٧٤	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠١٠
طاقة الإنتاج	٦,٠٠	٣,٦٠	٣,٦٠	٣,٦٠	٣,٦٠	٣,٧٥	٣,٩٠	٣,٩٠	٤,٠٠	٤,١٠
الإنتاج الفعلي	٦,٠٠	٣,١٩	٣,٤٥	٣,٥٣	٣,٥٥	٣,٧٠	٣,٧٨	٣,٨٠	٣,٨٦	٤,٠٢
الاستهلاك	٠,٣٠	١,٠٤	١,٤١	١,٥٣	١,٦٤	٢,١٢	٢,٣٦	٣,٥٩	٣,٨٧	٤,٩٠
الصادرات	٥,٧٠	٢,١٥	٢,٠٤	٢,٠٠	١,٩١	١,٥٨	٠,٥٢	٠,٢١	-٠,٠١	٠,٨٨
النسبة المئوية المستخدمة من طاقة الانتاج	١٠٠	٨٩	٩٦	٩٨	٩٩	٩٩	٩٧	٩٧	٩٧	٩٨

خفض قيمة الليرة اللبنانية

☐ في ضوء اتفاق الترويكا اللبنانية على معالجة مشكلة عجز الميزانية والهدر الحكومي، وهو الاتفاق الذي يقضي بتحويل جزء من الدين الداخلي الى دين خارجي، ترددت أقوال نفتها الحكومة، بأن ذلك سوف يتبعه خفض في سعر صرف الليرة. لكن سياسة رئيس الحكومة رفيق الحريري منذ قدومه الى السلطة قبل خمس سنوات قامت على استقرار سعر الصرف، بل إن استمراره في الحكم يتخذ مبرره الأول من هذا الاستقرار.

ومع ذلك فإن الشعور العام السائد، هو أن السعر الحالي لصرف الليرة مفتعل لسبب سياسي في المقام الأول، وأن الواقع الاقتصادي الذي آلت اليه البلاد خلال حكم الحريري، لا يسوغ استمرار القيمة الحالية لليرة. ومن هذه الناحية، يشبه وضع الحريري في لبنان وضع مهاتير محمد في ماليزيا، من حيث الدخول في مشاريع كبرى عالية الكلفة من غير الممكن تنفيذها بغير مديونية عالية على الحكومة، وهو ما وصف في كوالالمبور بأنه «بناء قصور في الهواء»، الأمر الذي أدى في النتيجة الى هروب الرساميل الخارجية والخفض الاضطراري لقيمة العملة المحلية. والمستفيد الأكبر في لبنان من سياسة الحفاظ على سعر مفتعل لليرة هو القطاع المصرفي، بالاضافة الى الحريري. ذلك أن السياسة القائمة هي بمثابة تحويل مبالغ صافية بالدولار من خزينة الدولة الى المصارف الدائنة للحكومة. فلا عجب أن تتزايد الدولرة الآن بعد الإعلان عن تحويل الدين الداخلي الى دين خارجي، ولا شغل للمصارف سوى الإقراض المربح جداً للدولة، طالما بقي سعر الصرف ثابتاً بصورة مفتعلة.

ولذلك ليس هنالك بد من إعادة النظر في سعر الصرف باتجاه تخفيض قيمة الليرة، إذا كان لحركة النشاط الاقتصادي العام أن تنهض من ركودها الحالي.

وليس المطلوب أن يجري التخفيض دفعة واحدة بنسبة ٢٥٪ كما يقترح البعض، بل بنسب أقل على فترات متباعدة نسبياً، أي بنسبة ٥ الى ١٠٪ كل ستة أشهر على مدى السنتين المقبلتين، شرط أن يتم ذلك بالتوازي مع إجراءات جدية أخرى لتصحيح الاختلالات المزمنة في الميزانية وفي الميزان التجاري.

فالتخفيض المنطقي في إطار سياسة مالية ونقدية واضحة وقابلة للتنفيذ، أهميته في المرحلة الراهنة أنه يلغي من الأذهان أن السياسة القائمة مفتعلة، وهذا بحد ذاته يعيد شيئاً من الثقة الداخلية والخارجية بالوضع اللبناني وآفاق تطوره الى الأحسن. ثم إنه يعيد درجة معقولة من التوازن بين الطموح المنشود والإمكانيات الواقعية للبلاد من حيث القدرة على تنفيذ ما هو ممكن، وإعادة تشكيل الخطة الأصلية الواسعة في هذا الإطار الواقعي.

غير أن الأهم من ذلك، هو التنفيذ الجدي والموثوق للإصلاحات اللازمة، بما في ذلك الاتجاه الى خفض سعر صرف الليرة، ومصارحة المستثمرين المحليين والأجانب بكلام حقيقي يمكنهم الركون اليه في قراراتهم، لأن الاستثمارات الحقيقية المطلوبة هي بطبيعتها طويلة الأجل، وبالتالي تتطلب درجة عالية من الوضوح والثقة، حتى لا تضطر الى الانسحاب المفاجىء في يوم من الأيام لتحديد خسائرها، ولخسارة مؤكدة للبلاد.

وخلافاً للمظنون بأن الوقت ما زال مبكراً لفتح موضوع انتخابات رئاسة الجمهورية، فإن الوضوح يقضي على الأقل بإصدار إشارات مؤكدة من الآن حول ما إذا كان التمديد للرئيس الحالي وارداً أو غير وارد.

«الميزان»

بسبب تعقيدات قطر والبحرين والعراق

الشيخ زايد يُربك القمة الخليجية في الكويت

الكويت - «الميزان»

☐ قالت مصادر خليجية إن القمة السنوية لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الكويت تواجه هذه السنة مشكلة مماثلة لتلك التي واجهتها في السنة الماضية في مسقط عندما انسحب أمير قطر منها قبل اختتامها. والمشكلة التي تواجهها القمة الخليجية لهذه السنة تعود الى انقسامات متفاوتة إزاء المواقف الأخيرة المعلنة، وغير المعلنة، للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يعيد الى الأذهان دور الإمارات أيام أحمد خليفة السويدي في السبعينات، مما أثار حفيظة المملكة العربية السعودية في حينه.

وهناك موقفان معلنان للشيخ زايد مثار جدل: أولهما، دعوته الصريحة الى إعادة العراق الى الصف العربي ومصالحة صدام حسين، وهو موقف يثير حفيظة الكويت، الدولة المضيفة للمؤتمر، في الدرجة الأولى. وثانيهما، انتقادات الشديدة للمسؤولين في دولة قطر، خصوصاً وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر، بسبب الأزمة المصرية - القطرية، التي أدت الى تدخل السعودية لمصالحة القطريين مع المصريين، برعاية الملك فهد بن عبد العزيز.

أما الموقف غير المعلن للشيخ زايد، فهو اقتراحاته لحل الأزمة الداخلية في البحرين، حيث انقسم الرأي البحريني بشأنها بين ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى، الذي وافق على مقترحات الشيخ زايد، وبين رئيس الحكومة الشيخ خليفة بن سلمان الذي رفضها مؤثراً سياسة التشدد ضد المعارضة.

وقد اقترح الشيخ زايد على البحرينيين إصدار عفو عام عن المعارضين في الداخل والخارج، وإجراء حوار دستوري معهم يؤدي الى مصالحة وطنية عامة، وتقوم دولة الإمارات، بعد المصالحة، بتقديم مساعدات مالية سخية الى دولة البحرين، لاستثمارها في المناطق المحتاجة حيث يتولد الاضطراب الأمني.

الكونغرس يقترح سياسة دفاعية للقرن المقبل

واشنطن - «الميزان»

☐ أصدرت الندوة المفوضة من الكونغرس تقريرها الخاص حول السياسة الدفاعية الأميركية، وما يطلب منها للقرن المقبل بعنوان «التحول الدفاعي: الأمن القومي في القرن الواحد والعشرين». وقد وجه التقرير انتقادات قاسية للسياسة الدفاعية القائمة من حيث تركيزها على الاستعداد لحربين في وقت واحد، الأولى في الخليج، والثانية في شبه الجزيرة الكورية، وهو أمر مستبعد، كما جاء في التقرير النهائي.

وقال التقرير إن وزارة الدفاع لم تركز على الاحتمالات الأمنية المتزايدة، من حيث مواجهة الإرهاب على القارة الأميركية، أو من حيث الحاجة الى نقل قوات برية كبيرة على وجه السرعة الى البر الآسيوي مع تزايد أهمية نفط حوض قزوين بالنسبة الى الاقتصاد العالمي. وانتقد التقرير تركيز وزارة الدفاع على القوات الجوية، مقترحاً أن تضع الوزارة خططاً لعمل السلاح الجوي على مديات أكبر، واعتماد الطائرات الحديثة التي تحلق بدون طيارين. كما انتقد القوات البرية لتركيزها على الدبابات الثقيلة، مقترحاً أن تركز بدل ذلك على حرب المدن. ومن أجل تركيز القوات العسكرية بصورة أفضل على الأخطار المستقبلية المستجدة، دعا التقرير الى إنشاء «قيادة للقوات المشتركة» تشرف على المبتكرات العسكرية، وتقوم بتدريبات ميدانية واقعية لاختبار المفاهيم الجديدة، ومنها تحويل قوة الغواصات البحرية الى منصات لإطلاق الصواريخ البعيدة المدى، ولاستخدامها كمنصات لإنزال قوات خاصة مدربة في العمليات السرية على البر حيثما استدعى ذلك في أي مكان في العالم.

الحريري يرى نفسه في المرآة



راجع الصفحتين ٣/٢

«يشطفون» الدرج من أسفله فمن «يشطفه» من رأسه؟

فضيحة عمولات «الميدل إيست» تفتح الأبواب المغلقة!

☐ دخل السيرك اللبناني في فصل جديد من المسرحية المستمرة بالكشف عن تقاضي عمولات بعدة مئات من الاف الدولارات لقاء إستئجار طائرات من خطوط سنغافورا لحساب «شركة طيران الشرق الاوسط» وبيع طائرات الجامبو القديمة العائدة للشركة.

وقد أحيل رئيس وأعضاء مجلس ادارة «الميدل إيست» الى التحقيق القضائي، كما امتنع حاكم المصرف المركزي رياض سلامة عن دفع رواتب ومخصصات مسؤولي الشركة ريثما تنجلي الوقائع.

وتدور القضية الآن حول دور خالد سلام، رئيس مجلس الادارة، في تقاضي العمولات المذكورة. ويأتي اقحام اسم خالد سلام في القضية في وقت يتعرض فيه شقيقه هاني لدعوى قضائية من قبل حكومة دبي المالكة لشركة «دوبال» لصنع الالومينيوم، مع آخرين. (راجع «الضيف» على الصفحة ٢٤).

دورة التاريخ

إن إقحام خالد سلام في فضيحة «الميدل إيست» له ابعاد سياسية متعددة كل منها يطرح علامات استفهام عديدة لها صلة بالواقع السياسي اللبناني والفساد الذي انتشر على نطاق واسع في عهد حكومة الحريري، كما يعيد الى الاذهان تاريخ الناقلة اللبنانية وارتباطها بالمصالح الاميركية في بداياتها.

لقد تجمعت عدة عناصر ادت الى الكشف عن فضيحة «الميدل إيست» من دون غيرها من الفضائح، وفي هذا الوقت بالذات، حيث تواجه حكومة الحريري مأزقاً مالياً خطيراً ظلت «الميزان» تحذر منه طوال السنوات الخمس الماضيات قبل وقوعه.

ومن هذه العناصر المتضافرة لتسليط الفضيحة على خالد سلام وإلباسه إياها ما يلي:

● **اولاً، الصراع السني - الشيعي في بيروت:**

يقول العارفون إن رئيس مجلس ادارة مؤسسة «إنترا» محفوظ سكينة، الوثيق الصلة برئيس المجلس النيابي نبيه بري، هو الذي طلب من حاكم «البنك المركزي» واصر عليه ان يكشف القضية. نظراً الى ان مؤسسة «إنترا» هي المالكة لغالبية اسهم «طيران الشرق الاوسط».

ويبدو أن إدارة «الميدل إيست» في محاولتها لتقليص النفقات وإعادة هيكلة جهازها وعملياتها، كانت تنوي صرف اعداد كبيرة من الموظفين الذين لا لزوم لهم، والذين عينوا خلال سنوات الفوضى الاخيرة كتنفيعات سياسية، وعدد كبير منهم من «الشيعة»، الامر الذي من شأنه ان يؤثر سلباً على مكانة الرئيس بري داخل الطائفة الشيعية.

● **ثانياً، دور رفيق الحريري:**

ليس خافياً على أحد في بيروت أن رفيق الحريري عندما دخل الميدان السياسي اللبناني، كان يتطلع الى الزعامة البيروتية، التي كان لواؤها معقوداً لعائلة سلام. وليس خافياً ان اول مدخل دخله الحريري الى العاصمة كان عن طريق المقاصد الاسلامية، التي كان يرأسها الرئيس صائب سلام، (وعلى التوالي، نجله تمام، نائب بيروت الحالي)، ثم نال القسط الاكبر من شرعيته البيروتية عندما بايعه الرئيس صائب سلام في عودته البائسة من جنيف الى بيروت على طائرة الحريري الخاصة. وقد انتقدت «الميزان» في حينه تلك الخطوة التي اقدم عليها الرئيس سلام، لانها أضفت غطاء من الشرعية على وضع غير شرعي في الأصل.

ويقول العارفون في بيروت، ان الحريري له مصلحة مزدوجة في مسألة «الميدل إيست» اولها، محو اثر عائلة سلام سياسياً في بيروت بإبعاد اقطابها، بدءاً باستبعاد تمام سلام من لائحته الانتخابية في الانتخابات البرلمانية الاخيرة، ثم بالتشهير بمن يحمل اسمها، مثل خالد سلام وهاني سلام وعاصم سلام وغيرهم...

وثانيها، رغبته الدفينة في السيطرة على «الميدل إيست» او ضمها الى مقتنياته الكثيرة، كما ضم وسط بيروت التجاري وأراضي المرفأ وغيرها، ليكمل سيطرته الاقتصادية على البلاد.

● **ثالثاً، دور الرئيس الياس الهراوي:**

يقول العارفون في بيروت ان الرئيس الياس الهراوي أدار وجهه بالموافقة على إثارة القضية ليس لان له مصلحة مباشرة بالأمر، بل لكون ابن شقيقته خطار حدثي عضواً في مجلس ادارة «الميدل إيست»، اذ يبدو ان صفقة العمولات تمت من وراء ظهر حدثي ومن غير علمه، او كما يقول المغرضون، من غير ان يكون له فيها نصيب!

«الشيخ» الاميركي

من المعروف ان الزعيم الدرزي وليد جنبلاط وزير المهجرين، ومن قبله والده كمال جنبلاط له دالة قديمة على «الميدل ايست» منذ زمن الشيخ نجيب علم الدين، حيث كانت الشركة مجالاً مفتوحاً لتوظيف محاسيب ومحازبي كمال جنبلاط من الدروز.

وتقول الاوساط الدرزية ان الشركة كانت في عزها وفي أحسن أيامها عندما كانت تحت قيادة الشيخ نجيب علم الدين، وانها لن تعود الى عهدها الذهبي ما لم تعد الى الادارة الدرزية.

لكن الشيخ نجيب علم الدين، كما يستدل من الوثائق الاميركية حول لبنان، كان «اميركياً» اكثر مما كان «درزياً». ذلك ان انشاء «شركة طيران الشرق الاوسط» وغيرها من شركات الطيران اللبنانية، قد تم في اواسط الاربعينات في اطار خدمة المصالح الاميركية في الخليج من جهة، ولخدمة العمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية. وكان الرئيس صائب سلام الذي اسس «الميدل ايست» سنة ١٩٤٥ اول سياسي لبناني تقليدي يعمل خارج الاطار التاريخي للسياسيين اللبنانيين المرتبطين بالمصالح الفرنسية. وقد اسسها الرئيس صائب سلام الى جانب شقيقه وبعض الشركاء، ابرزهم فوزي الحص والشيخ نجيب علم الدين، الذي كان يمثل عدداً من الشركات الاميركية من بينها شركة ITT وفروعها التي اسهم بعضها في بناء «مطار بيروت الدولي» في الخمسينات.

وقد برزت عائلة سلام بعد ذلك كعنصر اساسي في ادارة الشركة برعاية الرئيس صائب سلام نفسه. وقد لاحظ الاميركيون اهمية هذا الدور للرئيس سلام عندما رفعت المفوضية الاميركية في بيروت سنة ١٩٥١ تقريراً الى الخارجية حول ارتباط الطيران المدني اللبناني بالمصالح الاميركية وبالذات شركة MEA جاء فيه:

«إن الدعم السياسي لشركة «طيران الشرق الاوسط» امر في غاية الاهمية لان الزعيم السني البيروتي صائب بك سلام هو رئيسها، وبصفته شخصية سياسية ذات وزن، فإنه من المرجح أن يصبح رئيساً للحكومة (التقرير السنوي حول الطيران المدني اللبناني سنة ١٩٥١، ١٨ شباط/ فبراير ١٩٥٢).

ومع اعتراف المفوضية الاميركية بأهمية دور صائب سلام في الـ MEA فإنها ركزت ايضاً على الدور الاقتصادي والسياسي للعلاقات مع بقية شركات الطيران، ومنها شركة Air Liban التي كان للرئيس الراحل حسين العويني نصيب فيها، خصوصاً ان للعويني علاقات مالية مع المملكة العربية السعودية. وفي ذلك الوقت كان رئيس Air Liban المصرفي باسيل مفاردبش، الذي كانت له علاقة «بالخطوط الجوية الفرنسية» وميشال قطار، المدير في «البنك السوري - اللبناني» وانطوان صحناوي، مؤسس «البنك البلجيكي - اللبناني» وشقيقه ميشال، الذي كان يمثل مصالح شركات عدة من «البتلوكس». وبالاضافة الى «طيران الشرق الاوسط» MEA وAir Liban كان هناك عدد من الخطوط الثانوية المتصلة بالمصالح النفطية «الانغلو - اميركية» في الخليج، وهي شركات لم تكن مهامها الحقيقية واضحة لأن عملياتها التجارية كانت تغلف عمليات سرية «لوكالة الاستخبارات المركزية» CIA.

ومن ابرز تلك الخطوط الثانوية لهذه الخدمة شركة Ocean Airlines-Trans بادارة الاميركي جون راسل، وشريكه اللبناني كارلوس عريضة.

وتقول التقارير الاميركية بهذا الخصوص، ان شركة راسل - عريضة هذه كانت تمولها «وكالة الاستخبارات المركزية» CIA وكذلك شركة الخطوط الاردنية (راجع كتاب ويلبور كراين إيفلاند، مدير مكتب الوكالة في بيروت في ذلك الوقت بعنوان: حبال الرمل).

وفي هذا الاطار ايضاً نشأت شركة TMA برئاسة منير ابو حيدر الذي كان يعمل لدى شركة الزيت العربية - الأميركية (ارامكو)، التي قدمت له أولى طائرات اسطوله للنقل الجوي بين بيروت ومقر عمليات الشركة في الظهران.

الأبواب المغلقة

قد يكون خالد سلام تقاضى عمولات عن الصفقة موضوع التحقيق وقد لا يكون، هذا امر متروك للقضاء وحده. لكنه اذا كان قد فعل فلأنه شاهد بأم العين كيف تجري عمليات كثيرة من هذا النوع في أعلى مقامات السلطة والمسؤولية، فلا حسيب ولا رقيب، وكأن الامر مباح لكل من يده تطال.

وبالتالي، يتساءل اللبنانيون إذا كان هذا هو حال الـ MEA وتحرك السيرك اللبناني بهذا الحماس للتطبيل لها تحت اسم المكافحة المتأخرة للهدر والفساد، فماذا عن المهدورات الكبرى وعمليات الفساد التي لم تكشف ولم تضبط في بقية المجالات؟

● وماذا عن صفقات البنزين والمازوت، وما ادراك ما البنزين والمازوت؟

● وماذا عن صندوق المهجرين الذين ملأوه عدة مرات ليفرغ قبل ان يمتلىء، من غير ان يرجع المهجرون؟

● وماذا عن ابتلاع أراضي المرفأ والاملاك البحرية وعمليات ردم البحر؟

● وماذا عن الهواتف الخليوية وغير الخليوية التي ادخلت اللبنانيين في متاهات جديدة باسم تسهيل الاتصالات؟

● وماذا عن صفقات الكهرباء والماء، التي لا يكاد ينتهي مشروع منها حتى تخترع مشاريع اخرى مثل تحويل المحطات من النفط الى الغاز باسم حماية البيئة التي لم يبق احد في لبنان إلا ولوثها واعتدى عليها؟

● وماذا عن المدينة الرياضية، التي الهوا الناس بقضية إسمها او تغييره فيما الصفقات الحقيقة خلفها لم يتذكرها احد؟

● وماذا عن مطار بيروت الدولي، الذي بدأ توسيعه بسعر وانتهى بسعر اكبر؟

● وماذا عن «سوليدير» التي كانت تقديراتها لاخلاء وسط بيروت التجاري بحدود ٣٧ مليون دولار فارتفعت الى ٤٠٠ مليون دولار، اي اكثر من ١٠ اضعاف وما يعادل ٤٠٪ من رأس مال الشركة الامر الذي اضطرها الى الاستدانة من الخارج وطرح اسهمها للاجانب خلافاً للقانون فوق كونها تشكل بحد ذاتها مخالفة دستورية في الاساس؟

● وماذا عن تجارة المخدرات وتبييض اموال المخدرات، قبل وربما بعد اصدار الادارة الاميركية ابراء للبنان (وسوريا ايضاً) منها؟

● وماذا عن «كازينو لبنان» وتلزيمه وادارته وعملياته؟

● وماذا عن البناء، ومخالفات البناء والاعتداءات على املاك الدولة، تحت سمع وبصر المسؤولين؟

● وماذا عن شركات فؤاد السنيورة الستين، التي حملت جريدة «النهار» قبل أن تلبس القفازات الحريرية، على إطلاق صرختها الشهيرة المدوية: «استون شركة يا فؤاد...»!

... الى آخر ما هنالك من عمليات ومشاريع وصناديق وهدر ونهب وبرطيل ورشاوى لها أول وليس لها آخر...

فاذا كان القصد من فتح ملف الـ MEA مجرد إلهاء للناس عن بقية مجالات الفساد الكثيرة، فانها قد تكون حققت غرضها. اما اذا كان القصد فتح جميع الملفات، وهو امر مستبعد، فإن هذه الحكومة بالذات غير مؤهلة لفتح الملفات لانها مسؤولة عن معظمها، ذلك ان هذا المسلسل الكبير من الفضائح، يفسر الى حد بعيد لماذا وصل لبنان الى هذا المأزق الذي لا يعرف كيف يخرج منه.

إن تقديم خالد سلام كبش فداء عن مجمل عمليات الفساد، اذا اقتصر الامر عليه، يبقى في الحقيقة، اسوأ من عمليات الفساد المستورة حتى الآن. لأن فتح ملف صغير واحد لا يغني ولا يكفي عن فتح بقية الملفات التي اذا انفتحت تدحرجت فيها رؤوس اكبر من رأس خالد سلام بكثير.



رفضوا له المليار ليعطوه مليارين

خطة «الترويكا» المالية تدور في حلقة مفرغة!

□ من اهم التطورات المالية التي طرات في لبنان اخيراً بفعل الركود الاقتصادي وضيق مجالات التمويل لخطط الإعمار الحريرية وتفاقم العجز في ميزانية الدولة، وفي الميزان التجاري، وبداية ظهور العجز في ميزان المدفوعات، اتفاق «الترويكا» الحاكمة المؤلفة من رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة رفيق الحريري، على خطة تقضي بتحويل الدين الداخلي الى دين خارجي، بقيمة مليارين من الدولارات، بعدما قامت ضجة في السابق ضد نية رئيس الحكومة استدانة مليار واحد، ادت الى صرف النظر عن الموضوع.

وقد قدمت الترويكا اللبنانية جملة تبريرات لهذه الخطوة غير المسبوقة، منها أن الفائدة على الدين الخارجي هي اقل من الفائدة على الدين الداخلي بنسبة لا تقل عن ٨٪ الامر الذي يخفف عبء خدمة هذا الدين على الخزينة ويغني عن الحاجة الى فرض ضرائب ورسوم جديدة على المكلفين اللبنانيين - ومنها ايضاً، ان تخفيف المديونية الداخلية يطلق الاموال التي كانت تستدينها الحكومة من الجهاز المصرفي لافساح المجال في زيادة الاقراض الى القطاع الخاص وتنشيط الحركة الاقتصادية الداخلية.

الإصلاح المشكوك فيه

في حين لقيت الخطة المذكورة ترحيباً من الجهات المؤيدة للحكومة، فقد ظلت الاوساط الاقتصادية اللبنانية على شكوكها في إمكانية إرفاق هذه الخطة بالاصلاحات الحكومية، خصوصاً في الادارة، وهي مشكلات مزمنة ومعقدة سياسياً، ومن غير المنتظر ان يكتب لها النجاح سوى في بعض العمليات التجميلية.

يضاف الى ذلك، أن ما اتفق عليه لن يكون له اثر فوري مباشر على الوضع الاقتصادي لانه يتناول المدى المتوسط والبعيد.

لكن على الرغم من تاكيد رئيس الحكومة رفيق الحريري ان هذا الاجراء، لن تترتب عليه زيادة الضرائب والرسوم على المكلفين، فقد اكد رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي كان في طليعة المعارضين لزيادة الضرائب سابقاً، ان الخطة تقضي بفرض ضريبة على المبيعات بنسبة ١٪ تخصص حصيلتها لتسديد اقساط الدين العام بالعملات الاجنبية. لكن الاوساط الاقتصادية تشير الى عدم امكانية توفر الاجهزة اللازمة لادارة ضريبة المبيعات كما في الدول الاوروبية خصوصاً في الوقت الذي يجري الحديث فيه عن تقليص الادارة وتحجيمها كخطوة مكملة.

شراء الوقت

في الوسط السياسي اللبناني من يعتقد ان الخطوة المقترحة ما هي إلا محاولة لشراء الوقت الى ما بعد الاستحقاق الدستوري بعد سنة عندما يحين موعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية او التمديد مرة ثانية للرئيس الياس الهراوي. بل ان رئيس المجلس النيابي السابق حسين الحسيني وصف تلك الخطوة بانها غير دستورية، لانها تمت خارج اي اطار دستوري، اي أن الترويكا الحاكمة تصرفت في هذا الأمر كمجلس رئاسة، في حين انه من اختصاص مجلس الوزراء، وحده، ومن ثم يعرض على المجلس النيابي للموافقة او التعديل او الرفض. وهناك آخرون شككوا في ان تشكل هذه الخطوة تحولاً جذرياً في حالة الدين العام، لأن المبلغ المنوي تحويله الى العملات الاجنبية لا يشكل سوى جزء ضئيل من ميزانية الدولة ومن الدين العام، بينما مخاطره اكبر بكثير خصوصاً اذا استخدم المبلغ البالغ مليارين من الدولارات في النفقات الجارية.

تحفظات الحص

اما رئيس الحكومة السابق الدكتور سليم الحص، وهو من الخبراء الماليين والاقتصاديين المعروفين، فقد اقترح تشكيل وحدة متخصصة لادارة الدين العام للدولة، مستقلة عن الحكومة، وتكون مهمتها النظر بصورة منتظمة في تكوين الدين العام من أجل المحافظة على التوازن بين العناصر المكونة له، لجهة المصادر والاستحقاقات والعملات.

وابدى الدكتور سليم الحص ثلاثة تحفظات اساسية على المشروع مع القول، بأن الفرق بين الدين الداخلي وبين الدين الخارجي في بلد مثل لبنان، يضمن تحويل العملة بشكل مطلق، انما هو الى حد بعيد، فرق شكلي لا جوهري:

التحفظ الاول، إن هذا الاجراء، حتى لا يكون له اثر عكسي، يفترض ان لبنان لن يضطر في يوم من الايام الى تخفيض سعر صرف عملته ليتماشى مع عوامل السوق او المعطيات الاقتصادية الحقيقية فيما لو ظهر ان قيمة العملة مضخمة، فهذا رهان قد يصح او لا يصح في المدى الابعد علماً بان اكثر عملات العالم تعرضت الى التخفيض في وقت من الاوقات واحياناً اكثر من مرة.

التحفظ الثاني، إن السلطة في لبنان درجت على استخدام سندات الخزينة لتعقيم السيولة المتوافرة بالعملة الوطنية. وفي حال سلك طريق الاقتراض الخارجي بديلاً من الاقتراض الداخلي، فان السلطة ستكون مضطرة الى البحث عن وسائل اخرى لتعقيم السيولة لتلافي إنصراف هذه السيولة او بعضها الى تمويل المزيد من الدولرة في الاقتصاد اللبناني، خصوصاً اذا ادى هذا الاجراء الى رفع اسعار الفائدة على السندات الخارجية، وبالتالي على العملات الاجنبية، في السوق المحلية.

التحفظ الثالث، إن السلطة اللبنانية لن يمكنها التحول من الاقتراض داخلياً الى الاقتراض خارجياً بكميات كبيرة من دون استدراج مفاعيل سلبية على صعيد مكانة لبنان الإئتمانية في الاسواق الدولية، وبالتالي، على صعيد الدين الخارجي او تكلفته، وفي هذا ما فيه من تعطيل ولو جزئياً للغاية المتوخاة من الإجراء اساساً.

ونصح سليم الحص الحكومة، بدراسة وافية للانعكاسات المحتملة من الجوانب شتى، تداركاً للسلبيات، اذا كان يراد من الاجراء المذكور ان ياتي بحل للمشكلة وليس بمجرد تأجيل لها.

تفعيل البورصة

وبالنظر الى ان سوق بيروت للاوراق المالية، لا تضم حتى الآن سوى عدد قليل من الشركات المساهمة. وبالنظر الى ضيق امكانية انضمام شركات حقيقية جديدة الى هذه السوق، فانه من المتعذر على بورصة بيروت، ان تجتلب استثمارات اجنبية ملحوظة الى الاسواق اللبنانية. ولهذا تتداول الاوساط المالية اقتراحاً، بفتح بورصة بيروت امام ادراج الشركات السورية، بحيث يزيد ذلك من السيولة اللازمة في البورصة ويسهل عمليات الانفتاح بين الاقتصادين اللبناني والسوري.

لكن المتمسكين بلبننة البورصة يرون ان إدراج الشركات السورية في بورصة بيروت، وهي شركات يفترض انها أكبر وأكثر ترسملية من الشركات اللبنانية، من شأنه في المدى البعيد ان يقلص الوجود المالي اللبناني في لبنان ذاته.

وينظر القائلون بذلك نظرة سلبية الى دور العمالة السورية في لبنان من حيث زيادة الخلل في ميزان المدفوعات اللبناني وفي سوق العمل، في وقت يقدر فيه معدل البطالة في لبنان حالياً بما يتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ من القوى العاملة اللبنانية التي يقدر عددها بحوالى ٦٥٠ الف شخص... بالاضافة الى ان القطاعات اللبنانية المنتجة في مجالات الصناعة والزراعة، لا تسهم إلا باقل من ٢٥٪ من اجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن انعدام الفرص امام تطوير أي نشاط صناعي كبير بسبب الافتقار الى الموارد الطبيعية وضيق السوق المحلية وتقلص القدرة التنافسية بفعل ارتفاع الكلفة واسعار الفائدة، خلافاً لما هو الحال في سوريا حيث القطاعات الصناعية والزراعية والموارد الطبيعية وحجم السوق اكبر بكثير.

أسعار الفائدة

إن القول بأن اسعار الفائدة على الدين المحلي اكبر بكثير منها على الدين الخارجي، حيث تتراوح الفائدة المحلية بين ١٧٪ و٢٠٪ واسعار الفائدة الاجنبية بين ٨ و١٠٪ الامر الذي يتيح للبنان الاستفادة من هذا الفارق، يبدو صحيحاً من الناحية النظرية، لكنه من الناحية العملية يقضي بأن تهبط اسعار الفائدة المحلية عن مستوياتها الحالية. وهذا قد لا يكون ممكناً في الظروف الراهنة، بل قد يكون مناقضاً لسياسة الحكومة الاساسية من حيث الحفاظ على قيمة سعر صرف الليرة اللبنانية، وهو شرط اساسي لنجاح خطة التمويل الخارجي كما اشار الرئيس سليم الحص في تحفظاته المذكورة آنفاً.

يضاف الى ذلك ان القطاع الخاص بفضل الاقتراض بالعملات الاجنبية خصوصاً بالنسبة الى حاجاته للاستيراد من الخارج، وبالذات بسبب الفارق الكبير بين الفائدة الداخلية والفائدة الخارجية، مما يعني ان خطة الحكومة بتخفيف منافستها المحلية للقطاع الخاص، من حيث الاستدانة من المصارف اللبنانية، لن يكون لها اثر يذكر على تفعيل القطاع الخاص، وبالتالي على حركة النشاط الاقتصادي العام.

وهذا كله، يعيد طرح مسألة خفض قيمة الليرة اللبنانية على بساط البحث (راجع الافتتاحية في الصفحة الاولى)، على الرغم من تاكيد الحكومة أن ذلك غير وارد في الوقت الحاضر. ذلك أن تمسك الحكومة بالسعر المفتعل لليرة، غايته تطمين القطاع المصرفي على مديونيته للدولة بالعملة المحلية، وهو المستفيد الأكبر من فارق الفائدة بين الداخل والخارج، نظراً الى استقرار سعر الصرف، مما يجعل الفارق المذكور ربحاً صافياً للمصارف على حساب الخزينة العامة التي تعاني من عجز مزمن.

اما بالنسبة الى المواطنين اللبنانيين، فإن خفض سعر الصرف لن يكون له تاثير يذكر على مدخراتهم، إذ إن معظمهم يودع هذه المدخرات بالدولار أو غيره من العملات الأجنبية، سواء، في الداخل أو في الخارج.

الجباية والانفاق

لكن اي نجاح يمكن ان تلقاه خطة الحكومة المذكورة مرهون بعاملين اساسيين هما، الحد من الانفاق الحكومي الزائد لخفض عجز الميزانية، وتفعيل الجباية الضريبية لزيادة مواردها.



وقد كان ذلك معروفاً من البداية، لكن الحكومات الحريرية المتعاقبة، امعنت في زيادة العجز وتجاهل الجباية الصحيحة الى الوقت الذي اتسدت امامها جميع الخيارات المعقولة لوضع المسار الاقتصادي اللبناني على الطريق الصحيح.

اما المقترحات بشأن تخفيض الانفاق، فإنها تتناول مسائل من شأنها ان تزيد من ضيق مجال العمل المتاح لأن القطاع العام يستوعب جزءاً كبيراً من القوى العاطلة عن العمل، ذلك أن المقترحات التي تعتمدها الخطة تقضي بوقف توسيع الملاكات في جميع الادارات العامة ووقف التوظيف بكل اشكاله في المؤسسات العامة بما في ذلك البلديات. والمقترحات الباقية من حيث منع استخدام سيارات الدولة للأغراض الشخصية والحد من التعويضات الاضافية للموظفين وتخفيض كميات المحروقات المصروفة لهم، فانها لا تشكل في مجملها سوى جانب ضئيل من النفقات العامة حتى لو تم دمج الوزارات كما هو مقترح بدءاً من اول حكومة تؤلف بعد انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة.

وهنالك اقتراحات اخرى من شأنها ان توقف جزءاً من الهدر، لكن ذلك من شأنه ايضاً ان يؤثر سلباً على الاوضاع الاجتماعية، خصوصاً بالنسبة الى الصحة والتطبيب، اذ ان المقترحات بهذا الشأن تقضي بمنع دفع نفقات التطبيب في الخارج مهما كانت الاسباب إلا بقرار من مجلس الوزراء. ومنها ايضاً إلغاء تعاقدات وزارة الصحة مع المستشفيات الخاصة مما يصيب قطاعاً كبيراً من المواطنين الذين لا يثقون بخدمات المستشفيات الحكومية. فضلاً عن انها تلزم جميع المواطنين المستفيدين من وزارة الصحة، أي غير القادرين على الدخول الى المستشفيات الخاصة، او الممنوع عليهم دخولها بفعل ما تقدم، بدفع نسبة من الكلفة موازية لما يدفعه المضمونون في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وتشير التقديرات الى ان اللبنانيين الذين سوف تصيبهم هذه الاجراءات وتلقي عليهم اعباء مالية اضافية يصل الى حدود ٤٠٪ من السكان، وربما أكثر.

ومن جهة تفعيل جباية الضرائب لزيادة موارد الخزينة، فإن الاجراءات المقترحة لاعتماد ضريبة المبيعات، وهو شيء مطلوب حتى بنسبة اعلى، فإن العائق الاساسي هو عدم وجود اجهزة قادرة على ضبط وتحديد وجباية هذا النوع من الضريبة، فضلاً عن ان ضرائب المبيعات عادة، حتى في ارقى الدول الصناعية المتمرسة فيها، تفتح مجالات واسعة للتهرب والتزوير والتهريب.

وغني عن القول ان عمليات التهريب في لبنان قائمة قبل هذه الضريبة ومن المؤكد انها ستزداد بعدها.

ثم ان خطة الحكومة، بربط دوائر ضريبة الدخل مع الدوائر الجمركية، لاستعمال اساس قيمة المستوردات حسب البيانات المرفقة كحد أقصى، لتحديد قيمة المشتريات، كقيمة اعلى، وبالتالي تحديد كلفة البضاعة المبيعة، لا يضمن ان يلقي التجار والمستوردون كلفة الضريبة المضافة على المبيعات على كاهل المستهلكين بنسبة اكبر في الاسواق المحلية بكل ما في ذلك من آثار على الحركة الاقتصادية العامة، خصوصاً أن هذه الحركة في لبنان تقوم اساساً على الاستهلاك.

دين على دين

على الرغم من ان الحكومة الحريرية تسعى كما هو مفترض، الى تخفيض العجز والانفاق في الادارات الحكومية، فقد اكدت كما جاء على لسان رئيس مجلس النواب نبيه بري، انها ماتزال ملتزمة بموضوع سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام بمفعول رجعي حتى سنة ١٩٩٤.

وقد وصف بري نفسه هذا الالتزام بانه سوف يبقى ديناً في ذمة الدولة كما هو الحال بالنسبة الى نسبة الـ ٢٠٪ المقررة كبدل غلاء معيشة عندما تتأمن التغطية اللازمة.

ولذا كان نبيه بري قد طمأن الموظفين من هذه الناحية، لكونهم دائنين للدولة بقوله:

«من صبر كثيراً يمكن ان يصبر قليلاً». فان ذلك في الحقيقة ما هو إلا دين على دين مصداقاً للمثل الشعبي «من يتزوج بالدين يأتي اولاده بالفائدة»!

ان الحكومات الحريرية المتعاقبة، وربما التي ستأتي، ليس لها، في مختصر القول، من خطة سوى تركيب الديون على لبنان واللبنانيين.

وعلى فكرة ... لم يسأل احد في هذه الهيصة رئيس الحكومة: اين هي المليارات الثلاثة الموعودة من مؤتمر اصدقاء لبنان الذي انعقد في واشنطن قبل اكثر من سنة؟!

الاردن

سعي لمبادلة الديون المستحقة لباريس باستثمارات محلية

عيون المستثمرين على «الحسن الصناعية» وواشنطن تريدها للمشاريع المشتركة مع إسرائيل

❑ في ضواحي «إربد» الشمالية وعلى سهول جدران الممتدة حتى دمشق تقع «منطقة الحسن الصناعية»، التي تبعد عن قلب اسرائيل الصناعي ٤٠ دقيقة، وفيها باتت تتجمع المصانع التي تنتج كل شيء، من المنسوجات الى المكونات الاليكترونية.

واعلان «اربد» منطقة صناعية مؤهلة تتمتع معروضاتها بوضع معروضات الاسواق الحرة في السوق الاميركية، من اهم الجهود الاميركية - الاسرائيلية - الاردنية لتوفير «عائد للسلام» للاردنيين.

وكانت الخطوات السريعة التي اتخذتها الشركات العملاقة التي توجد مقارها في الدولة العبرية لنقل رؤوس الاموال والاستثمارات وخطوط الانتاج والمصانع الى «اربد» من اهم النتائج الملموسة لعائدات السلام التي لم تنجح في مجالات اخرى في تحقيق آمال الاردنيين بعد مرور سنوات ثلاث على توقيع اتفاق سلام بين الاردن واسرائيل.

وتقف شركة واحدة وراء اقامة هذه المنطقة هي شركة «مجموعة سنشري للاستثمار» وهي شركة اردنية تقدر قيمة اسهمها بما يزيد على ١٠٠ مليون دولار، تجاهلت المناخ السياسي المتوتر المحيط بالعلاقات الاقتصادية العربية - الاسرائيلية، وحتى مؤتمر الشرق الاوسط الاقتصادي، الذي انعقد بتعثر في الدوحة الشهر الماضي.

واظهرت المجموعة، التي تنظر الى اسرائيل باعتبارها اداة مساعدة على انطلاق الاقتصاد الاردني من كبوته، بالفعل بعض قدراتها وادت توسعاتها الى خلق المئات من فرص العمل الجديدة في بلد يعاني الفقر وتزايد معدلات البطالة. وادت المشروعات المشتركة التي اقيمت مع شركات غربية مقارها في اسرائيل الى انتاج مجموعة واسعة النطاق من المنتوجات ذات العلامات التجارية المعروفة والتي يباع اغلبها في اسواق الولايات المتحدة.

وتوجه منتوجات المجموعة الاردنية الى اسرائيل من معبر «الشيخ حسين» ومنها الى اسواق الولايات المتحدة واوروبا مما يوفر لتل ابيب كذلك التمتع باسعار السوق الحرة.

حتى الشركات متعددة الجنسيات التي لا تربطها علاقة بالدولة العبرية، والتي تواجه ارتفاع تكاليف الانتاج وتضاؤل الارباح في مناخ تنافسي عالمي، تفكر في نقل بعض صناعاتها الخارجية الى الاردن.

والاردن بدوره يرى مزايا دخول منتوجاته لاسواق متطورة عبر اسرائيل في حين انه يعرض الانتاج بتكاليف تقل بنسبة تتراوح بين ٤٠ و٦٠٪ عن تكاليف الانتاج في اسرائيل. وتلقي الولايات المتحدة بثقلها كاملاً لتأييد اقامة منطقة صناعية مؤهلة في «اربد» متشجعة باداء «مجموعة سنشري».

وبالنسبة الى الولايات المتحدة، تعد هذه المنطقة نتاجاً للتعاون الاقليمي النشط في مواجهة توترات تعثر عملية السلام في الشرق الاوسط.

وتقول واشنطن ان هذه الخطوة الرئيسية التي يمكن ان تمتد الى مناطق اخرى في الاردن هي اهم خطوة اتخذت لتشجيع المشروعات المشتركة التي تشمل تعاوناً اقتصادياً ملموساً بين الاردن واسرائيل.

وقد وضع الاردن واسرائيل، برعاية اميركية، مشروع اتفاقية بشأن المنطقة الصناعية التي تمنح وضع تجارة السوق الحرة لمثل هذه المشروعات. وفي اقل من ١٨ شهراً ادت التوسعات في مصانع المجموعة الى جعلها اكبر مجموعة خاصة في شمال الاردن، وتتزايد كل يوم اعداد الخريجين المتقدمين للحصول على وظائف فيها.

والآن تتحرك نحو ٥٥ حافلة كل صباح لنقل اكثر من ٨٠٠ عامل في اربعة مصانع نسيج فضلاً عن مصانع للمجوهرات والتعليب والبلاستيك ومنتوجات الالبان.

وتواجه المجموعة مهمة صعبة تتمثل في تغيير اعتقاد بعض الاردنيين ان مشروعات «اربد» يملكها ويديرها بالكامل اسرائيليون، وهي مسألة بالغة الحساسية مازالت تقلق الاردنيين بعد مرور سنوات على توقيع اتفاقية السلام.

ويقول المحللون ان التهديد الوحيد الذي يواجه نمو المجموعة هو انها تتهم بالعمل مع اسرائيل. اما حقيقة الامر فهي ان الشركة تجتذب استثمارات متعددة الجنسيات كانت في اسرائيل وتجلبها الى الاردن حتى ان نقابات عمالية اسرائيلية شكت لعمان من فقد الوظائف.

على صعيد اخر، تبحث لجنة اردنية متخصصة في مبادلة الدين الفرنسي المترتب على الاردن بتحويله الى استثمارات، عدداً من العروض الاستثمارية المقدمة اليها.

وتبلغ قيمة الديون المؤهلة للمبادلة ٣٢٥ مليون فرنك فرنسي (٦٥ مليون دولار). ويرى الاردنيون ان مبادلة الديون باستثمارات تحقق هدفين: اولهما تخفيف عبء المديونية الخارجية، وثانيهما زيادة الاستثمارات الاجنبية في الاردن.

ويضيف هؤلاء ان تخفيض خدمة الدين العام الخارجي يعزز تحقيق هدف برنامج التصحيح الاقتصادي من حيث تزايد تراكم الاحتياطات من العملات الدولية. فزيادة الاستثمارات الاجنبية تعتبر ركناً مهماً في زيادة نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي، اذ يهدف برنامج التصحيح الاقتصادي الى رفع نسبة الاستثمارات الاجنبية الى اجمالي الاستثمارات. وبالتالي فان فتح باب مبادلة الدين الفرنسي من خلال استثمارات اجنبية مباشرة يصب في تحقيق هذا الهدف. كما ان تطور التشريعات المالية والاقتصادية، خاصة قانون بورصة عمان وتحسين المناخ الاستثماري، يعتبر اطاراً مناسباً لتوقع المزيد من استقطاب الاستثمارات الاجنبية.

والبوادر الاولى من العروض المقدمة للاستفادة من هذا الطرح «مشجعة جداً»، وتعكس اهتمام المستثمر الاجنبي للاستفادة من التسهيلات التي يقدمها الاقتصاد الوطني. كذلك فان الاستفادة من مبادلة الديون باستثمارات وزيادة الاستثمارات في الاردن، تحقق في النهاية انهاء مديونية الجانب الفرنسي على الاردن من دون ان يشكل ذلك اي ضغط على ميزان المدفوعات الاردني او على حجم الاحتياطي من العملات الدولية.

واللجنة، حسب رئيسها عودة الحسويني، تنظر في العروض المقدمة للاستثمار في الاردن والتأكد من اثارها الايجابية على الاقتصاد الوطني من خلال محاور مهمة تتمثل في أثر قيام المشروع على توفير فرص عمل جديدة، وقدرته على زيادة نمو الصادرات، وتعزيز اوضاع ميزان المدفوعات، ونقل التكنولوجيا المناسبة، والاستفادة من خبرات المستثمر الاجنبي في مجال ادارة المشروعات وتطويرها، واقامة البحث العلمي وفتح اسواق جديدة والتعرف على تقنيات التصدير، ورفع نسبة القيمة المضافة المحلية من الصناعات الوطنية. (راجع «سنة التجارة» في ١٩٩٧ على الصفحات ١١ - ١٨).

الاردن / العراق

في لقاءات في بغداد كان للقطاع الخاص فيها مطالب

تعديل البروتوكول ليبلغ ٣٠٥ ملايين دولار؟

❑ لخص خلدون ابو حسان، رئيس غرفة صناعة عمان، زيارة وفد اقتصادي اردني الى بغداد، بعبارات وشت بالايجابيات و«بالنتائج الطيبة».

وكان الوفد الاردني، الذي ترأسه وزير الزراعة، عقد لقاءات مطولة مع وزراء التجارة والصناعة والمالية والزراعة، العراقيين.

وكانت للجنة الاردنية - العراقية المختلطة، والمنبثقة عن الغرف الاردنية والعراقية، لقاءات منفصلة، استعرضت خلالها اوجه التعاون المشترك وتنسيق المواقف في المحافل العربية والدولية حيث صدر في ختام اللقاءات بيان مشترك دعا الى المزيد من التعاون في المجالات شتى.

الارقام الاحصائية الاخيرة، التي رافقت الوفد الاردني الى بغداد، كشفت ان حجم المبادلات التجارية الاردنية - العراقية تجاوز المليار دولار بما في ذلك واردات الاردن البترولية، في حين من المتوقع ان تتجاوز الصادرات الاردنية الى بغداد هذه السنة حاجز ٧٥٠ مليون دولار.

وخلال اجتماعات بغداد، بحث الوفد الاردني امكانية زيادة حجم البروتوكول بمقدار ٥٠ مليون دولار ليبلغ ٣٠٥ ملايين دولار لسنة ١٩٩٨، بحيث يشمل استيراد المزيد من المواد التموينية والسلع الغذائية الاردنية المنشأ.

وتم الاتفاق، قبل عودة الوفد الاردني، على تنظيم اسبوع طبي اردني في بغداد في ربيع السنة المقبلة، تشارك فيه الخدمات الطبية الملكية الاردنية، ووزارة الصحة واصحاب المستشفيات الخاصة وشركات الادوية الاردنية، وفريق طبي متخصص في العمليات الجراحية الدقيقة.

واثار الجانب العراقي، حسب مصادر كانت على قرب من المجتمعين، استيراد الاردن لسلع عراقية مثل الذرة العلفية، والكبريت، والتمور، واليوريا، والصوف وغيرها... وذلك لزيادة حجم التجارة بين البلدين.

وكان مسؤول عراقي قد اكد ان هناك سلعاً عراقية يتم تصديرها عبر مياه الخليج، ومن هذه السلع الكبريت واليوريا، فيما تحظر لجنة العقوبات على الاردن حتى الآن الاستيراد من بغداد باستثناء النفط الخام ومشتقاته.

واثار الجانبان مسألة العقود التجارية المدرجة على مذكرة التفاهم المعروفة باسم «النفط مقابل الغذاء» التي تؤخرها لجنة العقوبات التابعة لمجلس الامن. واكد الجانبان ضرورة بذل جهود اضافية للافراج عن هذه العقود حماية لمصالح الشركات الاردنية والعراقية، حيث حازت هذه العقود الشروط المطلوبة.

وتشير احصائيات حديثة صدرت عن غرفة صناعة عمان الى تراجع اجمالي الصادرات الاردنية الى العراق بنسبة ٤,١٪ والى تراجع كبير للصادرات الاردنية وفقاً للبروتوكول السنوي بنسبة ١٠,٤٪، وذلك خلال التسعة اشهر الاولى من هذه السنة، فيما اظهرت الصادرات خارج البروتوكول نمواً كبيراً مقداره ٢١,٣٪.

كما زادت مساهمة اجمالي الصادرات العراقية الى اجمالي الصادرات الاردنية سنة ١٩٩٦ من ٢٨,٤٪ الى ٢٩,٢٪ سنة ١٩٩٧. اما بالنسبة الى الصادرات الاردنية للعراق، وفق اتفاقية النفط مقابل الغذاء، فقد تم تسجيل صادرات قيمتها ٦٢ مليون دينار (٨٨,٨ مليون دولار) خلال التسعة اشهر الاولى من هذه السنة، وشملت الصادرات ملح الطعام، وزيت الذرة، وزيت النخيل، والادوية، والمساحيق، والصابون، والمستحضرات الطبية.

ووصل اجمالي الصادرات الاردنية خلال التسعة اشهر الاولى من السنة الى ٤٥١,٦ مليون دينار، مقابل ٤٨٤,٤ مليون دينار، للمنتوجات ذاتها من السنة الماضية، اي بانخفاض مقداره ٦,٨٪.

وشكلت الصادرات العربية من اجمالي الصادرات ٦٨٪ تقريباً. وبلغت الصادرات الاردنية للعراق من اجمالي الصادرات العربية ٤٣٪ تقريباً.

سياحة

عائدي رئيساً للاتحاد الدولي للفنادق والمطاعم

❑ انتخب الاتحاد الدولي للفنادق والمطاعم رجل الاعمال السوري المعروف الدكتور عثمان عائدي نائباً اول لرئيسه، في الاجتماع السنوي الذي عقد في «امستردام» في منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي حيث جرى الاحتفال باليوبيل الذهبي لتأسيس الاتحاد.

وينص نظام الاتحاد على عدم انتخاب رئيس وانما نائب اول للرئيس يصبح بشكل الي رئيساً في الدورة التالية اي بعد سنة على انتخابه.

وحصل الدكتور عثمان عائدي، الذي يرأس ايضاً «الاتحاد العربي للفنادق والسياحة»، و«المنظمة الاوروبية - المتوسطية للسياحة»، على ٨١٪ من الاصوات، بينما نال منافسه السويدي نسبة ١٩٪.

وقد اجمع ممثلو الهيئات السياحية العربية على ترشيح الدكتور عائدي لهذا المنصب الحساس.

وهذه هي المرة الاولى التي ينتخب فيها الاتحاد رئيساً له من خارج اوروبا الغربية واميركا الشمالية، وذلك منذ تأسيس الاتحاد قبل خمسين سنة حتى الآن.

وكان الدكتور عثمان عائدي قد انتخب قبل ثلاث سنوات نائباً لرئيس الاتحاد لمنطقة الشرق الاوسط والبلاد العربية.

ويعكس انتخابه، اضافة الى مكانته الشخصية، تزايد الاهمية السياحية للبلاد العربية.

ويذكر ان الدكتور عثمان عائدي لعب دوراً مهماً في تطوير القطاع السياحي في سوريا عبر سلسلة «فنادق الشام»، كما نجح في تطوير قطاع من الفنادق الفخمة في اوروبا عبر مجموعة «رويال مونصو»، التي يرأسها ويملك غالبية اسهمها. وقد اسهم في اعادة احياء «الاتحاد العربي للفنادق والسياحة» منذ تسلمه رئاسته قبل اربع سنوات، وتمكن عائدي من تمتين الروابط وتعزيز التعاون السياحي العالمي من خلال تأسيسه ورئاسته «المنظمة السياحة الاوروبية المتوسطية»، التي تضم الادارات الوطنية للسياحة وهيئات اقليمية ومحلية والعاملين في قطاع السياحة في ٤٤ بلداً في مجموع دول «الاتحاد الاوروبي» ودول الجامعة العربية.

سوريا

في تقرير أعدّ لدليل اكسفورد الاقتصادي

الإقتصاد العاثر أسبابه أربعة: الديون والعجز والبطالة وقصور البنى التحتية

لا يختلف الاقتصاد السوري عن امثاله من الاقتصاديات العربية من حيث المتاعب والصعوبات البنيوية التي يعاني منها، من مديونية ضخمة تزيد عن ١٧ مليار دولار، الى نزوح رؤوس اموال تزيد عن ٨٠ مليار دولار خلال الثلاثين سنة الماضية، الى ارتفاع نسبة البطالة، الى عجز في ميزان المدفوعات يصل الى مليار دولار سنوياً.

ويصنف الاقتصاد السوري في خانة الاقتصاديات الضعيفة عالمياً، وذلك وفقاً لمبدأ القياس الدولي المعروف: «مليار دولار لكل مليون نسمة بالموازنة».

ففي آخر إحصاء للسكان اجري في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٤ بلغ عدد سكان سوريا ١٣,٨١٢ مليون نسمة. وقد بلغت قيمة الموازنة السورية في السنة ذاتها ٣,٤٢ مليار دولار.

واذا ما طبقنا مبدأ القياس الدولي السابق نجد ان الموازنة ادنى من المعدل الوسط بكثير، الامر الذي يضع البلاد ضمن الدول الضعيفة اقتصادياً.

ولقد برز الحديث عن نمو الاقتصاد السوري بعد سنة ١٩٩١، وهو نمو لا يرجع في الدرجة الاولى الى تعافي الاقتصاد وقوته، وانما الى المساعدات الاقتصادية التي حصلت عليها الحكومة، بسبب مشاركتها في حرب الخليج الثانية، وقدرت بحوالى ٨ مليارات دولار ثم الى زيادة انتاجها من النفط.

وقد سجل الاقتصاد السوري بين سنتي ١٩٩٠ و١٩٩٢ نمواً ملحوظاً بلغت نسبته ٨,٧٪، ثم ما لبث ان انخفض الى ٣,٩٪ سنة ١٩٩٣ بسبب مشكلات توليد الطاقة الكهربائية وبقاء الانتاج الزراعي حيث هو، وانخفاض الاسعار العالمية للنفط السوري الذي تضاعفت نسبة مساهمته في الدخل اربع مرات في الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٨٦ و١٩٩٤.

فقد ارتفعت قيمة الصادرات النفطية السورية من نحو ٥٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٦ الى ٢,٠٦ مليار دولار سنة ١٩٩٤، اي ٥٩٪ من قيمة الصادرات السورية الاجمالية، وذلك وفقاً لدراسة وضعها الخبيران الاوروبيان كريستيان سيكرت واندرو جيفريس لحساب «دليل اكسفورد الاقتصادي».

وتؤكد دراسة الخبيرين ان نسبة النمو ستتجاوز ٦٪ خلال السنوات المقبلة فيما لو اتخذت خطوات اخرى لتحرير الاقتصاد لاقامة سوق لتداول الاسهم وتوحيد سعر الصرف وتحديث النظام المصرفي.

وترى الدراسة التي وضعها الخبيران ان قدرة الاقتصاد السوري على النمو الكبير ستكون محدودة على الرغم من الاجراءات التي ستتخذها الدولة لإصلاح النظام الاقتصادي عن طريق الخصخصة، وذلك لوجود عقبات تعترض هذا النمو على المستوى المنظور، على الرغم من التحسن الذي طرأ على بعض عناصره في مجالي الزراعة والصناعة في السنوات الخمس الاخيرة، التي كانت سبباً في استدراج الاستثمارات العربية والاجنبية التي دخلت الى السوق السورية.

وابرز هذه المشكلات حسبما جاء في سيكرت وجيفريس:

١ - مشكلة الديون: يرزح الاقتصاد كغيره من الاقتصاديات العربية تحت ثقل مديونية كبيرة تزيد حسب التقارير المختصة عن ١٧ مليار دولار، اي اربعة اضعاف قيمة الميزانية السورية السنوية للعام الجاري.

ويقول صندوق النقد الدولي «ان حجم الديون السورية لدول اوروبا الشرقية تبلغ ١٦,٤٤ مليار دولار منها ١٢,٥ مليار لروسيا حتى نهاية سنة ١٩٩٠، فيما تبلغ قيمة الديون الى «صندوق النقد الدولي» حوالى ٤٣٢ مليون دولار، بالاضافة الى قرض من المؤسسة الدولية للتنمية والتطوير الزراعي التابعة للامم المتحدة تبلغ قيمته ٢٨,٩ مليون دولار، وبالتالي فإن خدمات هذه الديون فقط - ناهيك عن تسديدها - سوف تستنزف قدراً هاماً من اي نمو يمكن ان يحققه الاقتصاد السوري في المستقبل.

٢ - عجز الميزان التجاري: شهدت السنوات الخمس الماضية تحولاً في خريطة العلاقات الاقتصادية باتجاه الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية. فقد ادى انهيار الكتلة الشرقية وسقوط الاتحاد السوفياتي السابق، الى تراجع حجم الصادرات السورية الى الخارج باستثناء النفط، والتي كانت تسهم في خفض العجز في الميزان التجاري. وتم تحول هذه الصادرات باتجاه دول اوروبا الغربية.

فعلى سبيل المثال، انخفضت الصادرات السورية لدول الكتلة الشرقية السابقة من ١,٨٤ مليار دولار سنة ١٩٩٠ الى ٦٥٨ مليون دولار سنة ١٩٩٢، كما انخفضت نسبة التبادل التجاري معها من ٣٤٪ الى ٦,٥٪.

وفي الوقت ذاته ايضاً ارتفعت نسبة التبادل التجاري مع دول اوروبا الغربية من ٤٣٪ الى ٦٤,٢٪ للفترة ذاتها، بالإضافة الى ارتفاعها مع الدول العربية من ١٨,٧٪ سنة ١٩٩٠ الى ٢٤,٨٪ سنة ١٩٩٢ حسبما جاء في تقرير لصندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من ذلك فقد بقي العجز في الميزان التجاري كبيراً، بل ويتوقع ان يتفاقم خلال السنوات القليلة المقبلة. فحسب تقرير الوحدة الاستخبارية لمجلة «الايكونوميست» البريطانية «فإن العجز في الميزان التجاري الذي هبط في الربع الاول من سنة ١٩٩٤ بمقدار ١١٧ مليون دولار مقارنة بالربع الاول من سنة ١٩٩٣، عاد ليسجل ارتفاعاً كبيراً بلغ مقداره في النصف الثاني من السنة ذاتها حوالي ٥٠٧ ملايين دولار».

ووفقاً لاحصائية رسمية صادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية «فإن الميزان التجاري من دون النفط استمر في إظهار عجز خلال سنة ١٩٩٤ كما كان الحال خلال السنة التي سبقتها».

وحسب الإحصائية فإن العجز سنة ١٩٩٤ بلغ ٤٠,٦٥٦ مليار ليرة سورية (حوالي ٩٦٧ مليون دولار). بينما كان ٣٢,١٥٨ مليار ليرة سورية (حوالي ٧٦٥ مليون دولار) سنة ١٩٩٣. اما «صندوق النقد الدولي» فيؤكد «ان العجز سيزداد خلال السنوات القادمة ليصل الى مليار دولار سنة ١٩٩٧».

وتفسر المصادر الاقتصادية العجز في الميزان التجاري على انه عائد الى زيادة استيراد الادوات اللازمة للمشاريع الصناعية مثل الآلات، بانواعها الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، والمواد الخام كالخشب والحديد والادوات والالكترونية والمركبات.

٣ - البطالة، من المعلوم وفقاً لإحصائيات رسمية ان حوالي ٦٠٪ من الشعب السوري هم في سن الشباب ودون العشرين سنة، مما يعني ان حجم القوة العاملة الإجمالي ليس كبيراً الى الحد الذي تعجز عن استيعابه مؤسسات الاقتصاد المختلفة. ويبلغ حجم هذه القوة ٣,٥ مليون عامل منها ٢٥٪ تعمل في الزراعة.

واذا كانت بعض الاحصائيات تتحدث عن بطالة تبلغ ٥٪ فهناك دراسات اخرى تؤكد انها سترتفع خلال السنوات المقبلة، لكن على الرغم من عدم توفر احصاءات دقيقة عن حجم البطالة، إلا انه يمكن الاستدلال على ارتفاع معدلاتها من خلال عوامل عديدة منها ارتفاع وتأثير هجرة الايدي العاملة والكفاءات الفنية الى خارج البلاد طلباً للعمل، بالإضافة الى قبول العمال السوريين ممارسة اعمال كانوا يرفضونها في السابق.

وعلى سبيل المثال فإن في لبنان وحده وفقاً لاحصائيات مديرية الامن العام اللبنانية ما يزيد عن المليون ونصف المليون من المواطنين السوريين الذين يعملون في مختلف النشاطات الاقتصادية، منهم مستثمرون ورجال اعمال، إلا ان غالبيتهم من العمال الذين يعملون في القطاعات المختلفة واهمها قطاعات الخدمات والبناء والزراعة.

٤ - قصور مؤسسات البنية التحتية. لم يستطع الاقتصاد السوري - على مدار سنوات عديدة - ان يوفر بنية تحتية تشكل الاساس لقاعدة صناعية تكون قادرة على استيعاب التطور الاقتصادي والتكنولوجي المتسارع، على الرغم من توفر فرص مثل تلك التي وفرتها المساعدات العربية في الفترة التي شهدت ارتفاع اسعار النفط نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، حيث بقي القصور يعتري هذه المؤسسات ولم تستطع تلبية حاجات إضافية.

وافضل مثال على هذه المؤسسات وقصورها مؤسستا الكهرباء والحبوب، ذلك ان مؤسسة الكهرباء لم تستطع حتى الآن تلبية الحاجات الضرورية لإنارة المنازل فضلاً عن تشغيل المصانع، حيث يتواصل انقطاع التيار الكهربائي عن اغلبية المدن ولمدد طويلة تبلغ في العاصمة دمشق حوالى ست ساعات يومياً في بعض الفترات، الامر الذي يتسبب في «خسائر سنوية تزيد عن المليار دولار منذ ما يزيد عن العشر سنوات».

ويؤكد مطلعون ان الخسائر الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي اكبر بكثير وتصل الى مليارات الدولارات. وعلى سبيل المثال فإن «خسائر مصنع الزجاج في مدينة دمشق تبلغ ٦٠٠ مليون ليرة سورية في السنة (حوالي ١٤ مليون دولار)، وأن الخسائر في شتى انحاء البلاد تقدر بالمليارات وليست بالملايين».

اما فيما يتعلق بالحبوب، فقد ادى التوسع في المشاريع الزراعية خلال السنوات الخمس الماضية الى زيادة نسبة انتاج الحبوب، ففي حين لم يكن انتاجها يتجاوز ٢,٠٢ مليون طن سنة ١٩٨٩، وصل انتاج سنة ١٩٩٠ الى ٢,٠٧ مليون، وانتاج سنة ١٩٩١ الى ٢,١٣٩ مليون، وانتاج سنة ١٩٩٢ الى ٣,٠٤٥ مليون، كما بلغ انتاجها من الحبوب سنة ١٩٩٣ حوالي ٥,٥ مليون طن منها ٣,٧ مليون طن من القمح.

وتقول المصادر السورية ان انتاج الحبوب لهذه السنة سيصل الى ٥,٧ مليون طن، الامر الذي دفع بالحكومة ولأول مرة الى التوقف عن استيراد القمح الطري الخاص بصناعة الخبز، لكن هذا التوسع في زراعة الحبوب - وبالتالي ارتفاع كميات انتاجها - لم يرافقه توسع مطلوب في مشاريع البنية التحتية لاستيعاب هذه الزيادة الكبيرة في الانتاج، حيث لم تستطع مستودعات التخزين الموجودة ان تستوعب الكميات الجديدة، مما ادى الى تخزين كميات كبيرة من الحبوب في العراء، وهذا يجعلها عرضة لخطر الاحوال الجوية والقوارض والطيور.

العراق

للشعب العراقي وحده تقرير مصير رئيسه

كتب المعلق الاميركي المعروف وليام فاف مقالاً في جريدة «لوس انجلوس تايمز» حول الازمة الاخيرة بين الرئيس العراقي صدام حسين والولايات المتحدة الاميركية بشأن قضية المفتشين الدوليين لنزع اسلحة الدمار الشامل في العراق، وهنا نصه:

من المشكلات الجدية المرتبطة بعمل شيء ما بشأن صدام حسين، يأتي في المقدمة ان تلك التدابير المتاحة حالياً لن تنفع. فالرئيس صدام حسين قد اثبت بما يكفي ويزيد - انه لن يستسلم لا للحصار ولا للقصف وهجمات الصواريخ.

فقد تمكن من البقاء بعد حربين مدمرتين واحدة مع ايران، كانت من افظع ما حدث في القرن العشرين - والثانية حرب الخليج، التي لم تنل من سلطته باي أذى دائم. ومنذ ذلك الحين تمكن من سحق مجموعات المعارضة التي تحظى بالرعاية والدعم من اميركا، وتمكن من القضاء على المؤامرات العسكرية.

ومهما قالت الحكومة الاميركية عن العراق، فإن الكونغرس ليست لديه رغبة في حرب حقيقية اخرى مع تلك البلاد. فاي قصف جديد، او هجمات بالصواريخ عن بعد، بقصد قتله وتدمير منشآته العسكرية، لا تقدم اي احتمال جدي لتغيير السياسة العراقية الى الأحسن. فالرئيس صدام حسين، يحدوه الطموح او البقاء.. او غرور العظمة، لكن سياساته لها جذور في التاريخ العراقي والوطنية العراقية، بالاضافة الى الوساوس والجهل. ويجب عدم التقليل من اهمية الجهل في هذا المجال.

فقد نقل اخيراً عن مصادر دبلوماسية فرنسية قولها:

«إن الرئيس صدام حسين لا يفهم شيئاً، ولا يعرف شيئاً عن العالم الخارجي، وحتى في العالم العربي لا يعرف إلا بغداد وبلدته تكريت».

ومازال بعض صانعي السياسة في واشنطن ونيويورك يظنون ان الولايات المتحدة قادرة على ترتيب «ثورة» في العراق، على الرغم من عجزها الثابت عن القيام بمثل ذلك في اي مكان آخر. هذه هي التوصية التي قال بها دايفيد ورمزر الذي يرأس برنامج الشرق الاوسط في «معهد اميركان انتربرايز». كذلك اقترح اثنان من المسؤولين السابقين في وزارة الدفاع هما بول وولفويتش وزالميه خليل زاد، القيام بحملة عالمية تهدف الى «نزع شرعية» الرئيس صدام حسين بالحصول على اعتراف دولي بحكومة عراقية في المنفى تستولي على موجودات العراق الاجنبية وتجنيد دول عربية اخرى والحلفاء الاوروبيين وتركيا في هذا البرنامج، (مع اجتناب خلق دولة كردية) والقيام خلال ذلك كله بدعم تلك الحكومة بما يسمى «عمل عسكري مستمر وانتقائي» او كما يمكن ان يقول الكاتب لويس كارول على لسان أليس «القيام بستة اشياء مستحيلة اخرى قبل الفطور»!

إن الناس لا يحصلون تلقائياً على الحكومات التي يستحقون. لكن الحكومات التي ينالون هي نتاج مجتمعاتهم واحوالهم السياسية، وبضمنها الجيوبوليتيكي وتاريخهم، وفي النهاية، فان الناس مسؤولون عن الحكومات التي ينالون او التي يتحملون.

فما لا شك فيه ان العراق دولة بوليسية، لكن ذلك النظام البوليسي لم تفرضه على الشعب العراقي اية دولة اجنبية. وقد فشل العراقيون حتى الآن في إظهار اي رغبة في دفع اي ثمن جدي للخلاص منه. إن واشنطن لا تستطيع تغيير ذلك. فاذا كان لا بد من انهاء حكم صدام حسين، فان على العراقيين ان يقوموا بذلك. ففي مرحلة ما بعد الحرب العالمية، تمكن الكويبون والفيتناميون والمصريون والجزائريون والمجريون والتشيكيون والبولنديون.. جميعاً من تخليص انفسهم بقوة من الحكومات التعسفية، (حتى ولو ان المجريين والتشيكيين اجهضت حركتهم بفعل التدخل السوفياتي). فاذا كان العراقيون لا يحبون حكومتهم فبامكانهم ان ينتفضوا ضدها، انهم يستطيعون القيام بثورة حقيقية، لا مثل تلك التي تخيلها المستر ورمزر.

والواقع، ان حالة الاوضاع الراهنة تحملها العراقيون منذ ان أصبح العراق دولة مستقلة تامة الاستقلال. فالنظام الملكي الذي قام، تحت السيادة البريطانية من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٥٨، لم يكن حكومة سيئة بالمقاييس المعاصرة، لكنه لم يكن نظاماً متسامحاً، وفشل في البقاء امام نهوض حركة القومية العربية في الخمسينات.

فقد اطيح بالنظام الملكي بانقلاب عسكري سنة ١٩٥٨ حيث جرى قتل الملك والوصي على العرش ورئيس الوزراء وطرد النفوذ البريطاني من البلاد. وكانت الحكومة المطاحة قبل ذلك بوقت قصير من مؤسسي حلف بغداد، برعاية اميركية ضد الاتحاد السوفياتي. والحكومة العسكرية التي حلت محل النظام الملكي اطيحت بانقلاب آخر سنة ١٩٦٣ وجرى قتل زعيمها أيضاً. وتتالت الانقلابات بعد ذلك في سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٦٨، وهو الانقلاب الذي حمل الى السلطة «حزب البعث». وفي حكم «البعث» هذا اصبح صدام حسين نائباً للرئيس في البداية ثم تولى الرئاسة في انتقال سلمي سنة ١٩٧٩. وخلال تلك السنوات كانت العوامل الحاسمة والمحركة هي العداء للاستعمار والتنافس او التهديد من ايران والصراع مع الاكراد العراقيين الساعين الى دولة مستقلة والنزاع على سيادة الكويت التي اعترضت عليها حكومة سنة ١٩٥٨ وسلّمت بها حكومة سنة ١٩٦٣، وقد حاولت حكومة صدام حسين سحقها بغزو الكويت سنة ١٩٩٠.

إنه من غير الممكن البحث عن اي حل لمشكلة العراق من غير ان يؤخذ كل ذلك بعين الاعتبار. فالرئيس صدام حسين هو مشكلة للمجتمع الدولي، لكنه ليس مشكلة كبيرة. والاهمية الاستراتيجية لبلاده ليست ذات شأن كبير. انه يريد اسلحة الدمار الشامل لصد الهجمات. جيرانه العرب والايرانيون يخشونه والمجتمع الدولي يمقته. بلاده غنية بالنفط لكن عليه ان يبيعه. فلا منفعة له بحجبه عن الاسواق. اما مدة بقائه في الحياة فهي مشكلة قياساً على تجربة سابقيه.

لكن كل ذلك هو شأن مواطنيه لا غير. وكذلك ما يحدث للعراق عندما يذهب. فالولايات المتحدة ليست ذات شأن للعراق، والعراق من الناحية الجوهرية ليس بذي شأن للولايات المتحدة.

إيران

في خطوة للخروج من العزلة وتجاوز العقوبات الأميركية

البرلمان أقر قانوناً يتيح للشركات الأجنبية بالعمل في طهران!

❐ في خطوة مصيرية وغير مسبوقة، أقر البرلمان بعد الاقتراع، على مشروع قدمته الحكومة، يقضي بالسماح «للشركات الأجنبية المعترف بها في البلاد بتسجيل فرع او وكيل لها» في ايران. وبذلك الغى محمد خاتمي احد القوانين التي قامت عليها ثورة الامام الخميني سنة ١٩٧٩.

ويجعل مشروع القانون الموافقة على مزاولة هذه الشركات لنشاطها في ايران مشروطة «باجراء مماثل» من جانب بلد المنشأ لكل شركة تجاه الشركات الايرانية.

وما هدف إليه محمد خاتمي، الذي اشرف بنفسه على وضع مسودة القانون، هو زيادة الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً في مجال النفط والغاز والبتروكيماويات (راجع الميزان النفطي والمعدني على الصفحة ٢٢)، على الرغم من العقوبات الاميركية. والشركاء الاجانب سيسمح لهم بامتلاك ما يصل الى ٩٩٪ من المشاريع المشتركة بناء على تفسير قانوني جديد.

وقال مسؤولون في قطاع الاعمال ان الشركات الاجنبية منعت رسمياً من الحصول على تراخيص للعمل في ايران منذ الثورة، في ظل مادة نص عليها دستور البلاد، تمنع الحكومة من «تقديم تنازلات للاجانب».

لكن منذ سنة ١٩٨٢ سمح لبعض الشركات التي ابرمت عقوداً مع الدولة بانشاء فروع في ايران في ظل تفسير جديد لتلك المادة اصدرها مجلس مراقبة الدستور.

وذكر المراقبون ان وفداً من «صندوق النقد الدولي» كان زار طهران، وتمخضت الزيارة عن قول انطونيو فارتانو، رئيس الوفد، بان الصندوق سيولي اهتماماً خاصاً لسياسة ايران التجارية في تقريره السنوي.

وقالت مصادر صناعية ان ايران، التي تسعى جاهدة لتطوير حقول النفط والغاز فيها، اوجدت منافذ جديدة للشركات الاجنبية متحدية بذلك العقوبات التجارية الاميركية.

واضافت المصادر ذاتها ان وزارة النفط الايرانية صاغت قوانين تسمح للشركات الاجنبية بالعمل داخل ايران في حقول النفط البرية العملاقة لاول مرة منذ الثورة الايرانية سنة ١٩٧٩.

ووصف مسؤول على رفعة في المستوى قرار البرلمان بانه «خطوة طبيعية» نحو السماح للشركات بالعمل في المنطقة البحرية بما لا يثير كثيراً من التوترات السياسية.

وكانت شركات النفط الاجنبية قد رحلت من ايران بعد وقت قصير من الثورة الايرانية سنة ١٩٧٩، واقتصر الوجود الاجنبي المنظور في ايران على شركات الحفر الكندية والاوروبية في الجنوب.

وستكون الحقول البرية والحقول البحرية الجديدة ومشاريع البتروكيماويات اهم فتح في قطاع الطاقة بايران منذ طرح صفقات باعادة شراء المشاريع النفطية في سنة ١٩٩٥.

وبلغت الجولة الاخيرة من التعاملات في مجال النفط ذروتها في ايلول/ سبتمبر الماضي حين وقعت شركة «توتال» الفرنسية و«غازبروم» الروسية و«بتروناس» الماليزية اتفاقاً بقيمة ملياري دولار لتطوير «حقل جنوب فارس» لانتاج الغاز والمكثفات.

وطهران واثقة من ان الاتفاقات ستتوالى بناء على جاذبية انشاء موطىء قدم في بلاد فيها ١٠٪ من اجمالي مخزون الغاز العالمي.

وتتوقع الشركة ان تكون الشركات الاوروبية والأسيوية مستعدة للاستثمار على الرغم من العقوبات الاميركية، التي قد تفرض عليها اذا جاوزت قيمة المشروعات الايرانية حداً معيناً (راجع «الميزان النفطي والمعدني» على الصفحة ٢٢). وتتوقع مصادر صناعية ان تتولى شركة النفط الوطنية الايرانية المملوكة للدولة بالكامل مزيداً من التطويرات في الحقول البرية بحيث تشمل حقل «دار خوفين» القريب من الحدود العراقية، الذي اكتشف سنة ١٩٩٣.

على صعيد آخر قرأنا في «وكالة الانباء الايرانية» ان وزير النفط الايراني بيجان نمدر زنغينيه توجه الى موسكو واجرى محادثات مع مسؤولين نفطيين روس بشأن «المصالح المتبادلة» للبلدين. والزيارة استمرت ثلاثة ايام التقى فيها مسؤولين في شركة «غازبروم» وهي اول زيارة للوزير الى الخارج منذ تشكيل الحكومة الجديدة في اب/ اغسطس الماضي.

اليمن

إتفاقات جديدة مع طوكيو و«الفاو» لزيادة انتاج الغذاء

موازنة ١٩٩٨ مثل سابقتها تهدف الى زيادة النمو وتقليص العجز وتوفير فرص العمل!

❐ قدمت وزارة المالية اليمنية المشروع النهائي للموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة للسنة المالية ١٩٩٨ الى اللجنة العليا للموازنة، التي يرأسها رئيس الحكومة الدكتور فرج بن غانم. واوضح فؤاد الكميم، وكيل وزارة المالية المساعد لقطاع الموازنة بان ابرز الاهداف التي يتضمنها مشروع الموازنة الجديدة يتمثل في زيادة النمو الاقتصادي والتسريع في التنمية الاجتماعية لكي تسهم في تحسين مستويات المعيشة. ومن الاهداف الرئيسية ايضاً، تقليص عجز الموازنة وتمويل العجز من مصادر غير تضخمية، بالاضافة الى توفير فرص عمل جديدة وتقليل الاعتماد على الايدي العاملة غير اليمنية. واشار الى ان من اهم ملامح مشروع موازنة السنة المقبلة انسجامه مع الخطة الخمسية الاولى للسنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ وبرنامج التصحيح الاقتصادي والمالي.

ومن المقرر ان تتم قريباً مناقشة المشروع في اللجنة العليا للموازنة ومن ثم عرضه على مجلس الوزراء للمصادقة عليه واحالته الى مجلس النواب قبل نهاية هذه السنة. وكانت اللجنة العليا للموازنة قد عقدت سلسلة من الاجتماعات برئاسة رئيس الوزراء ورئيس اللجنة، ووقفت امام المشروع الاولي للموازنة العامة للدولة المقدم من وزارة المالية وفقاً لما اسفر عنه النقاش مع مختلف الجهات لمكونات الموازنة بشقيها الجاري والتنموي في اطار اهداف ومضامين برنامج التصحيح واثره على الاقتصاد الكلي.

وفي الاجتماعات اكدت اللجنة على استيعاب الموازنة للنفقات الضرورية لمواجهة متطلبات التنمية ودعم الخدمات الاساسية والتزام كافة الجهات بتوريد مستحقات الدولة اولاً باول وعدم احتجاز اي موارد تخص الموازنة وان تلتزم بقرارات مجلس الوزراء بشأن التوسعات.

كما شددت اللجنة على ضرورة التزام المؤسسات المعانة بترشيد نفقاتها وتنمية مواردها للوصول الى انهاء الدعم المخصص في الموازنة وفقاً للبرنامج الزمني المقر لذلك.

وكلفت وزارة المالية مراجعة مشروع الموازنة الاولى في ضوء ملاحظات وتوصيات اللجنة عليه وتقديمه بصورته النهائية. وتكون الموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة للسنة المالية المقبلة ١٩٩٨، في حال اقرارها من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية واصدارها بقانون من رئيس الجمهورية قبيل انتهاء السنة، وهي ثاني موازنة يبدأ العمل بها في موعدها الدستوري وهو اليوم الاول من بداية السنة المخصصة لها بعد موازنة ١٩٩٧. قد بلغت ٣٠١,٢٢ مليار ريال يمني واجمالي النفقات ٣١٣,٩٨٥ مليار ريال يمني.

وقد اعتبرت تلك الموازنة اول موازنة امكن تخفيض العجز فيها الى ادنى مستوى له منذ سنة ١٩٩٠ حيث بلغ ١٢,٧٦٤ مليار ريال. الا ان اجمالي العجز ارتفع بعد فتح اعتماد اضافي في الموازنة في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

وقد تزامن البحث في الميزانية العامة مع توقيع وزارة الزراعة والري على العقود الخاصة بتوريد المعدات والالات المتعلقة بتنفيذ مشروع زيادة انتاج الغذاء، والمقدم منحة من الحكومة اليابانية بقيمة اجمالية تبلغ ٥٠٠ مليون ين ياباني.

وتتضمن العقود الموقعة قيام الشركات اليابانية بتوريد الات زراعية واجهزة رش وسيارات وكميات من المبيدات الحشرية والزراعية التي يتطلبها المشروع. وتاتي اليابان في مقدمة الدول التي تقدم مساعدات لصنعاء دعماً لقطاعات الزراعة والصحة والتعليم، حيث بلغت جملة هذه المساعدات ٤٠ مليون دولار سنة ١٩٩٦. كما تم التوقيع في السياق ذاته على اتفاقيتين بين الوزارة ومنظمة الاغذية والزراعة (فاو)، الاولى مخصصة للبرنامج الخاص بالامن الغذائي، حيث تقوم المنظمة بموجبها بتقديم الدعم المالي والفني في مجال زيادة الانتاج الزراعي بما يكفل تحقيق مستوى افضل للامن الغذائي، اما الاتفاقية الثانية فتنص على تقديم المنظمة الدعم المالي والفني اللازمين لوزارة الزراعة والري لتطوير مشروعات استغلال المياه، اضافة الى تقديم عدد من برامج التدريب للكوادر في مجال مراقبة المشاريع الزراعية ومشاريع المياه، وتبلغ القيمة الاجمالية لهذه المساعدات نحو ٤٠٠ الف دولار.

وقال سيد شاهد مهدي، ممثل منظمة «فاو» في صنعاء، ان المنظمة تعمل على دعم ومساندة حكومة الدكتور بن غانم في اربعة مجالات رئيسية هي: مشروعات الغابات ومكافحة التصحر، ومشروعات حماية البيئة والحفاظ عليها، وبرنامج ادخال المكافحة الطبيعية للآفات الزراعية للحد من المبيدات الكيماوية الضارة، اضافة الى المساعدة الفنية في مجال التنمية الاقليمية في مختلف المحافظات اليمنية، منوها الى ان المنظمة تعمل حالياً على انشاء مركز معلومات تسويقية يساعد في تسويق المنتجات الزراعية اليمنية داخلياً وخارجياً.

الى ذلك اكد احمد سالم الجبلي، وزير الزراعة والري، ان الحكومة تولي القطاع الزراعي جل اهتمامها وتضعه في مقدمة قطاعاتها الاقتصادية، عبر تقديم كافة اشكال الدعم والتسهيلات للتوسع والنمو والاستثمار في هذا القطاع، مشيراً الى ان الحكومة تهدف من وراء هذا الدعم والتشجيع الى خلق نوع من التوازن بين الانتاج المحلي من الغذاء، الذي يمثل ٧,٥٪ من الاستهلاك الكلي فقط وبين ما تستورده البلاد من مواد غذائية، تصل الى مليون ومائتي الف طن من مادة القمح وحدها سنوياً. تكلف خزانة الدولة اكثر من ٢٠٠ مليون دولار. واضاف ان وزارة الزراعة تقوم حالياً بتنفيذ عدد من الخطط والبرامج بغية الوصول الى هذا التوازن، من خلال التركيز على انتاج محاصيل زراعية منخفضة الكلفة الانتاجية وذات عائدات اقتصادية عالية كالبن والقطن والفاكهة والخضار وغير ذلك... توظف عائداتها لسد الفجوة القائمة.

وحذر الوزير من الاستنزاف الذي تتعرض له المياه الجوفية، وما نتج عنه من وضع مائي حرج، حيث تذهب ٥٥٪ من المياه الجوفية التي يتم استخراجها الى ري محاصيل ذات مردودات غير اقتصادية مثل «القات» الذي تمثل زراعته نحو ١٠٪ من مساحة الاراضي الزراعية. ويعد القطاع الزراعي احد القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تعول عليها الحكومة في رفد خزانتها بالعملات الصعبة من خلال تصدير ٢٠ منتوجاً زراعياً الى ١٥ بلداً عربياً واجنبياً بلغت عائداتها سنة ١٩٩٦ نحو ١٣٠ مليون دولار. غير ان قرار الحكومة بزيادة اسعار مادة الديزل بنحو ٤٠٪، وهي المادة الاساسية للانتاج الزراعي، شكل ضربة موجعة لهذا القطاع.

دبي

كلفته ١٧٠ مليون درهم يحملها الى القرن الآتي

«ألفية» الامارة مجمع لتكنولوجيا المعلومات هو الأكبر في المنطقة!

❐ بدات شركة «اعمار» العقارية في تنفيذ مشروع مجمع ضخم لتكنولوجيا المعلومات في دبي، وتبلغ تكاليفه ١٧٠ مليون درهم، وهو الاكبر من نوعه في الشرق الاوسط.

وكانت «إعمار» باشرت الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع الذي يعرف باسم «ملينيوم» (اي الالفية).

وميزة مجمع «ملينيوم» انه يؤسس لبنية تحتية حديثة لوسائل الاتصال المتطورة ولشبكات التلفزيون والاذاعة ومداخل عالم «الانترنيت» المتشعب، اضافة الى التجارة الإليكترونية الفريدة من نوعها ليحتل المجمع الصدارة في المنطقة.

ويرى المراقبون، الذين رافقوا تبلور فكرة «مجمع ملينيوم»، انه سيلعب دوراً بارزاً واستراتيجياً في استقطاب شركات تقنية المعلومات العالمية الى الامارة لتتحول الى مركز رئيسي لهذه الصناعة ليس في منطقة الشرق الاوسط فحسب بل في الاسواق الاستراتيجية الاخرى مثل افريقيا ودول الهند وروسيا الجديدة.

ومهمة «اعمار»، التي اوكل إليها التنفيذ، التأكيد على أن المشروع سيكون حافزاً لتعزيز موقع دبي الفريد كمركز اقليمي لقطاع تقنية المعلومات وجعله احد اهم المراكز العالمية في هذا المجال.

يذكر أن عدداً كبيراً من الشركات العالمية العاملة في مجال تقنية المعلومات تتخذ من دبي مقراً لمكاتبها الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط وتحقق مبيعات تفوق ١,٥ مليار دولار سنوياً بنمو قدره ١٥٪ سنوياً. ويشكل «معرض جيتكس»، الذي يقام سنوياً في «مركز دبي التجاري العالمي»، دليلاً على اهمية الامارة كمركز لتقنية المعلومات اذ يعتبر من اهم معارض الكومبيوتر، حيث يستقطب اكثر من ٤٠٠ عارض واكثر من ١٠٠٠ شركة من مختلف انحاء العالم. ومن ضمن التسهيلات التي يقدمها «مشروع ملينيوم» مراكز انظمة متكاملة حيث يمكن للعملاء اجراء الاختبارات بانفسهم قبل اتخاذ قرار الشراء، خصوصاً انه في يومنا هذا لا يمكن توفر الحلول الكاملة لدى بائع واحد، وعملية جمع المنتوجات من باعة عدة هي عملية معقدة نتيجة تضارب المقاييس التقنية.

غير ان مركز العرض الذي يتضمنه «مشروع ملينيوم» يعتبر مثالياً في مثل هذه الاحوال، اذ يمكن العميل من اجراء اختباراته واختيار الحلول التي يريدها في مكان واحد.

ويشتمل المشروع على قاعة مؤتمرات واجتماعات مزودة باجهزة فيديو، تعمل حسب نظام متعدد الاغراض والوظائف، بحيث يتيح للعملاء والباعة من مختلف القارات الاجتماع بوساطة الضغط على الزر فقط. كما يتضمن ايضاً قرية اعمال اليكترونية تتيح للعاملين في قطاع التقنية المعلوماتية التعرف على التطبيقات التقنية عبر القطاعات التجارية، بالاضافة الى شاشة جدارية تعمل بوساطة اللمس وتساعد الشركات والافراد على حد سواء للحصول على المعلومات التي يريدونها.

وتشهد المنطقة في هذه المرحلة عمليات استثمار كبيرة في مجال الاتصالات، منها خطط مؤسسة (اتصالات) الاماراتية لاستثمار مليار دولار خلال ٣ سنوات ثلاث في تطوير البنية التحتية في قطاع الاتصالات في دولة الامارات، بينما ستنفق دول مجلس التعاون مجتمعة حوالي ٨ الى ١٠ مليارات دولار لتحسين خدمات الاتصالات لديها.

وقد بدأت شركة «اعمار» العقارية العمل مع مؤسسات استشارية عالمية مثل «بارسونز» الاميركية التي عملت في مشاريع مماثلة في مختلف انحاء العالم.

السعودية

على الرغم من العقبات التي تعترضها

الرياض «تسعى» في جنيف «لترعى» انضمامها الى «منظمة التجارة العالمية»!

☐ شهدت جنيف خلال الشهر الماضي، حركة ديبلوماسية سعودية، صبت جل اهتمامها خلال اللقاءات مع البعثات التجارية لعدد من الدول الكبرى، على السعي لدفع طلب الرياض للانضمام الى «منظمة التجارة العالمية».

الذين كانوا على بيّنة ومقربة من التحرك السعودي، قالوا ان كل ما سعت إليه الرياض هو تجميع ردود الفعل على عرض تقدمت به الى المنظمة العالمية في اوائل تشرين الاول/ اكتوبر الماضي بشأن دخول البضائع والخدمات الاجنبية الى الاسواق السعودية في إطار مفاوضات الحصول على العضوية.

وقال هؤلاء، ان تفاصيل العرض لم تعلن، وكل ما يحرص عليه السعوديون ان يكون الطلب محور المباحثات في اجتماع لجنة العمل التابعة للمنظمة في اوائل هذا الشهر.

مبعوث تجاري على رفعة في المستوى في جنيف، علّق على التحرك السعودي الواسع بالقول، انهم «جادون في مساعيهم للانضمام... ويعدون لذلك اعداداً شاملاً».

بيد ان مصادر تجارية قالت ان الامر لايزال يتطلب المزيد من المناقشات قد تستمر اشهراً طويلة.

وكان وزير الصناعة والكهرباء السعودي، هاشم بن عبد الله يماني، قال في آب/ اغسطس الماضي انه يتوقع ان تستغرق مباحثات ثنائية رسمية تبدأ اوائل سنة ١٩٩٨ «بعض الوقت» من دون ان يحدد مدة زمنية واضحة.

وسبق ان تقدمت السعودية، التي لا تزال تعتمد الى حد كبير على النفط والبتروكيماويات، على الرغم من انها تسعى لتنويع اقتصادها، بطلب للانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «غات» في سنة ١٩٩٣.

وعندما حلت منظمة التجارة العالمية محل «غات» سنة ١٩٩٥ تعين على الرياض اعادة تقديم طلبها الحصول على العضوية مما تسبب في تأخر العملية.

واجتمعت مجموعة عمل «منظمة التجارة العالمية» بشأن انضمام الرياض مرة في جنيف في ايار/ مايو عندما طلبت دول اخرى الحصول على مزيد من التفاصيل عن الكيفية التي ستفتح بها اسواقها للواردات الاجنبية في مجالات مثل تراخيص الاستيراد والمنتوجات الزراعية وتقدير الجمارك والحواجز الفنية امام التجارة. وظلت السعودية فترة طويلة بعيدة عن نظام التجارة الذي يستند الى قواعد دولية وكانت تديره فيما مضى «غات» وحالياً «منظمة التجارة العالمية» بسبب شعورها ان ثروتها النفطية تجعل من غير الضروري المشاركة فيه.

ولكن محللين تجاريين قالوا انها تسعى لتنويع اقتصادها، وان المشاكل التي واجهتها مع الاوروبيين ودول اخرى بسبب اجراءات مكافحة الاغراق ضد صادراتها، اظهرت قيمة الانضمام الى «المنظمة».

من بين اوجه قلق اشارت اليها دول اخرى في «منظمة التجارة العالمية» التي يبلغ عدد اعضائها حالياً ١٣٢ دولة تراخيص الاستيراد السعودية في مجالات مثل الكيماويات والحليب المبستر ومنتوجات تكنولوجيا المعلومات والمعدات الزراعية.

والسعودية بين نحو ٣٠ دولة تسعى للانضمام الى المنظمة منها الصين وروسيا ودول اخرى كانت ضمن الاتحاد السوفياتي سابقاً.

على صعيد آخر، منحت شركة «نورثروب غرومان» الاميركية عقداً قيمته ستة ملايين ريال لشركة «الالكترونيات المتقدمة»، وهي احدى شركات برنامج التوازن الاقتصادي السعودي، تقوم بموجبه الاخيرة بتصنيع وحدات معقدة لانتاج الطاقة لأحدث نظام تشويش AL Q135 - Band 15، ويدخل هذا المنتوج ضمن عقد وقعته شركة «نورثروب غرومان» مع القوات الجوية الاميركية. ويذكر ان نظام AL Q135 - Band 15 يؤمن الحماية للطائرات المقاتلة ضد الصواريخ ارض - جو والمدفعية المضادة للطائرات، وكذلك للصواريخ المطلقة مع طائرات مقاتلة، التي يتم توجيهها بالرادار وتعمل في المجال الكهرومغناطيسي الاسفل.

ويمثل هذا العقد امتداداً للعقود السابقة التي منحتها الشركة الاميركية لشركة «الالكترونيات المتقدمة» سنة ١٩٩٤ ضمن برنامج طائرات الـ F15 S السعودية.

روبرت كولن، نائب الرئيس لبرامج الحرب الالكترونية في شركة نورثروب غرومان قال، «ان هذا العقد يعتبر دليلاً جديداً على التزامنا للعمل مع الشركاء والعملاء المحليين في منطقة الخليج»، مشيراً الى ان شركته على قناعة بأن شركة «الالكترونيات المتقدمة» قوية وتعتبر مورداً قادراً على مشاركة الشركة الاميركية الإلتزام بالجودة.

وتعتبر شركة «نورثروب غرومان»، التي يقع مركزها الرئيسي في مدينة لوس انجلوس، شركة عالمية رائدة في مجال التصميم، وتضمين الانظمة وتصنيع طائرات المراقبة والطائرات المقاتلة، والكترونيات الدفاع وادارة المجالات الجوية والبحرية والاسلحة بالغة الدقة والمنشآت الخاصة بالطيران وتشمل البرامج الرئيسية لشركة «نورثروب غرومان» طائرات الانذار المبكر، وطائرات المراقبة الارضية وطائرة (F-18E/F) المقاتلة.

تقارير

العرب يقعون تحت وطأة ديون تصل الى ١٥٦ مليار دولار

«الفوائد» تبتلع عائدات النمو و«جدولة الديون» تسبب التضخم وغلاء المعيشة!

☐ تشير تقارير اقتصادية عديدة الى ان سنة ١٩٩٥، خلافاً للسنوات التي سبقتها، شهدت تحسناً في الاوضاع الاقتصادية العربية، ورسمت هذه التقارير صورة ايجابية لأداء معظم الاقتصاديات العربية.

وربطت التقارير هذا التحسن، وإن كان طفيفاً، بعاملين رئيسيين هما: زيادة اسعار النفط، والنتائج الجديدة التي تحققت في عدد من الدول العربية في إطار سياسات وبرامج التصحيح الاقتصادي التي تطبقها هذه الدول، إضافة الى الجهود التي بذلتها الدول المصدرة للنفط لتنويع قاعدتها الانتاجية وتقليل اعتمادها على القطاع النفطي.

واستناداً الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٦ الذي صدر عن «جامعة الدول العربية»، و«الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي»، و«صندوق النقد العربي»، و«منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)»، «فان الاقتصاد العربي حقق نمواً قياسياً في سنة ١٩٩٥ بلغ ٩,٥٪ بزيادة كبيرة عن معدل النمو في السنة السابقة والبالغ نحو ١,٥٪ فقط».

واضاف التقرير «ان اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية ارتفع من ٤٩٩,٢ مليار دولار في سنة ١٩٩٤ الى ٥٢٨,٧ مليار دولار في سنة ١٩٩٥».

واكد التقرير «ان الدول العربية تمكنت من خفض اجمالي النفقات الحكومية بفضل تقييد سياساتها المالية حيث هبط العجز الحكومي بنحو ٢٧,٦٪ خلال ١٩٩٥».

وارتفع الانفاق الاستثماري سنة ١٩٩٥ بمعدل ٦,٢٪ ليبلغ نحو ١١٧ مليار دولار. كما سجلت حصة الصادرات من السلع والخدمات في هيكل الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي زيادة طفيفة، وزادت في الوقت ذاته حصة الواردات من السلع والخدمات، ونتيجة لذلك انحسر الفائض في فجوة الموارد من ٠,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٩٤ الى ٠,٤٪ سنة ١٩٩٥.

وقال التقرير ان الايرادات سنة ١٩٩٥ ارتفعت بنحو ٧٪ عن مستواها في السنة السابقة، وبقيت نسبتها الى الناتج المحلي عند مستواها، في حين ارتفعت مساهمة الايرادات النفطية في اجمالي الايرادات بنحو نقطتين لتبلغ نحو ٥٨٪، كما ارتفعت مساهمة الايرادات الضريبية بنقطتين لتبلغ نحو ٢٠٪.

وعلى الرغم من الصورة الجيدة التي يحاول الخبراء عكسها عن حقيقة النمو ودلالاته، إلا ان هذا التحسن يرجع بشكل رئيسي الى زيادة اسعار النفط التي تسهم بحوالى ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي العربي، اي حوالى ١٠٠ مليار دولار، لأنه من دون زيادة اسعار النفط فإن النمو في المجالات الاقتصادية الاخرى يبقى ضعيفاً او يكاد يكون معدوماً، ولم يختلف هذا المعدل عن السنوات السابقة.

وقد اكدت هذه الحقيقة عن نمو الاقتصاديات العربية، دراسة صادرة عن «البنك الدولي» قام بها خبيران في البنك هما: الدكتور محمد العريان، نائب مدير إدارة الشرق الاوسط في «صندوق النقد الدولي»، والدكتورة سوزان فينيل، مساعدة مدير إدارة الشرق الاوسط في البنك.

وتقول الدراسة ان «النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٥ كان مخيباً للآمال، فهو لم يتخط في المعدل عتبة الـ ٣٪ سنوياً، الامر الذي ادى الى انخفاض نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلدان المنطقة بنسبة ٠,٥٪ في المتوسط سنوياً».

وترجع الدراسة، التي توقعت انتعاش الاقتصاديات العربية سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧، ايضاً ضعف النمو الاقتصادي الى العوامل الخارجية، حيث تأثرت الاوضاع الاقتصادية الكلية في المنطقة بضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية، وذلك في الجزء الاول من الثمانينات والتسعينات.

وبالانخفاض الحاد في اسعار النفط في منتصف الثمانينات، وما اعقب ذلك من ضعف في اوضاع السوق النفطية، والنزاعات المسلحة والاحترابات الداخلية في بعض البلدان، انخفضت المدخرات المحلية، واقترن ذلك بانخفاض في مستوى الاستثمار».

ولعل من اهم الاسباب التي تقف عائقاً امام عملية تنمية الاقتصاديات العربية، ازمة الديون التي كانت في الاساس احد اسباب عملية تعثر التنمية الاقتصادية، اي بعبارة اخرى ان التنمية ليست سبباً لاستفحال ازمة الديون، بل ان تعثر التنمية - او عملية التنمية بالقروض - هي التي قادت الى ازمة الديون التي ترزح تحتها الاقتصاديات العربية، التي تأكل خدماتها اي نمو يمكن ان تحققه الاقتصاديات العربية.

فقضية الديون التي لم تتجاوز سنة ١٩٧٥ الـ ٦ مليارات دولار، وصلت مع نهاية سنة ١٩٩٥، وحسب بعض التقديرات، الى اكثر من ٢٠٠ مليار دولار، حيث تعتبر من اكبر المشكلات التي تواجه الاقتصاديات العربية وهي على ابواب القرن الحادي والعشرين، «قرن العولمة»، وظهور التكتلات الاقتصادية الضخمة وثورة التكنولوجيا والاتصالات.

ووصلت الامور الى درجة بات من الصعب معها تسديد الاقساط والفوائد في مواعيدها المحددة، فتكرر اللجوء الى «إعادة الجدولة»، مما ادى الى انخفاض القيمة التعادلية للعملات الوطنية لهذه الدول، واستفحال ظاهرة التضخم، وارتفاع كبير في اسعار السلع وخاصة الضرورية منها، الامر الذي دفع بعض الدول الى اتخاذ اجراءات اقتصادية ادت الى بروز ازمات اجتماعية خطيرة.

وليس النمو الاقتصادي، هو الذي سجل ارتفاعاً ملحوظاً. فاستناداً الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٦ ايضاً فإن «الدين القائم على الدول العربية المقترضة سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنة ١٩٩٤ بمقدار ١١,٢ مليار دولار ليبلغ ١٥٥,٧ مليار دولار مقارنة مع نمط التغيير في هذه المديونية الذي كان يميل نحو الانخفاض في السنوات الاربع السابقات، ويعود ما يقارب نصف تلك الزيادة الى إعادة تقويم القروض المسجلة بعملات غير الدولار الذي انخفضت قيمته مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنحو ٦٪ خلال سنة ١٩٩٤».

وقال التقرير ان «عدداً من الدول العربية المقترضة، وعلى وجه الخصوص الاردن والجزائر ومصر والمغرب، بذلت منذ اواخر الثمانينات جهوداً مكثفة لتخفيض حجم تلك المديونية عن طريق الاعفاءات الثنائية بشكل رئيسي، وتم خلال الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٥ اعادة جدولة ما قيمته نحو ٤٨ مليار دولار من ديون الدول العربية منها ٩٨٪ لصالح الدول المذكورة، كما حصلت الدول العربية خلال الفترة ذاتها من اعفاءات لقروض تعادل نحو ١٧ مليار دولار منها ١٦,٣ مليار دولار لصالح الدول المذكورة وخصوصاً مصر».

ويمضي التقرير ومن خلال المقارنة فيقول «ان مديونية كل من السودان وسوريا والصومال وموريتانيا واليمن ازدادت تلزماً بسبب تراكم متأخرات السداد لسنوات عدة، وبلغت متأخرات هذه الدول مع نهاية سنة ١٩٩٤ نحو ٤٨٪ من اجمالي مديونيتها».

وإذا كان النمو الاقتصادي في السنة الماضية مقاساً بالمال قد بلغ حوالى ٢٨ مليار دولار، فإن خدمة الديون المترتبة على الدول العربية وصلت الى حوالى ١٧ مليار دولار، اي بنسبة ١٣٪ من صادراتها. وبلغت ارقام خدمة ديون الدول غير النفطية ٧ مليارات دولار اي بنسبة ٢٠٪ من صادراتها.

ويبدو للمراقبين ان الطريق امام عملية تنمية الاقتصاديات العربية صعبة في ظل استمرار ازمة الديون وخدماتها المرتفعة، لأن تسديد الديون يتم من خلال حصيلة الصادرات، بينما الصادرات العربية متدنية او تقارب الواردات، ولذا فإن قدرة الدول العربية على تحقيق معدلات نمو اقتصادي متناسبة مع النمو السكاني الذي يبلغ في المتوسط ٣٪ سنوياً ليس سهلاً، على الاقل في المستقبل القريب، حسب التقرير.

السـودان

توقع تحول الخرطوم عن الدولار في تجارتها الخارجية الى عملات أخرى

عقوبات كلينتون أصابت بالأذى أموالاً للسودانيين خاصة قيمتها ٥ مليارات دولار!

❐ عدا مضارها على الاقتصاد الداخلي، فان العقوبات الاميركية المفروضة على الخرطوم اصابت بالأذى المودعين السودانيين في الولايات المتحدة، وخسائر هؤلاء تربو على ٥ مليارات دولار.

واموال المودعين السودانيين تشمل حوالات بالدولار ارسلتها مصارف سودانية في مقاصة مع الولايات المتحدة ودفعات لصالح «صندوق النقد الدولي». وهذه الاموال لم تكن مودعة في حسابات بل كانت عابرة، منها ١,٦ مليون دولار فقط كانت في الطريق الى «صندوق النقد الدولي». وهي لا تخص المصارف الحكومية ولكنها اموال الشعب السوداني.

وكان البنك المركزي السوداني طالب في مذكرة بتاريخ الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي جميع البنوك العاملة في السودان بالتوقف عن اصدار حوالات يتعين نقلها عبر المصارف المراسلة في الولايات المتحدة. وجاء القرار بعد يوم من اعلان الولايات المتحدة عقوبات جديدة ضد السودان لمزاعم برعايتها الارهاب وانتهاك حقوق الانسان وهي اتهامات نفتها الخرطوم جملة وتفصيلاً!

ويحظر قرار المصرف المركزي السوداني القروض المصرفية والتبادل التجاري (وهو تبادل منخفض بالفعل). ولكن اقتصاديين قالوا ان ادارة الصفقات الدولية للسودان ستصبح اكثر تعقيداً الآن من ذي قبل.

ويقول المحللون الاقتصاديون ان اغلبية صفقات الخرطوم تبرم بالدولار، والتحول الى عملات اخرى قد يكون امراً مكلفاً. وربما يكون هذا عبئاً اضافياً على الحكومة. ويضيف هؤلاء انه بات يتعين ان تتعامل الخرطوم في تجارتها الخارجية مستخدمة عملات اخرى غير الدولار.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت الولايات المتحدة ستفرج عن جانب من المليارات الخمسة مثل الاموال التي كانت في طريقها الى «صندوق النقد الدولي». وفتحت الولايات المتحدة حسابات خاصة للالتزامات الديبلوماسية السودانية والتزامات الامم المتحدة.

وقال وزير المالية السوداني عبد الوهاب عثمان، ان حكومته اتخذت تدابير لتسيير شؤونها دولياً.

ومضى عثمان يقول ان المصارف السودانية لن تقبل دفعات بالدولار وان العملة الاميركية لن تستخدم في اي عمليات مصرفية. والحكومة سارعت الى اجراء اتصالات بالفعل مع مصارف عربية ودولية توجد لديها حسابات سودانية.

واكد عبد الوهاب عثمان ان الخرطوم ستشتري عملات اجنبية اخرى مشيراً الى ان جميع العملات مطروحة مثل الجنيه الاسترليني والفرنك السويسري والريال السعودي. وقال الوزير عثمان ان العقوبات ستضر ايضاً بـ «سيتي بنك» وهو القسم التجاري في «سيتي كورب» وهو البنك الاميركي الوحيد العامل في الخرطوم.

وسوف يواجه «سيتي بنك» مشاكل لانه لا يستطيع طبقاً للقانون ان يعمل. إذ يتعين ان يوافق البنك المركزي على جميع الدفعات. وطالما ان القانون يحظر تعامل البنك المركزي مع اي بنك اميركي فإن السلطات بالتالي لن تسمح لـ «سيتي بنك» بمزاولة اي نشاط.

ومضى عثمان يقول، ان السودان سيبذل كل ما في وسعه للاستمرار في تلبية التزاماته تبعاً لبرنامج صندوق النقد الاصلاحي. ولايزال من السابق لاوانه للغاية الحديث عن الصورة التي قد يتضرر البرنامج بها من جراء العقوبات الاخيرة.

وتوقع وزير المالية ان يصل معدل التضخم السنوي الى ١٨٪ في نهاية تشرين الاول/ اكتوبر الماضي منخفضاً عن مستواه في سنة ١٩٩٦ الذي تجاوز ١٠٠٪. كما توقع ان يبلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي ٦٪ في سنة ١٩٩٧ ارتفاعاً من ٤٪ سنة ١٩٩٦. وسبق ان بحث «صندوق النقد» في احدى المراحل سحب عضوية السودان لفشله في سداد متأخرات قيمتها ١,٦ مليار دولار.

وقال مسؤول قريب من برنامج التصحيح الاقتصادي ان مجلس ادارة الصندوق قرر في شباط/ فبراير الماضي ارجاء سحب عضوية السودان شريطة ان توافق الخرطوم على تنفيذ الاصلاحات. وقال المسؤول: «تسير الامور وفقاً لاهداف متفق عليها».

مـصـر

ارتفاع الإنفاق في «مشروع توشكى»

خسائر «حادث الأقصر» مليار دولار!

❐ توقع خبراء اقتصاديون ان يؤدي حادث «الاقصر» البشع، الذي اودى في اواسط تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي بحياة حوالي سبعين سائحاً اجنبياً، الى خسارة حوالي مليار دولار من الدخل المتوقع للسياحة المصرية. في حين اكد المسؤولون في حكومة كمال الجنزوري ان الآثار المترتبة على الاعتداء ستكون مؤقتة، وان السياحة لا بد وان تعود الى الانتعاش بعد فترة وجيزة.

وقال خبير اقتصادي اوروبي في القاهرة، انه كان من المتوقع ان تصل عائدات السياحة خلال سنة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ الى اربعة مليارات دولار مقابل ٣,٦٤٦ مليار دولار خلال السنة المالية ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧.

وتابع الخبير، انه في تقديره ستخسر الحكومة المصرية حوالى ربع هذا المبلغ بسبب الاعتداء، اي ما يوازي قرابة مليار دولار محذراً من ان وقوع اعتداء ثان سيعني القضاء كلياً على هذا القطاع الذي تعول عليه الحكومة لانتشال الاقتصاد من عثرته وكبوته.

وقد شكل حادث «الاقصر» ضربة قاسية لانه استهدف اهم موقع سياحي يؤمه قرابة نصف السياح الذين يأتون الى مصر والذين بلغ عددهم اكثر من اربعة ملايين سائح خلال السنة المالية ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ بين بداية تموز/ يوليو ونهاية حزيران/ يونيو. فقد اخذت كبرى الشركات السياحية في القاهرة تتلقى اشعارات لالغاء اكثر من ٨٠٪ من الرحلات المنظمة خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

وقالت شركة سياحية المانية طلبت عدم ذكر اسمها ان ٥٠٪ من الرحلات السياحية الالمانية الغيت. ويأتي السياح الالمان في مقدمة السياح الوافدين، وكان حوالي ٥٠٠ الف منهم زاروا مصر سنة ١٩٩٦.

وحادث «الاقصر» لم يؤذ القطاع السياحي وحده، انما اصاب الاقتصاد رمة. فبينما توقع الوزير يوسف بطرس غالي، وزير الاقتصاد الذي يعول عليه الرئيس حسني مبارك لمتابعة التصحيح الاقتصادي الذي بدأته حكومة كمال الجنزوري، ان يحقق الاقتصاد نمواً بنسبة ٦٪ هذه السنة، فإن هذا الرقم بعد «حادث الاقصر» قد يتراجع مع تراجع السياحة التي تشكل مداخيلها ٥٪ من اجمالي الناتج المحلي.

وكان القطاع السياحي الذي يعتاش منه ٥ ملايين مصري، (أي قرابة ٩٪ من التعداد السكاني)، مباشرة او بشكل غير مباشر، حقق زيادة بلغت ١٥٪ سنة ١٩٩٦.

وقبالة الرأي المتشائم للمحللين الاقتصاديين رأي آخر اكثر تفاؤلاً، يعتبر انه على الرغم من ان عواقب حادث الاقصر ستكون اكبر من عواقب اي حادث شهدته القاهرة منذ ١٩٩٢، إلا ان آثاره ستكون محدودة. وهذا الرأي المتفائل له صدى آخر عند ماكس موريو ـ لوفلير، المدير العام لفندق هيلتون النيل، الذي اعتبر ان آثار «حادث الاقصر» لن تستمر طويلاً، وربما تدوم شهرين او ثلاثة على الاكثر، وان كانت هذه الاشهر تشكل اوج الموسم السياحي الشتوي في مصر.

وقال ماكس موريو ـ لوفلير، ان «الخسارة الكبيرة ستكون في جنوب مصر وربما بعض المنتجعات على البحر الاحمر وسيناء التي تشكل مقاصد مفضلة للسياح. ولكنني لا اعتقد ان السياحة في القاهرة ستتأثر». وقال ان شركة «هيلتون» ماضية في تنفيذ ثمانية مشاريع فندقية وهي تستعد لافتتاح فندقين في البحر الاحمر وسيناء خلال ١٨ شهراً.

وتتوقع مصادر في القطاع السياحي ان تصل نسبة الالغاء الى ٥٠٪ خلال كانون الاول/ ديسمبر وكانون الثاني/ يناير، الا ان اصرار عدد كبير من السياح على البقاء بعد «حادث الاقصر» عزز تفاؤل الحكومة والعاملين في القطاع السياحي. والمهم، هو ان تبرهن حكومة كمال الجنزوري على انها فعلاً تتخذ اجراءات صارمة لطمأنة السياح، وان العمليات الامنية ستستمر.

على صعيد آخر اكد الدكتور محمود ابو زيد، وزير الاشغال العامة والموارد المائية، ان معدل الانفاق اليومي في مشروع «توشكى» ارتفع الى ٢,٢ مليون جنيه بعدما كان ١٠٠ الف جنيه في اليوم مع بداية المشروع، وان معدلات التنفيذ تعدت ١٤٠٪ من الاداء المخطط.

وقال ان عمليات «التكثيف»، اي الحفر الاولي، قد بدأت في مسافة ١٠ كيلومترات مؤكداً ان قاع القناة قد اتضح شكله النهائي بصورة كاملة.

واشار الوزير ابو زيد الى ان اجهزة الدولة تقوم حالياً بوضع الضوابط الخاصة بالاستثمار الجيد في مساحة ٣,٤ مليون فدان جديدة حتى عام ٢٠١٧، وتبلغ قيمة استثماراتها الخاصة بمشروع تنمية جنوب الوادي ٣٠٠ مليار جنيه.

وقال ان عمليات توزيع الاراضي لترعة السلام لم تتأخر، وانما تتم بتؤدة ترجع الى حرص الدولة على توفير البنية الاساسية والداخلية لصالح المستثمر الصغير ليبدأ الانتاج فوراً.

الـمـغـرب

ديموقراطية بإرادة ملكية!

نشرت مجلة «إيكونوميست» البريطانية التعليق الآتي حول الانتخابات البرلمانية التي جرت في المملكة المغربية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي:

❐ للملك الحسن الثاني رغبة واصرار على حمل المعارضة الموالية له الى الحكومة المغربية. فالانتخابات البرلمانية التي جرت في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، يفترض فيها ان تكون محور عملية طويلة من الاصلاح السياسي الذي خطط له الملك. لكنها قد تكون اسفرت عن قليل من الخيبة، ربما ينجم منها نوع من الإئتلاف.

لقد جرت الإنتخابات في ظل دستور معدّل لزيادة حظوظ المعارضة في تشكيل الحكومة المقبلة.

وكان في المغرب سابقاً برلمان من مجلس واحد كان ثلث اعضائه ينتخبون بطريقة غير مباشرة. اما الآن فقد بات فيه برلمان من مجلسين، حيث يتم انتخاب المجلس الادنى انتخاباً مباشراً بالكامل، وهو تغيير يأتي لتقوية الحزبين المعارضين الرئيسيين وهما: «حزب الاستقلال الوطني» المتقادم، و«الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية».

لكن هذين الحزبين، والحزبين الصغيرين الشريكين لهما في التحالف المعروف باسم «الكتلة الديموقراطية»، قيدوا من حركتهم بفشلهم في الاتفاق على مرشحين مشتركين، إذ تم الاتفاق بين قادة الاحزاب، لكن هؤلاء لم يتمكنوا من فرض إرادتهم على محازبيهم، الذين ترددوا في إفلات فرصة الحصول على مقاعد نيابية وما تحمله من منزلة ومنافع.

ولم تكن هذه هي المشكلة الوحيدة. فالتركيبة الجديدة تبدو اكثر ديموقراطية، لكن كثيرين يقولون انها لن يكون لها اثر يذكر على طريقة ممارسة السلطة. فلا احد يتوهم ان الملك الحسن سوف يتنازل عن سيطرته. فالدستور الجديد يرفع الثلث من الاعضاء المنتخبين بصورة غير مباشرة الى مجلس اعلى له صلاحيات واسعة بما في ذلك صرف الحكومة.

ويقول محمد ساسي، احد قادة «الاتحاد الاشتراكي»، ان الترتيب الجديد يعطي الملك جميع الصلاحيات اللازمة له للتدخل.

إن مناقشة صلاحيات الملك هي من المحظورات في المغرب. فالمعارضة تلتف حول القضية فيما توضح رغبتها في تغيير التوازن الدستوري بين الملك والحكومة والبرلمان.

وفي السنة الماضية تقدمت المعارضة من الملك بمجموعة من الاقتراحات والتعديلات لتعزيز صلاحيات الحكومة. لكن الملك لم يتبنَ إلا القليل من تلك الاقتراحات. ولذا، وبصرف النظر عن اي حزب يشكل الحكومة، يبقى الملك مطلق الصلاحية في تعيين وصرف الوزراء، او كما يقول ساسي، لم يتم ادخال اي تغييرات تؤدي الى حكومة تحكم ولا تكون محكومة. كما عبر عن اسفه لعجز المعارضة عن تخفيف صلاحيات وزارة الداخلية التي يقول انها تهيمن هيمنة تامة على الادارة العامة. وربما عاد الملك الى اعادة تعيين وزير الداخلية المرهوب إدريس البصري، الذي احتل منصبه منذ ما يقرب من ١٥ سنة.

لكن السؤال هو: لماذا قبلت المعارضة خانعة هذا التحول الديموقراطي الشكلي؟

من الاجوبة عن ذلك، قد يكون في شيخوخة قادة المعارضة الرئيسيين الذين تزيد اعمارهم جميعاً عن سبعين سنة، وهذه الانتخابات قد تكون فرصتهم الاخيرة. ومن الاسباب الاخرى الممكنة، مسألة الخلافة. ذلك ان المعارضة تريد أن تكون في مركز نفوذ في حال انتقال العرش الى نجل الملك الامير سيدي محمد. فالمتاعب الصحية التي عانى منها الملك قبل سنتين ذكّرت المغاربة بأن الملك البالغ من العمر ٦٨ سنة لن يخلد طويلاً الى العرش.

لكن المعلقين الاكثر تفهماً يصرون على ان للملك رغبة حقيقية صادقة في تقوية مؤسسات البلاد كوسيلة لوضع العرش فوق المنازعات السياسية بما يكفل بقاءه. لكنهم يضيفون الى ذلك ان العادات القديمة من السيطرة، لا تزول بسهولة، وان الملك لا يستطيع سوى التحرك بطيئاً.

اما المعارضة فإنها ليست متضايقة، وهي على ثقة بان اصلاحات جديدة سوف تأتي، او كما قال احد اعضاء «حزب الاستقلال»: «إننا نعرف ان المعارضة تقدمت من الملك بعشرين او ثلاثين مطلباً فلم يلبِ سوى نصفها، لكننا نتحرك تدريجياً نحو دستور يكون مقبولاً من الجميع».



السياسة الخارجية الأميركية في «الإطار العرقي»

العرب خارج اهتمامات واشنطن في المستقبل المنظور

الدكتور عودة أبو ردينة، وهو أميركي من أصل عربي، ومتخصص في قضايا الاقتصاد والمال والنفط وخبير في الشؤون الأميركية، خص الزميلة «الديبلوماسي» بمقال حول عوامل التأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، تنقله «الميزان» في ما يلي:

❑ على الرغم من حقيقة أن الولايات المتحدة قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة بغير منافس، حيث تمارس قوتها في أوروبا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط، فإن قدرتها على القيادة قد وهنت بفعل ضعفها الداخلي. وهناك جانب يتبدى في ضعفها ناشئ من طبيعة الدستور الأميركي ذاته.

تلك أن قادة الثورة الأميركية لم يتصوروا انغماس دولتهم في السياسة الخارجية، ناهيك ببروزها كقوة أولى قائدة في العالم. فقد كان همّ واضعي الدستور، اجتناب إساءة ممارسة السلطة التنفيذية. إذ إنها بالمقارنة مع السلطة التنفيذية في أماكن أخرى، تجعل الرئاسة الأميركية منصباً ضعيفاً من الناحية الدستورية، حيث تبقى في النهاية معتمدة على الكونغرس لكسب الدعم لسياستها الخارجية. فالدستور الأميركي يمنح الكونغرس سلطة واسعة حول تسيير السياسة الخارجية إذا رغب في ممارسة صلاحياته.

ومنذ ما يزيد على ربع قرن، وتحديداً منذ الهجوم الياباني على بيرل هاربور في عام ١٩٤١، انحجب الضعف الضمني لمنصب الرئاسة بسبب رغبة الكونغرس في إحالة القضايا المهمة على الرئاسة بصورة منتظمة. لكن عادة الإحالة هذه بدأت تختفي في ذروة الحرب الفيتنامية في ١٩٦٨، وطرأ عليها المزيد من الضعف بانتهاء الحرب الباردة وزوال خطر داهم دائماً.

ولسنوات عديدة خلت حتى الآن، بقيت القوة الضمنية للكونغرس غير مفهومة في العالم العربي. فقد ظلت الحكومات العربية عموماً تعتقد أنه بوسعها الاعتماد على كلام والتزامات السلطة التنفيذية، أي الرئيس ووزارتي الخارجية والدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية، بينما راحت إسرائيل وداعموها، من جهة ثانية، يركزون اهتمامهم وجهودهم على الكونغرس بحماس وتصميم.

إنه لأمر يدعو الى العجب والاستغراب أن نتبين عدم وجود أي معاهد أو مراكز في أي مكان في العالم العربي للدراسات الأميركية وطريقة الحكم في الولايات المتحدة، بينما نجد مثل هذه المراكز لدرس شؤون الرئاسة والكونغرس وعملية صياغة السياسة الأميركية في الصين، وروسيا، واليابان، وفرنسا، وألمانيا، والبرازيل. فكيف يتسنى للعالم العربي أن يفهم أميركا في غياب خبرات حقيقية؟

فهنالك عدد قليل من المسؤولين والأكاديميين والصحافيين العرب يعرفون أميركا. لكن هناك كثيرين يكتبون وينظّرون عن الولايات المتحدة وسياساتها من معرفة سطحية.

وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل اسحق رابين، الذي كان سفيراً لاسرائيل لدى واشنطن في مطلع السبعينات، قد طلب من حكومته بيع مقر السفارة في العاصمة الأميركية وشراء مقر جديد لسبب بسيط هو الاقتراب من أحد قادة الكونغرس الرئيسيين الذي كان يترأس لجنة في الكونغرس مسؤولة عن إقرار المساعدات لإسرائيل. ورجل الكونغرس هذا هو الراحل ايمانويل سيلار الذي كان مصاباً بالشلل ولا يستطيع التنقل إلا على كراجة. ولما كانت السفارة الاسرائيلية القديمة ذات درج عال وطويل، ولا يستطيع سيلار صعوده إلا محمولاً وبصعوبة، فقد شعر رابين بأن شراء مبنى جديد يجعل من الأسهل والأيسر على رجل الكونغرس سيلار أن يحضر حفلات ومآدب السفارة الاسرائيلية. فقد كان رابين يعرف أن النجاح في واشنطن يقتضي استقطاب الأصدقاء في الكونغرس وليس في البيت الأبيض فقط.

وبانتهاء الحرب الباردة، خفّ اهتمام الرأي العام الأميركي بالسياسة الخارجية. وفي استقصاء أخير للرأي، تبين أن ٢٪ فقط من الشعب الأميركي يشعرون بأن السياسة الخارجية هي القضية الأهم التي تواجه البلاد، نظير ما بين ٢٠ و ٤٠٪ في ١٩٨٤. وبزوال اهتمام الرأي العام بالسياسة الخارجية، بقيت الساحة مفتوحة أمام فئات الضغط والمصالح المحلية لتقيم محاورها الخاصة التي باتت تعمل بغير عوائق من خلال أي تصور مقبول للمصلحة الوطنية.

وفي مقال رائع لوزير الدفاع والطاقة الأميركي السابق جايمس شلسينجر حول تجزؤ السياسة الخارجية للولايات المتحدة، كتب يقول:

«في هذه الظروف، اكتسبت الدوائر الانتخابية المحلية، خصوصاً الفئات العرقية، نفوذاً متزايداً في سياستنا الخارجية. والنتيجة الحتمية لذلك أن سياستنا باتت تفتقر الى التماسك الشامل. فبدل أن تعكس نظرة متسقة الى المصلحة الوطنية، فإن سياسة أميركا الراهنة تتألف الى حد كبير من تجميع أهداف الدوائر المتفرقة. وقياساً على المقاييس التقليدية، يصعب القول أن لدينا أي سياسة خارجية على الاطلاق».

والأمثلة كثيرة على كيفية هيمنة هذه الدوائر على سياسات معينة في السنوات الأخيرة، واللائحة الاجمالية لتلك الدوائر المحلية تضم أسماء عديدة. منها مثلاً، احتلال جزء من أراضي أذربيجان من قبل أرمينيا المسلحة تسليحاً جيداً من روسيا، ومع ذلك يحظر القانون الأميركي تقديم أي مساعدة الى أذربيجان. وتعمل الجالية الأرمنية حالياً قصارى جهدها للحفاظ على هذا الجزء الشاذ من القانون الأميركي. والمعروف كذلك أن تركيا قدمت دعماً حاسماً للولايات المتحدة طوال الحرب الباردة، ومع ذلك لم تستطع الحصول على مروحيات وقرقاطات كانت قد اشترتها، بسبب وجود جالية يونانية كبيرة.

وتحاول تركيا الآن مواجهة الجالية اليونانية الأميركية بالعمل الوثيق مع اللوبي الاسرائيلي، ومن هنا نشأ التحالف العسكري بين تركيا واسرائيل.

أما السياسات الأميركية تجاه كوبا ورئيسها كاسترو، فقد هيمنت عليها تماماً الجالية الكوبية الأميركية من خلال الالتفات الحاد الى أصوات الناخبين في جنوب فلوريدا وفي ولاية نيو جيرسي.

كذلك لسنا بحاجة الى تأكيد نفوذ داعمي اسرائيل في تشكيل السياسة الأميركية، لأنه واضح للعيان. كما إن علاقات الولايات المتحدة مع أوثق حلفائها، أي بريطانيا، خلال ولاية الرئيس كلينتون الأولى، شابتها شوائب التدخل الأميركي في ايرلندا الشمالية، مدفوعة بالحرص على أصوات الايرلنديين الأميركيين.

وأياً كانت مزايا توسعة حلف شمال الأطلسي شرقاً، فإن ذلك كان مدفوعاً بالاهتمام بالسياسات المرضية للناخبين المتحدرين من أصول أوروبية شرقية، لا سيما أصوات الناخبين البولنديين.

وكان الدكتور شلسينجر فصيحاً وجريئاً في إعلانه أن القيم المتغيرة هذه قد غيرت مسلكية السياسيين، بحيث بات ترسل الأصوات والأموال العرقية بهما مقبولاً، فلم يعد هنالك بعبر عن أي حرج من ذلك أو يشعر به.

إن السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بات ينظر اليها بصورة متزايدة على أنها طريقة أخرى في بناء الدعم السياسي المحلي. وبات ينظر الى الفئات العرقية على أنها مصدر أساسي للتمويل السياسي. فالقانون الخاص بفرض الحظر على إيران وليبيا، وهو القانون الذي أدى الى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها، يعزى الى مساعي السناتور ألفونس داماتو رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، لكسب دعم أصوات اليهود في ولاية نيويورك.

ففي الماضي، كان الذين يتقدمون بقضايا ذات صفة عرقية في موقف دفاعي خجول، وكان عليهم أن يقدموا مطالعات تفسيرية كثيرة، أو حتى ملامسة للاعتذار. أما الآن، فإن هذه الفئات باتت مقتنعة بأن لها الحق في أن تطالب باستخدام قوة أميركا لدعم مطالبها السياسية، بحيث أضفيت الشرعية على مطالب معينة للفئات العرقية. فقد أصبحت العرقية النهج السائد، وبات الحديث عن المصلحة الوطنية في المطلق مجلبة للتوبيخ.

وفي ختام مقالته يخلص الدكتور شلسينجر الى القول:

«لو لم نكن في قيادة العالم، لكان مثل هذا المسلك محمولاً. لكن من يقود العالم، إذا رغب في أن يتبع الآخرون سياساته بمل، إرادتهم.

عليه أن ينهج سياسة خارجية متماسكة ومتسجمة ويمكن التنبؤ بها بصورة معقولة. كذلك من الأمور الجوهرية، أن يراعي القادة مواقف ومصالح البلدان الأخرى التي يرغبون في اجتذابها أو الحفاظ عليها في صفهم. وهذا يصح بصورة خاصة حيث السياسة المتوخاة لا ينظر اليها بوضوح على أنها مدفوعة بمتطلبات خارجية وبمصالح وطنية محددة، بل ينظر اليها على أنها مجموعة من الضغوط المحلية. وفي مثل هذه الظروف، فإن الإصرار على أن يتبع الآخرون صيغتنا، تبرما أو بالقناعة الذاتية، سوف يعني حتماً فقدان المصداقية. ومع مرور الوقت، فإن هذا الاضطرار يعني أن عدد تابعينا طوعاً سوف يصبح أقل فأقل».

وبالنظر الى الحقيقة الواقعة، من حيث أن السياسة الخارجية الأميركية في الوقت الحاضر تصاغ على أساس الدوائر العرقية الحسنة التنظيم والجيدة التمويل، والتي تستخدم الكونغرس كقوة مرجحة لمنع الرئيس الأميركي من انتهاج سياسات غير منسجمة مع مواقفهم، فإنه من المستبعد جداً أن تكون السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي متوازنة في المستقبل القريب.

ذلك أن الجالية العربية الأميركية هي أقل الفئات السياسية تنظيماً، وفوق أنها غير منظمة، في شحيحة التمويل وليس لها موقف متماسك موحد. فهي تتحدث بأصوات مختلفة، ولها شؤون مختلفة، بما يشكل انعكاساً للانقسامات في العالم العربي. كما إن الجالية العربية الأميركية تفتقر الى القيادة الصحيحة لتعبئة شعبها وجعل صوته فعالاً.

أما التركيز العربي على الكونغرس، فهو لا يذكر.

لنأخذ مثلاً عدد أفراد الكونغرس والذي يبلغ ٥٣٥ عضواً، نرى أن بعض السفارات العربية كلفت شخصاً واحداً متابعة نشاطات كل هؤلاء الأعضاء. كيف يمكن لشخص واحد أن يستوعب ويلاحق كل جلسات اللجان في الكونغرس؟

بينما نرى أن سفارات الدول غير العربية، والتي تربطها علاقات مهمة مع الولايات المتحدة، خصصت من خمسة الى عشرة أشخاص، إضافة الى السفير، للاهتمام يومياً بمساعدي رجال الكونغرس، وللمواظبة على الاتصال بهم، وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها، ومن أجل ترتيب زيارات رجال الكونغرس الى هذه الدول. كما إن هذه الدول، تنسق مع أفراد جالياتها في أميركا لحماية وتقوية مصالحها الأميركية. ومن هذه الجاليات على سبيل المثال، اليهود، واليونانيون، والكوبيون، والبولونيون، والايرلنديون، والأرمن، والأفارقة.

وتجدر الملاحظة، الى أن هناك عدداً من السفراء العرب الذين يدركون تماماً أهمية السياسة الأميركية الداخلية، لكن ينقصهم الجهاز من الاختصاصيين والخبراء. وطالما بقي هذا الوضع على حاله، إضافة الى ضعف العالم العربي وتمزقاته الداخلية، فعلينا أن لا نتوقع أن تتغير السياسة الأميركية تجاه إسرائيل. والتناقض هنا واضح بين التنظيم والوجود الإسرائيلي - اليهودي وبين فراغ الوجود العربي المؤثر.

ومن مصادر النفوذ الأخرى، التي لم يستخدمها العرب كما يجب، كانت الشركات الأميركية العاملة في العالم العربي. ذلك أن الشركات الأميركية، كما تبين، قد برهنت عن قوة نفوذها بالنسبة الى الصين عندما أقنعت الكونغرس بعدم فرض أي عقوبات عليها.

ومن سوء الحظ فإن الشركات الأميركية العاملة في العالم العربي، لا تقوم بتقديم أي توضيحات للشعب الأميركي عن المصالح الأميركية في العالم العربي، لأنها لا تشعر بأنها مطالبة بدفع أي ثمن، إذا لم تقم بذلك.

بينما قدرة الشركات الأميركية على ممارسة أعمالها في الصين واليابان وأذربيجان تتوقف على قيامها بجهود ناجحة لمصلحة تلك البلدان، لدى الرئيس والكونغرس.

وفي نظرة مستقبلية، نرى أن السياسة الخارجية الأميركية سوف تتأثر بالسياسة الداخلية، وهذه تعني حاجة السياسيين الأميركيين الى الأموال والى أصوات الناخبين. وفيما الجالية اليهودية منظمة، وتعرف المجتمع الأميركي ومؤسساته السياسية والأكاديمية، يبقى تأثير العالم العربي، والعرب الأميركيين، في المجتمع الأميركي غير فعال، رغم أن عدد العرب الأميركيين والمسلمين (عشرة ملايين نسمة) أكثر من عدد اليهود (سبعة ملايين نسمة)، إضافة الى أن الشركات الأميركية التي تعمل في العالم العربي، لا تقوم بأي لوبي لوجهة النظر العربية، والدفاع عنها، بينما نجد أن الشركات الأميركية التي تعمل في الصين، قد قامت بحملة داخل الكونغرس، كي يعامل الصين كدولة مفضلة ومقربة، رغم كل الضغوط التي تأتي من عدد كبير من رجال الكونغرس، والصحافة، والمدافعين عن حقوق الانسان. وقد نجحت تلك الشركات في ذلك.

وقبل زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين الى الولايات المتحدة، لوحظ أن الصينيين، ومنذ فترة يركزون، هم وأصدقاؤهم، من الأميركيين الصينيين، والشركات الأميركية، على الكونغرس، لأنه بدون رضى الكونغرس وموافقته، لا يمكن لأي تقارب أميركي - صيني أن يقوم. ونلاحظ الأمر نفسه مع اليابانيين، حيث تراهم يصبون جهودهم على الكونغرس الأميركي، وليس على الإدارة الأميركية.

وباختصار، يتضح أنه ما لم يوحد العالم العربي كلمته، وتتطور الجالية العربية - الأميركية وتنشط كغيرها من الجاليات العرقية، فإن الحكومة الأميركية، والكونغرس، والسياسيين الأميركيين، سوف يواصلون تجاهلهم للمصالح والحقوق العربية، والنظر الى العرب على أنهم «ظاهرة صوتية» وليسوا لاعبين جديين!

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

في الحياد والقوة

❑ ليس من مدرسة في تاريخ السياسة والقوة حتى الآن أدق وأشمل من المدرسة الإغريقية في القرون الخامس والرابع والثالث قبل الميلاد. ومع أن هيرودوتوس أعطي عرفاً لقب «أبو التاريخ» لكونه أول من كتب في الموضوع، فإن صاحب المدرسة التاريخية الحقيقية هو ثوكيديس الذي أرخ للحرب بين أثينا وسبارتا المعروفة باسم «حرب البيلوبونيز»، وهي حرب دامت ٢٧ سنة وانتهت بهزيمة أثينا في العام ٤٠٤ قبل الميلاد.

فقد كتب هيرودوتوس التاريخ على طريقة جرجي زيدان في «صقر قريش»، أي أنه مزج الحقائق بالأساطير والمبالغات مزجاً رومانسياً كقصة مسلية إطارها الخيال. أما ثوكيديس فقد كتب كصحافي ومؤرخ مجرد، والأهم أنه كتب عن طريقته في الكتابة، وعن وسائل التحقيق والقياس التي اعتمدها. فالتاريخ في نظره هو تاريخ الحرب والسياسة ليس إلاّ. ولذلك تميز باعتماد الدقة في التحقيق، وبالغوص في التحليل السياسي وفي النوازع البشرية، والأهم من ذلك استبعد من كتاباته أي ذكر للآلهة والتفسيرات الدينية للسلوك البشري.

ومن ذلك مثلاً، أنه عندما طلب الأثينيون من الميلانيين أن يخرجوا من حيادهم وينضموا اليهم، في محادثات معمقة أورد ثوكيديس تفاصيلها، ورد عليهم الميلانيون بضرورة التحلي باللعبة العادلة والتفكير في المستقبل منعاً للانتقام الذي سوف يصيبهم في حال الهزيمة، كان رد الأثينيين عليهم كما أورده المؤرخ الإغريقي، بما يلي: «إن معرفتنا بالطبيعة البشرية وبالرجال تقودنا الى الاستنتاج بأن القانون العام والضروري للطبيعة هو أن يحكم المرء حيثما يستطيع. وهذا القانون لم نصنعه نحن، ولسنا أول من عمل به عندما صنع. لقد وجدناه قائماً وسوف نتركه باقياً الى الأبد للذين يأتون من بعدنا. إننا فقط نعمل بموجبه، ونعرف أنكم، أو غيركم، ممن لهم مثل قوتنا سوف يعملون به بالطريقة ذاتها تماماً».

أقول ذلك وأنا استرجع الحديث الصحافي الوحيد الذي أجريته مع الرئيس العراقي صدام حسين يوم ١٤ نيسان/أبريل من عام ١٩٨١، والحرب العراقية - الإيرانية في أوائلها. وكان الرئيس العراقي، خلافاً للأثينيين في الحرب مع سبارتا، قد طلب من بقية الدول أن تقف على الحياد بينه وبين خصومه. وسألت الرئيس العراقي يومئذ، أي حياد يفضل، حياد الذي يساعده ويساعد خصمه في الوقت ذاته، أم حياد الذي يمتنع عن مساعدته وعن مساعدة خصمه.

وقد أجاب عن ذلك بقوله، كما في الملاحظات التي دونتها: «إن الذي يساعدني ويساعد خصمي، لا بد أن تكون له نوايا سيئة»!

لكن ما كتبه ثوكيديس قبل ٢٤٠٠ سنة وقال في مقدمته إنه كتبه «ليكون إرثاً لكل الأزمنة»، ينبئ بأن الحياد في الصراعات الكبرى وهم من الأوهام، وبالتالي فإن الموقف الأميركي المتشدد من المتعاملين مع الخصوم، يبدو على أنه الموقف الأثيني الحقيقي كما دونه ثوكيديس متوخياً لقارئه أن يفهم نفسه وعالم سياسة القوة، أكثر مما كان يفهم قبل قراءته! (راجع «بروفيل» على الصفحة ٢٤ بعنوان «أبو المعارك»).

(راجع «بروفيل» على الصفحة ٢٤ بعنوان «أبو المعارك»)

مدرسة منيف العائدي

من أحلى الكتب التي تثير الحنين والذكريات، الكتاب الأخير الذي وضعه الدكتور عزة مريدن عن حياة ومدرسة الدكتور أحمد منيف العائدي، والد رجل الأعمال السوري المعروف الدكتور عثمان العائدي. ففي عرضه الجميل لتاريخ «الكلية العلمية الوطنية» في دمشق، وهي المعروفة بكلية العائدي نسبة الى مؤسسها، يستشف القارئ الروح الوطنية والقومية الخالصة التي زرعها الدكتور منيف رحمه الله، في أجيال عديدة من الطلاب الذين صار بعضهم من الأسماء البارزة في شتى المجالات، وفي ميدان النضال الوطني، من خلال تلك المدرسة العظيمة التي كان الشاعر نزار قباني، شفاه الله، من خريجيها، وقال فيها «إنها المدرسة التي جمعت الثقافتين، الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الفرنسية»، مشيداً بحكمة والده لقراره إدخاله في تلك المدرسة.

ولي شخصياً ارتباط عاطفي وعائلي بمدرسة العائدي. ومع أن الدكتور مريدن في كتابه ذكر إسم الدكتور جميل صليبا أستاذ الفلسفة في الكلية، وهو ابن خال أبي، فقد أغفل ذكر العم نجيب ملحم الفرزلي الذي عمل في أوائل الأربعينات في كلية العائدي، ربما لأنه كان يتولى العمل الرياضي وفريق كرة القدم!

لاس فيغاس في الحمامات

كما يُذكر اللبناني المعروف في تونس، سيسيل حوراني، الذي كان أول من اكتشف الأهمية السياحية لمنتجع الحمامات التونسي، بحكم الصداقة القديمة بينه وبين الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، كذلك يُذكر إسم الزميل اللبناني غابي طيراني الذي نقل لاس فيغاس الى الحمامات، عبر شركة «كليوباترا» التي يرأسها.

فقد جرى يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر، افتتاح الكازينو الكبير في المجمع الفندقي والسياحي الضخم الذي أقامته شركة «أوكسيدنتال» العالمية للفنادق الكبرى، في خطوة سياحية نوعية، من شأنها أن تنقل السياحة التونسية الى آفاق القرن المقبل. ويُذكر أن شركة «كليوباترا» تقيم بمفردها مجمعاً سياحياً آخر في تونس، من أجواء لاس فيغاس أيضاً سوف يجري افتتاحه قريباً.

شرق آسيا

بدأت بتايلاندا وماليزيا وانتهت في اليابان

لعبة الدومينو الآسيوي تهدد بالانتقال الى بقية العالم؟

□ تعب الرئيس الاميركي بيل كلينتون الى قمة دول حوض الباسيفيكي التي انعقدت في فانكوفر في اواخر الشهر الماضي، ضعيفاً ومحرجاً لأن الازمات العالمية التي ضربت الدول الآسيوية على التوالي، بما يشبه «الدومينو» ابتداء من تايلاندا وانتهاء باليابان، ومروراً بماليزيا وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، سلطت الاضواء على الدور الحاسم لصندوق النقد الدولي في وقف التدهور الآسيوي وتخفيف آثاره على بقية العالم، في الوقت الذي رفض فيه الكونغرس الاميركي الاعتمادات التي قدمها بيل كلينتون لتعزيز مالية الصندوق، (راجع موضوع الاعتمادات الاميركية في مطرح آخر من هذه الصفحة).

وقد زادت المخاوف العالمية من الأزمة الآسيوية بعد سقوط اكبر مؤسسة مالية في اليابان، هي شركة «ياماييشي»، ذلك لأن الإنهيار الآسيوي بعد سنوات طويلة من النمو السريع من شأنه أن يؤثر على الطلب من البلدان الصناعية الكبرى في اوروبا والولايات المتحدة، مما يهدد بتباطؤ اقتصادي عميق، في الوقت الذي تعاني منه تلك الدول الصناعية من تفاقم البطالة.

وجاء هذا الانهيار الآسيوي مع انعقاد المؤتمر الوزاري للدول المصدرة للنفط «اوبيك» الذي جرى في العاصمة الاندونيسية جاكارتا، حيث ارادت المملكة العربية السعودية زيادة سقف الانتاج لدول المنظمة بمقدار مليونين من البراميل يومياً، اي من ٢٥,٥ مليون برميل في اليوم الى ٢٧,٥ مليون برميل في اليوم، حيث ترافق ذلك مع مخاوف مزدوجة، اولها، خوف بعض الدول النفطية وعلى راسها ايران من أن تؤدي هذه الزيادة الى هبوط الاسعار العالمية للنفط وثانيهما، أن تؤدي الازمة الآسيوية وما يرافقها من تباطؤ اقتصادي، الى خفض الطلب النفطي الامر الذي يصب في خانة المخاوف الاولى المذكورة بحدوث انهيار في اسعار النفط تكون له آثار سلبية على الدول النفطية، وبالتالي على قدرتها الشرائية من الدول الصناعية.

الأزمة اليابانية

إن الأزمة المالية التي ادت الى سقوط مؤسسة «ياماييشي» اليابانية، كانت اعمق اثراً من الاضطرابات السابقة في الدول الآسيوية الاخرى، نظراً الى مكانة الاقتصاد الياباني وتداخله مع الاوضاع الاقتصادية في بقية العالم. لكن الاقتصاديين اليابانيين يقولون إن الأزمة اليابانية متوقعة بل هي تأخرت، لكن حدوثها الآن افضل من عدم حدوثها، لأنها تطرح على وجه الاستعجال الاصلاحات المطلوبة التي ظلت الحكومات المتعاقبة في طوكيو تماطل في الاقدام عليها. وفي راي هؤلاء ان المؤسسات اليابانية والحكومة على حد سواء، باتوا مضطرين الى الاعتراف بالحقائق المتجاهلة، وعمل شيء لمعالجة المشكلات المالية الرهيبة في البلاد.

إلا ان بعض المحللين يعترض على هذا المنحى في التفكير لأن السلطات اليابانية لم تكن عازفة عن الإصلاح، بل كانت مترددة حول التوقيت، فهي تعرف أن الجهاز المصرفي الياباني، بات مثقلاً بالديون الهالكة، بعدما انهارت في مطلع التسعينات أسواق العقار والأسهم، مما واجه البلاد بخيارات مرّة مثل اقفال بعض المؤسسات او شطب الديون او إعادة الترسمل وما يلزم من اصلاحات. اما خطأ السلطات اليابانية، فهو انها اختارت تأجيل الحلول فكان ذلك اسوأ الإختيارات لأن مشكلة الديون قد تفاقمت في غضون ذلك، فضيعت ثماني سنوات، بانتظار معجزة ما. لكن هذه المعجزة لم تقع، فكان ما كان.

وما حدث في اليابان على سيئاته، يقدم امثولة للدول الآسيوية الباقية، بألا تماطل وتؤجل الحلول الصعبة المطلوبة اليوم الى سنوات مقبلة.

مراحل الأزمة

لقد حدثت الاضطرابات الاقتصادية في المنطقة الآسيوية على مراحل أربع:

● المرحلة الاولى، ضربت تايلاندا وماليزيا واندونيسيا، وكان من نتيجتها ان اثارت عاصفة من المناقشات، بدأها رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، (راجع «الميزان الدولي» العدد الماضي المجلد الخامس العدد الاول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧)، حيث اتهم مهاتير القوة المالية اليهودية العالمية، والمضاربين على العملات باستهداف بلاده. لكن هذه المرحلة من الازمة ادت الى انسحاب الاستثمارات الاجنبية بكثافة من تلك البلدان، الامر الذي أثار موجة اخرى من التساؤلات في الدول النامية الباقية، الساعية الى اجتذاب الاستثمارات الاجنبية، إذ ان بعض اصحاب الاتجاهات الوطنية والقومية في البلدان النامية راحوا يركزون على خطورة الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي يمكن ان تنسحب في أي وقت مخلفة خلفها عاصفة من التقلبات والانهيارات. وقد سأل بعضهم السؤال الآتي: ماذا لو قررت الاستثمارات الاجنبية الخروج من مصر مثلاً خروجاً جماعياً في وقت واحد، او من الاردن، أو من لبنان او من تونس والمغرب... وغيرهما من الدول الافريقية؟

حتى الآن ما زال هذا السؤال من دون إجابة لكنه يبقى خطراً ماثلاً في وقت لا تجد فيه الدول النامية في عصر الانفتاح العالمي بديلاً عن الاستعانة بالاستثمارات الاجنبية.

لكن الجواب الذي تقدمه صناديق الاستثمار العالمية يتمحور حول ضرورة انتهاج الدول النامية لسياسات اقتصادية موضوعية وواقعية، لان دخول الاستثمارات او خروجها يتوقف على تلك السياسات، على الرغم من أن المتحفظين على الاستثمارات الاجنبية يذهبون الى القول بأن الدخول والخروج يشكلان «مؤامرة» متكاملة للسيطرة على اقتصادات الدول النامية من قبل القوى المالية العالمية.

● المرحلة الثانية، هي انهيار اسواق المال في هونغ كونغ، مما طرح علامة استفهام حول موقف الصين ودورها، لأن ازمة هونغ كونغ، هي اول ازمة تعاني منها الجزيرة الصغيرة في ظل السيادة الصينية بعد انتقالها من لندن الى بيجين.

وقد مرّت عاصفة هونغ كونغ بسلام لسببين:

١ - ضخامة الاحتياطيات من العملات الاجنبية في البلاد، حيث وصلت في مرحلة نشوب الازمة الى اقل قليلاً من ٦٠ مليار دولار.

٢ - أن الصين أظهرت الاستعداد الكامل لتحمل التبعات، مما أعاد الثقة بسرعة الى اسواق هونغ كونغ الى حد كبير.

● المرحلة الثالثة، هي التي ضربت كوريا الجنوبية، في وقت كانت تحاول فيه الظهور كنقيض للحالة المزرية في كوريا الشمالية، التي تضربها المجاعة، بسبب نظام الاقتصاد الاشتراكي الموجه. وما زاد من حدة الازمة الكورية، انها ترافقت مع انتشار فضائح الفساد في الدولة، كان من نتيجتها اتهام نجل رئيس الجمهورية بتلقي رشاوى وعمولات والقاء القبض عليه. ومن غير المعروف بالتحديد ما اذا كان الانهيار الكوري هو نتيجة للإنهيارات الآسيوية الأخرى، ام انه حدث بفعل عوامل سياسية واقتصادية داخلية.

والحقيقة ان العنصرين كليهما لعب دوره.

إلا ان لجوء كوريا الجنوبية فوراً الى «صندوق النقد الدولي»، لإقتراض مبالغ كبيرة، بدأت بعشرين مليار دولار، وربما تصل الى ٦٠ ملياراً، أعاد «الصندوق الدولي» الى واجهة الاقتصاد العالمي، على الرغم من المضايقة الاميركية لحركته، خصوصاً في الكونغرس، المعادي جملة وتفصيلاً للأمم المتحدة ومؤسساتها.

● المرحلة الرابعة، هي التي ضربت اليابان، كما سبق القول آنفاً.

الهند والصين

فهذا الدومينو الآسيوي، الذي طاول اليابان اخيراً أثار اسئلة متعددة الجوانب، منها:

هل سيتوقف الانهيار هنا ام انه سوف يتعدى اليابان الى اكبر دولتين آسيويتين مازالتا حتى الآن في منأى عن التقلبات هما الهند والصين؟

بعض المحللين يعتقد بأن الهند والصين لن تتأثرا كثيراً بما جرى في بقية آسيا:

أولاً، بسبب وجود بعض القيود على حركة النقد وانتقال الأموال خصوصاً في الهند.

وثانياً، بسبب انتقال جزء من الرساميل الهاربة من شرق آسيا الى الهند في الدرجة الاولى، بالنظر لنظامها السياسي الديموقراطي، ووجود الكفاءات العالية والرخيصة، والبنى التحتية الجيدة.

ثالثاً، بسبب تأكيد العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة والصين بعد زيارة الرئيس الصيني الاخيرة الى واشنطن.

لكن هؤلاء المحللين، يرشحون دولاً أخرى لإنتقال العدوى الآسيوية اليها منها في الدرجة الاولى، البرازيل وروسيا، حيث حدثت طفرة كبيرة في النمو الاقتصادي في السنوات الاخيرة.

وقد توقع البعض ان تقدم الصين على خفض قيمة عملتها، لكي تحافظ على اسبقية تنافسية إزاء جيرانها الآسيويين، غير أن بيجين لم تفعل ذلك خشية ان تتجدد هجمات المضاربين على دولار هونغ كونغ، لكنهم لا يستبعدون ان يحدث ذلك في مرحلة قريبة في المستقبل.

ما الحل؟

ان المخاوف الحقيقية في النظام الاقتصادي العالمي ناشئة من الخوف بأن تفشل اليابان في المعالجة اللازمة الامر الذي يوقع العالم كله في أزمة حادة وسريعة. فالحل اذن هو في اليابان، لكن ما هو الحل؟

يجمع الخبراء الاقتصاديون على أنه ليس من حل سوى التعويم الجماعي للجهاز المصرفي الياباني عن سبيلين:

● الأول، زيادة الضرائب واستخدام اموال المكلفين بعملية التعويم.

● الثاني، زيادة الاقتراض الحكومي.

فالمكلفون اليابانيون كانوا دائماً في الماضي يعارضون هذه الفكرة، لكنهم سوف يكونون مضطرين الى قبولها لعدم وجود بديل حقيقي آخر.

وهذا بحد ذاته غير كاف ما لم تتجرأ السلطات اليابانية على اقفال عدد من المصارف والمؤسسات المالية واعادة تنظيم الادارات وتشحيلها حيث تعاني من عدم الكفاءة او من التخمة ويبدو ان وزارة المال اليابانية لديها خطة مدعومة من السياسيين ومن البنك المركزي مع انها في شكلها الراهن تبدو ضعيفة ومموهة. وقد علقت مجلة «ايكونوميست» البريطانية على ذلك بقولها: «في الماضي لم تكن اليابان تسير في طريق التغيير إلا عند وقوع الازمات، وعلى جيران اليابان الآن ان يأملوا أن يعيد التاريخ نفسه، والاهم الا يكرروا اخطاء اليابان».

الولايات المتحدة

الكونغرس رفض دفع مستحقات الأمم المتحدة

المساعدات الأميركية للشرق الأوسط على حالها ولإسرائيل وحدها ٥٦٪ منها

□ على الرغم من الأزمة السياسية التي واجهت الولايات المتحدة في الشرق الاوسط اخيراً، والاضطراب الاقتصادي الذي شمل منطقة آسيا، رفض الكونغرس الاميركي في التخصيصات المالية التي اقرها دفع مستحقات الامم المتحدة المقدرة بحدود المليار دولار، كما صرف النظر عن اقامة «صندوق مالي جديد للطوارئ».

لكنه في الوقت ذاته رفع الى الرئيس بيل كلينتون لائحة بالمساعدات المالية المقررة الى الدول الاجنبية والهيئات الخارجية بقيمة ١٢,٨ مليار دولار لسنة ١٩٩٨، اي بزيادة ٥٠٠ مليون دولار عن المستويات الحالية.

وفي هذه اللائحة ابقى الكونغرس على المساعدات الى الشرق الاوسط على حالها من دون زيادة او نقصان.

ومن الملامح الملفتة في اللائحة المالية الجديدة، عدم إقرار التسليفات الموعودة الى صندوق النقد الدولي بمبلغ ٣,٥ مليار دولار لمواجهة الأزمات النقدية في آسيا واماكن اخرى.

وقد اقر الكونغرس اللائحة باغلبية ٣٣٣ صوتاً ضد ٧٦ صوتاً.

الميزانية الخارجية

وقد ادى التنازع داخل الكونغرس، وبين الكونغرس والبيت الابيض، الى صرف النظر عن خطة دار حولها نقاش مرير لاعادة تنظيم وزارة الخارجية، بإلغاء الوكالات المختصة بالإستعلامات والحد من الاسلحة والتنظيم الاداري للمساعدات الخارجية. وقد اعترض بعض الجمهوريين على هذا الاستخفاف بالشأن الخارجي في وقت يمكن للأزمات الخارجية أن تعرض المصالح الوطنية للولايات المتحدة للخطر. وكانت وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت اكثر المتضايقين من عدم صرف فاتورة الامم المتحدة، وفي الوقت الذي كانت فيه المواجهة مع العراق على اشدها. واعتبر المسؤولون في الخارجية الاميركية ان عدم اقرار التسليفات الموعودة لـ «صندوق النقد الدولي»، في الوقت الذي توجه فيه الرئيس كلينتون لحضور القمة الاقتصادية لدول حوض الباسيفيكي (ابيك)، امراً مضراً بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة، واعتبروا ان ذلك هو بمثابة سحب للبساط من تحت اقدام الرئيس.

أهم المخصصات

وفيما يلي اهم المخصصات المالية التي اقرها الكونغرس:

● ابقاء الاموال المخصصة للتخطيط العائلي العالمي على مستواها الراهن بمبلغ ٣٨٥ مليون دولار، ازاء مطلب بيل كلينتون برفعها الى ٤٣٥ مليون دولار.

● تجميد المساعدات الى الشرق الاوسط في حدودها الحالية بمبلغ ٥,٤ مليار دولار. منها ٣ مليارات الى اسرائيل و٢,١ مليار الى مصر ومخصصات جديدة الى الاردن مقدارها ٢٢٥ مليون دولار اضافية (٥٠ مليون دولار عن ميزانية السنة الحالية).

● مليار دولار للبنك الدولي لاقراضها الى افقر دول العالم، وهو المبلغ الذي طلبه البيت الابيض.

● ٧٧٠ مليون دولار لجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، وهو مبلغ يقل عما طلبه الرئيس كلينتون بمقدار ١٣٠ مليون دولار، لكنه يزيد عن المستوى الراهن بمقدار ١٤٥ مليون دولار.

وقرر الكونغرس تجميد نصف المساعدات الى روسيا حتى تنهي تعاونها مع ايران في مجال تطوير الصواريخ.

● ٧٠٠ مليون دولار لمساعدة اللاجئين.

● ٦٥٠ مليون دولار لبرامج مكافحة امراض الاطفال.

● ٦٨٠ مليون دولار لتسليفات «بنك الاستيراد والتصدير»، وهو مبلغ يزيد بمقدار ٥٠ مليون عما طلبه الرئيس.

● ٢٥٠ مليون دولار للصندوق الاقليمي لجنوب القوقاز، منه ٩٢,٥ مليون دولار لجمهورية جورجيا، و٨٧,٥ مليون دولار لجمهورية ارمينيا و١٢,٥ مليون دولار لمنطقة ناغورنو كاراباخ الارمنية داخل حدود آذربيجان.

● ٢٣٢ مليون دولار للجهود العالمية لمكافحة المخدرات.

● ٢٢٢ مليون دولار لمساعدة «فيلق السلام».

● ١٩,٦ مليون دولار للصندوق الدولي الخاص بايرلندا.

● خفض المساعدات العسكرية الى كل من اليونان وتركيا بمبلغ ٦ ملايين دولار.

الميزان AL-MIZAN

١٩٩٨



كانت سنة ١٩٩٧ محطة مهمة في الاقتصاد العالمي على مشارف القرن الواحد والعشرين، سواء لطبيعة التحولات الجارية في إطار «العولمة»، أو نظام الانفتاح العالمي، أو على صعيد النزاعات الإقليمية العسكرية والجيوبوليتيكية ذات الانعكاس على الأوضاع الاقتصادية للدول بمفردها، أو لكونها جزءاً من محيط إقليمي، أو بالنسبة الى الوضع العالمي برمته.

وقد اختارت «الميزان» في هذا الملف عن السنة المنصرمة أربعة مجالات أساسية تتعلق بالعالم العربي، كما هي في موقعها الزمني (الكرونولوجي) لسنة ١٩٩٧ حيثما المعلومات مكتملة، أو بالمقارنة مع المعلومات المكتملة للسنوات السابقة. والمجالات الأربعة المذكورة هي:

١ – قضايا النفط والغاز

٢ – الأحوال المصرفية وتوقعاتها

٣ المشتريات والنفقات العسكرية

٤ – تطور أحوال التجارة والتبادل التجاري

(الإستيراد، التصدير، موازين التجارة)

وقد اختتمت السنة، على الصعيد النفطي، بموافقة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك)، في اجتماعها الوزاري المنعقد في العاصمة الاندونيسية، جاكرتا، على التوصية السعودية بزيادة سقف الانتاج بحوالى مليونين من البراميل يومياً الى ٢٧,٥ مليون برميل في اليوم خلال النصف الأول من السنة الجديدة ١٩٩٨، وما لهذا القرار من انعكاسات محتملة على الأسواق العالمية. لكن القسم من الملف حول النفط والغاز يرصد أهم التطورات التي لها انعكاس أو تأثير على النفط العربي، حسب تواريخ حدوثها، بما في ذلك التطورات العراقية، وتطورات منطقة حوض قزوين.

أما المصارف العربية فإنها تبدو بصورة زاهية، مع ضآلة تأثيرها على الوضع المصرفي العالمي، مكملة نتائجها الجيدة التي حققتها في ١٩٩٦ بعد سنوات من الرتابة بسبب هبوط العائدات النفطية منذ أواسط الثمانينات. فهي تظهر ملامح ملفتة من النضج، واستعداداً للتوسع في العمليات العالمية بالمشاركة بداية مع بعض المصارف وبيوت المال الأجنبية.

وعلى صعيد السلاح والنفقات العسكرية، ما زالت المنطقة العربية أكثر المناطق إنفاقاً في هذه المجالات، وتأتي المملكة العربية السعودية في طليعتها، على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، واتفاقيات السلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل، وعلى الرغم من تقليص النفقات الدفاعية في معظم دول العالم.

ومن الناحية التجارية، ليس من دولة عربية لديها أي فائض في الميزان التجاري مع الخارج، باستثناء الدول النفطية، وعدد غير قليل منها يتفاقم عجزه التجاري سنة بعد سنة كما يتضح من الجداول المرفقة.

وعلى الرغم من قوانين المقاطعة العربية لدولة إسرائيل في الماضي، فقد كان هنالك تبادل تجاري محدود بين بعض الدول العربية والدولة اليهودية عبر أطراف ثالثة، لكنها لم تظهر مستقلة في أرقام التجارة الاسرائيلية. غير أن التبادل التجاري العربي – الاسرائيلي زاد في السنوات الأخيرة بعد انطلاق عملية السلام في مطلع التسعينات، وقدرت قيمته بحوالى ٢ مليارات دولار، إذا أخذت بالحسبان مشتريات النفط والغاز الاسرائيلية من مصادر عربية، عن طريق الوسطاء أو عن طريق الأسواق الحرة.

وقد ارتأت «الميزان» أن تنشر جدول التجارة الاسرائيلية لوحده منفصلاً عن جداول المنطقة العربية في شمال أفريقيا والمشرق، لتقديم صورة غير مقارنة لكنها تصلح للمقارنة في بعض بنودها.

سنة النفط والغاز

□ **تعتبر سنة ١٩٩٧ من السنوات الحاسمة التي تشكل مفترقات دولية وجيوبوليتيكية مهمة في مجالات النفط والغاز والطاقة العالمية. سواء على صعيد منظمة «اوبيك» او بالنسبة الى منطقة بحر قزوين أو بالنسبة الى مصادر الطاقة البديلة.**

وقد بقي موضوع العراق مثيراً للجدل والأزمات والانقسامات في المجتمع الدولي، لكنه لم يؤثر تأثيرا جوهريا على احوال النفط، وان كانت الازمة الاخيرة قد حركت الاهتمامات العالمية باتجاه ايجاد حل نهائي للازمة العراقية ووضع تصورات لتجنب حدوث تقلبات في اسواق النفط والغاز.

هنا، أهم الاحداث المتعلقة بصناعة النفط والغاز خلال السنة مرتبة كرونولوجيا حتى مطلع شهر كانون الاول/ ديسمبر موعد صدور هذا العدد.

كانون الثاني/ يناير

١/١: تتفق تركيا وايران على مد خط أنابيب لنقل النفط الايراني من بحر قزوين الى «ميناء جيهان» التركي على المتوسط. وشملت الاتفاقية ايضاً خطاً آخر لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان الى تركيا عبر ايران. وعقد صفقة تجارية بقيمة ٢٠ مليار دولار لبيع الغاز الايراني الى تركيا.

١/٣: دشنت بورصة نيويورك التجارية لأول مرة الاتجار الطويل الاجل بعقود النفط الخام التي يستحق تسليمها في سنة ٢٠٠٢ لكن احداً لم يشتر هذه العقود.

١/٦: اكتشفت المملكة العربية السعودية مكمن جديد للنفط الخام الخفيف جداً في منطقة «وسطاء» قرب الرياض وهذا هو الاكتشاف السابع عشر من نوعه في المنطقة ذاتها.

١/٧: قدرت المصالح التي استعملتها ٢٢٨ شركة للنفط والغاز حول العالم على عمليات التنقيب والتطوير بما لا يقل عن ٨١ مليار دولار مقابل ٧١ مليارا سنة ١٩٩٦.

١/١٠: أقرت شركة «غازبروم» الروسية مشروعاً بقيمة ٢،٥ مليار دولار لبناء اعمق خط انابيب للغاز الطبيعي تحت الماء في العالم على عمق ٢١ متر يربط روسيا بتركيا تحت مياه البحر الاسود.

١/١٦: باشرت «شركة قطر غاز» خط الانتاج الثاني للغاز الطبيعي المسال بطاقة انتاجية تصل الى مليوني طن في السنة.

١/٢١: وقعت اليمن الاتفاقية النهائية التي تتضمن مشاركة مجموعة شركات اجنبية (غاز جمران) في مشروع قيمته ٢،٤ مليون دولار لإنتاج ٥ ملايين طن في السنة من الغاز الطبيعي المسال. والمشاركون في الكونسورتيوم المذكور هم «توتال» (٣٦٪) «هانت أويل» (٢،١٥٪) إكسون (٣،١٤٪) يوكونغ (٨،٣٪) والحكومة اليمنية (٢٦٪).

١/٢٢: أعلنت قطر خطة لزيادة الانتاج المشترك من النفط الخام والمكثفات الى ٩١ الف برميل في اليوم بحلول سنة ٢ بعد نظير ٥١٠ الاف برميل في اليوم حاليا.

١/٢٨: أعلن العراق انه صدّر الى الخارج ما مجموعه ١١،٥ مليون برميل من النفط الخام من «ميناء البكر» في الجنوب على الحصة التي سمحت له من الامم المتحدة ببيع النفط مقابل الغذاء في او اخر سنة ١٩٩٦.

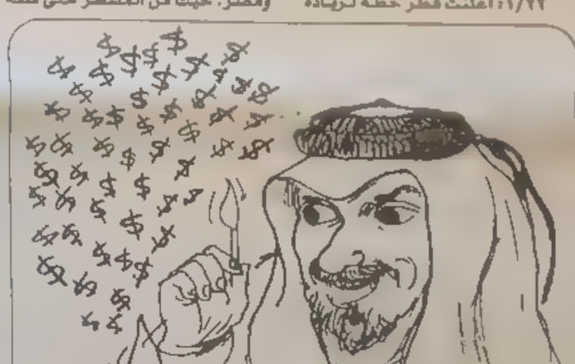
١/٣٠: اعلنت الامم المتحدة ان صندوق التعويضات للمتضررين من حرب الخليج قد جمع حتى تاريخه من عائدات النفط العراقية ما مجموعه ٢٣٩ مليون دولار.

شباط/ فبراير

٢/٥: أعلنت وزارة المال اليابانية خطة تخفيض التعريفات الجمركية على النفط الخام المستورد ومعظم المشتقات البترولية اعتباراً من اول نيسان/أبريل ١٩٩٧. وتقضي الخطة بإلغاء التعرفة تماماً الى الصفر بحلول شهر نيسان/ ابريل سنة ٢٠٠٢.

٢/٦: اعلنت الامم المتحدة ان صندوق التعويضات من عائدات النفط العراقي بلغت ما مجموعه ٣٤٣ مليون دولار.

٢/١١: أصدرت «وكالة الطاقة الدولية» في مارس تقريراً خاصاً توقعت فيه زيادات كبيرة في انتاج النفط والغاز الطبيعي في كل من الجزائر وليبيا ومصر. حيث من المنتظر حتى سنة ٢٠٠٠ أن يزيد انتاج الجزائر من النفط الخام بنسبة ٢٥٪ (الى ما لا يقل عن مليون برميل يوميا)، وان تزيد طاقة انتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة ٥٨٪ (الى ٣ تريليون قدم مكعب في السنة). اما ليبيا فسوف تزيد انتاجها من النفط الخام بنسبة ١٨٪ (الى ١،٦٥ مليون برميل يومياً) وسوف يبقى انتاجها من الغاز الطبيعي على حاله بمعدل ٦٦٧ مليار قدم مكعب سنوياً. واما مصر فسوف تزيد طاقة انتاجها من النفط الخام بنسبة ١١٪ (الى مليون برميل في اليوم)، وسوف يزيد انتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة ٧٦٪ (الى ١،٢ تريليون قدم مكعب سنوياً) ويتوقع التقرير ان يزيد انتاج سوائل الغاز الطبيعي ايضاً في البلدان الثلاثة جميعاً. وبالاضافة الى ذلك توقعت الوكالة الدولية ان ترتفع صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي سنوياً الى ٢،٩ تريليون قدم مكعب (بزيادة ١٢٣٪) وسوف تصل الصادرات الليبية الى ١٥٩ مليار قدم مكعب (بزيادة ٤١٪).



٢/١٢: أعلنت القيادة البحرية الاميركية في البحرين ان ناقلات تهرب آلاف الاطنان من زيت الوقود العراقي خارقة الحظر الدولي بالابحار في المياه الاقليمية الايرانية بموافقة ضمنية من طهران.

٢/٢٤: دشنت قطر اكبر مرفق في العالم لتصدير الغاز الطبيعي المسال واحتفت بانشاء شركة قطر للغاز المسال التي ستكون طاقة انتاجها من الغاز الطبيعي المسال ٦ ملايين طن في السنة. وهذه المرافق هي جزء من منطقة صناعية جديدة بقيمة ٧،٢ مليار دولار، تشمل ميناء بحرياً طاقته التحميلية ٢٠ مليون طن من الغاز المسال سنوياً وتنوي قطر بناء المزيد من معامل تسييل الغاز في المنطقة لاستغلال احتياطيها الكبير المقدر بحوالى ٢٢٧ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

٢/٢٥: أعلنت الشركة العامة للبترول في قطر عن رصد بعثة بقيمة ٥ مليارات دولار لبرنامج للحقل النفطي مدته سنوات خمس بهدف زيادة طاقة انتاج النفط في البلاد الى حدود ٧ الف برميل يومياً، نظير ٥٥٠ الفاً في الوقت الحاضر، ومن اعمال الحفر هذه حفر ٢٠٢ آبار بحرية منها ٦٩ بئراً في «حقل الشاهين». وتقضي الخطة بمنح بمناطق النفطية الجديدة الى الشركات الاجنبية بموجب اتفاقيات لاقتسام الانتاج.

٢/٢٨: تلقت «شركة بوتاس» التركية عروض لانشاء ١٤ عرضاً لبناء خط للغاز الطبيعي بطول ١٦٢ ميلاً من الحدود الايرانية الى مدينة «ارضروم» التركية. وسوف تقوم ايران من جهتها ببناء خط للغاز طوله ١٧٢ ميلاً من مدينة تبريز في غرب ايران الى الحدود التركية. وتقدر كلفة هذين الخطين معاً بحوالى ٤ مليون دولار وكانت تركيا قد وقعت على شراء ١ مليارات قدم مكعب من الغاز الطبيعي الايراني سنويا اعتباراً من سنة ١٩٩٨ لتزيد هذه الكمية تباعاً الى ٣٣ مليار قدم مكعب سنوياً بحلول سنة ٢٠٠٥.

آذار/ مارس

٣/١: وقعت الخرطوم عقوداً مع شركات نفط وطنية من الصين وماليزيا وشركة «أراكيس» الكندية الخاصة لتطوير احتياطي النفط السوداني. وتقضي هذه العقود ايضاً ببناء مصفاة للنفط في الخرطوم طاقتها الانتاجية ٥ الف برميل في اليوم ومد خط للأنابيب النفطية طوله ٩٠٠ ميل لنقل ٢٥٠ الف برميل في اليوم الى بورسودان على البحر الاحمر وتأمل الحكومة السودانية ان يزيد انتاجها النفطي ليصل الى ١٥ الف برميل في اليوم في منتصف ١٩٩٩ بينما يبلغ انتاجها الحالي ١٥ الف برميل في اليوم فقط.

٣/٥: اقتطعت الامم المتحدة مبلغ ٧٠ مليون دولار من عائدات العراق البالغة مليار دولار لدفعها الى تركيا كرسوم نقل لخط الانابيب.

٣/٨: بدأ حقل الخليج البحري في قطر انتاجه الاولي بمعدل ٢٠ الف برميل يومياً ليبلغ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ حوالى ٣ الف برميل في اليوم. ويقوم على تطوير هذا الحقل مجموعة من الشركات منها «الف اكيتان» الفرنسية و«اجيب» الايطالية بموجب اتفاقية لاقتسام الانتاج مع الشركة العامة للبترول في قطر.

٣/١١: اعلن وزير الطاقة التركي ان بلاده سوف تحقق هدف في تطوير الغاز الايراني على الرغم من اعتراضات الولايات المتحدة. وتنوي تركيا تشغيل محطات توليد الكهرباء بالغاز بحلول سنة ٢٠٠٠ حيث يتوقع ان يبلغ الطلب التركي على الغاز الطبيعي اكثر من ٩٥٠ مليار قدم مكعب.

٣/١٢: أعلنت شركة بوتاس لخطوط الانابيب في تركيا انها تلقت ٢٩،١ مليون برميل من النفط العراقي منذ ١٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٦ في محطة الضخ «يومورتاليك» الواقعة على الخط العراقي التركي، استخدم منها ٨،٤ مليون برميل للاستهلاك المحلي ونقل الباقي بالناقلات للتصدير الى الخارج.

٣/١٥: اعلنت شركة النفط العربية السعودية (أرامكو) ان انتاجها من حقل «شيبة» النفطي سوف يبدأ في حزيران/ يونيو ١٩٩٨ وهو موعد أبكر من توقعات الخطة الاولية القاضية بانتاج ٥٠٠ الف برميل في اليوم بحلول كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٩ ويقدر مخزون الحقل المذكور بحوالى ٧ مليارات برميل من النفط الخام الخفيف الممتاز بدرجة كثافة ٤٠ ـ ٤٢ حسب مقاييس معهد البترول الاميركي. وبرنامج التطوير هذا لحقل «الشيبة» تقدر كلفته بمبلغ ٥،٢ مليار دولار وهو اكبر مشروع قامت به «أرامكو» في السنوات الاخيرة.

٣/١٨: منح العراق روسيا صفة الدولة الاكثر رعاية في الحصول على صادرات النفط العراقي مقابل سلع انسانية. ومن اصل ٣٧ عقداً اقرتها الامم المتحدة حتى تاريخه بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، حصلت روسيا على سبعة عقود تمثل ٢٠٪ من

مجمل حجم مبيعات النفط العراقي

٣/٢٠: توقع محمد سعيد العطار، وزير النفط اليمني، ان يرتفع انتاج اليمن من النفط سنة ١٩٩٨ الى ٤٢٠ برميل في اليوم من مستواه الحالي بمعدل ٣٦٠ الف برميل في اليوم.

٣/٢٢ أعلن عامر رشيد وزير النفط العراقي تأسيس شركة نفط عراقية روسية جديدة تعمل مستقلة عن «شركة النفط الوطنية العراقية»، مشيراً الى ان اتفاقيات مماثلة سوف يجري توقيعها مع كل من فرنسا والصين.

٣/٢٥ عين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة سيف الناصري وزيراً للنفط خلفاً لركاض بن سالم الذي شغل منصب وزير النفط بالوكالة منذ أيار/ مايو ١٩٩٥.

٣/٣٠ افتتحت شركة دبي للغاز الطبيعي التي تملكها الحكومة معملاً جديداً لأثير «المثيل بوتيل» الثلاثي بطاقة انتاجية قدرها ٥ الف طن في السنة وأعلن رئيس الشركة حسين الصايغ ان هذا المعمل الذي بلغت كلفته ٢٥٠ مليون دولار سوف يصدر انتاجه بالكامل الى الولايات المتحدة

نيسان/أبريل

٤/١٤ أعلنت وزارة النفط العراقية انها تتوقع جني عائدات تزيد عن ٨ مليار دولار من عقدها مع روسيا لتطوير حقل غرب القرنة النفطي في جنوب العراق وهذا العقد الذي أقره مجلس النفط الوطني العراقي في ١٢ نيسان/ ابريل يقضي بحفر ٥٦ بئراً تنتج ٤،٤ مليار برميل خلال ٢٣ سنة ويقول مسؤول في الوزارة ان الخبراء الروس يرون ان الحقل يضم احتياطياً قدره ١١،٥ مليار برميل بينما يبلغ مجمل احتياطي حقل غرب القرنة ٣٨ مليار برميل كما توقع ان يبدأ الانتاج قريباً بطاقة اولية قدرها ٢٥٠ الف برميل في اليوم لتصل في ذروتها الى ٦٠٠ ألف برميل في اليوم

٤/١٩: أعلن مسؤول كبير في وزارة النفط الايرانية ان ايران وروسيا قد وقعتا ثلاث اتفاقيات للتعاون في مجال النفط والغاز

● الاتفاقية الاولى تقوم شركة «غازبروم» الروسية باستثمار مباشر في عمليات مشتركة لتطوير حقول الغاز الايرانية وطاقة الانتاج والتكرير والتسييل ونقل الغاز الطبيعي وصناعات الاستخراج الملازمة لها في الخليج ومناطق اخرى

● الاتفاقية الثانية اتفاقية بين مجمع حديد من الشركات الروسية وشركة النفط الوطنية الايرانية للقيام بعمليات الحفر في الجرف القاري لإيران.

● الاتفاقية الثالثة بين شركة النفط الايرانية وشركة «ترسس» للنفط للتعاون في مجالات صناعات ما قبل الاستخراج وما بعد الاستخراج

٤/٢٨ باع العراق حتى تاريخه حوالى ١٢١ مليون برميل من النفط بمعدل ٦٧٣ ألف برميل في اليوم خلال الاشهر الستة المنتهية في ٧ حزيران/ يونيو بقيمة ٤،٢ مليار دولار منها رسوم مرور الى تركيا بمبلغ ١٤٢ مليون دولار

٤/٢٨: وقعت تركيا اتفاقية بمبلغ ١٢ مليار دولار تزيد مستورداتها من الغاز الطبيعي الروسي بمقدار ١٨ مليار قدم مكعب سنة ١٩٩٧ الى ٧١ مليار قدم مكعب سنة ١٩٩٨ والى ١٠٦ مليارات قدم مكعب سنة ١٩٩٩ والى ١٥٩ مليار قدم مكعب سنة ٢٠٠٠ وبحلول سنة ٢٠١٠ تكون المشتريات الاجمالية التركية من الغاز الروسي قد بلغت ٤٩٤ مليار قدم مكعب في السنة (نظير ١٢ مليار قدم مكعب حالياً). وسوف يتم نقل الغاز عبر خط الانابيب القائم الذي سيجري توسيعه عبر مشروعين مشتركين تكلفتهما ١،٥ مليار دولار تتضمن اقامة محطات جديدة للضخ ومد وصلات جديدة من الانابيب لمضاعفة طاقة النقل

٤/٢٩ رفعت وزارة الخارجية الاميركية الى الكونغرس تقريراً عن احتياطيات النفط في منطقة حوض قزوين قدرت فيه الكميات القابلة للاستخراج بنحو ١٥،٦ مليار برميل وقدرت الاحتياطي المحتمل بمسافة ١٦٣ مليار برميل. وجاء في التقرير التفصيلي لهذا الاحتياطي

● قازاخستان الثابت ١٠ مليارات برميل المحتمل ٨٥ ملياراً

● تركمانستان الثابت ١،٥ مليار برميل المحتمل ٣٢ ملياراً

● اذربيجان الثابت ٣،٦ مليار برميل المحتمل ٢٧ ملياراً

● ايران الثابت لا وجود له المحتمل ١٢ ملياراً

● روسيا الثابت لا وجود له المحتمل ٥ مليارات

أيار/ مايو

٥/٦ أصدرت ادارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة تصوّراتها لأوضاع الطاقة العالمية لسنة ١٩٩٧ توقعت فيها ان يتزايد الطلب العالمي على النفط الخام والغاز الطبيعي بصورة ثابتة حتى سنة ٢٠١٥ وجاء في هذه التوقعات ان الطلب على النفط الخام سوف يبلغ بحلول سنة ٢٠٠٠ ما متوسطه ٧٧،٨ مليون برميل في اليوم ليصل في سنة ٢٠١٥ الى ١٠٤،٦ مليون برميل في اليوم اما الطلب على الغاز الطبيعي فانه من المتوقع ان يصل الى ٩٨،١ تريليون قدم مكعب بحلول سنة ٢٠٠٠ والى ١٤٤،٥ تريليون قدم مكعب بحلول سنة ٢٠١٥. وهذه التقديرات تمثل زيادة سنوية بنسبة ٢،١٪ للنفط وبنسبة ٣،١٪ للغاز الطبيعي

٥/١٠ وقعت «قطر غاز» عقداً مع شركة «إينا غاز» الاسبانية لبيعها ٤٢٠ الف طن من الغاز الطبيعي المسال بمعدل ٣٢،٣٠٠ طن في الشهر على مدى ١٣ شهراً ابتداءاً من ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧. وهذه اول صفقة تعقدها قطر في السوق الاوروبية.

٥/١٠ وقع العراق مع تركيا اتفاقية مبدئية لبناء خط للأنابيب لنقل الغاز الطبيعي العراقي الى ميناء «جيهان» التركي على المتوسط طوله ٨٠٧ اميال كلفته قدرت بمبلغ ٢،٥ مليار دولار

٥/١٠ اعلن وزير النفط الليبي ان بلاده خسرت عائدات نفطية بمبلغ ٣ مليارات دولار منذ فرض العقوبات الدولية على ليبيا سنة ١٩٩٢

٥/١٤: وقعت ايران وتركيا وتركمانستان اتفاقية تقضي بتصدير ١،٠٥٩ تريليون قدم مكعب في السنة من الغاز الطبيعي التركماني الى تركيا عبر ايران لشحنها الى الأسواق الأوروبية.

٥/١٥ باشرت «شركة بوتاس» التركية بخطوط الانابيب بناء المرحلة الاولى من خط الانابيب الذي سينقل الغاز الايراني الى تركيا. كما باشرت ايران بدورها بناء المقطع الايراني من الخط

٥/٢٣ اصدرت «وكالة الطاقة الدولية» في باريس بلاغاً اكدت فيه أن امن النفط ما زال مشكلة خطيرة ولا سيما مع تزايد الاعتماد على الاستيراد وزيادة التركيز على ما تبقى من الاحتياطي النفطي في الشرق الاوسط وتقول الوكالة ان طاقة انتاج النفط الاحتياطية هي الآن اقل مما كانت عليه في ازمة الخليج سنة ١٩٩٠ وان امكانية التحول الى انواع الوقود الاخرى قد تناقصت.

٥/٢٧: قدر وزير النفط العراقي السابق عصام الشلبي ان العراق بحاجة الى ٥ مليارات دولار من الاستثمارات الخارجية، والى مدة سنتين او ثلاث سنوات، لكي يعود انتاج النفط العراقي الى مستوياته السابقة للحظر الدولي، أي بحدود ٤ ملايين برميل في اليوم. وقال، ان رفع الانتاج الى اكثر من ٥،٥ مليون برميل في اليوم يحتاج الى استثمار يتراوح بين ٣٠ و٥٠ مليار دولار على مدى سنوات خمس.

٥/٣٠ اعلنت شركة «عيموت ولام» الاسرائيلية عن دراستها الجيولوجية التي تشير الى وجود كميات تجارية من النفط والغاز بالقرب من «تل ابيب» على البر الاسرائيلي بعد استكمال حفر بئر تجريبية «مجد ٣» في تلك المنطقة ومن المنتظر ان تجرى حفر البئر «مجد ٤» الاستكشافية في السنة المقبلة وتقدر الشركة الاسرائيلية الكميات الموجودة في هذا الحقل بحوالي مليار برميل من النفط الخفيف العالي النوعية المماثل للنفط السعودي بدرجة ٤٠ حسب مقاييس معهد البترول الاميركي كما قدرت كميات الغاز المرافق بحوالي ٤ تريليون قدم مكعب وبناء على هذا الاكتشاف «صدع الحنين» الذي قالت الدراسة الاسرائيلية انه يشكل امتداداً للحقول النفطية السعودية في «صدع الكبير»

حزيران/ يونيو

٦/١: اتفقت سلطنة عمان مع ايران على وضع خطة مشتركة لتطوير حقل «بقعة هنجام» النفطي الذي يملكه البلدان بالشراكة

٦/٤ وقعت الصين اتفاقيات منفصلة مع قازاخستان لاستثمار ٤،٣ مليار دولار في مشروع «اكيتو بنسك» القازاخستاني على مدى السنوات العشرين المقبلة واقامة خط للانابيب من قازاخستان الى الصين، وتطوير حقل «الاحدب» في جنوب العراق لانتاج مليار برميل بكلفة ١،٢ مليار دولار.

٦/١٠: اتفقت قازاخستان مع اذربيجان على بناء خط للأنابيب طوله ١٦٠٠ ميل يمتد في قاع بحر قزوين، لنقل حوالى ٣٥٠ مليون برميل في السنة من النفط القازاخستاني عبر تركمانستان الى باكو في اذربيجان ثم يمتد الخط براً عبر جمهورية جورجيا وتركيا الى البحر المتوسط ومن المقرر المباشرة في مد الخط سنة ٢٠٠٠ لينتهي بناؤه بعد ثلاث سنوات

٦/٢٦: وافقت منظمة «اوبيك» على تمديد سقف الانتاج المقرر سابقاً بحدود ٢٥ مليون برميل في اليوم حتى نهاية ١٩٩٧ والحصص المقررة لدول الاعضاء هي كما يلي بملايين البراميل يومياً:

● السعودية ٨،٠
● ايران ٣،٦
● العراق ١،٢
● فنزويلا ٢،٤
● نيجيريا ١،٩
● اندونيسيا ١،٣
● الكويت ٢،٠
● ليبيا ١،٤
● الامارات ٢،٢
● الجزائر ٠،٧٥
● قطر ٠،٣٨

٦/٢٦: كشف غلام رضا آغازاده وزير النفط الايراني، كيفية تجاوز بلاده للعقوبات الاميركية على الشركات الاجنبية مشيراً الى اعتماد طريقة عقود اعادة الشراء حيث تقوم الشركات الاجنبية بدفع قيمة حقوق التطوير نقداً لا نقداً بالدولار، وتمويل مباشر من المصارف الاجنبية التي لا يشملها قانون الحظر الاميركي

تموز/ يوليو

٧/١٧: تم الاتفاق بين «تكساكو» والحكومة السعودية والفرع الاميركي لشركة «شل» الملكية الهولندية على دمج عمليات التكرير والتسويق على الساحل الشرقي للولايات المتحدة وخليج المكسيك، عبر شركة مشتركة تضم ٤ مصافٍ طاقتها الاجمالية ٦٣٣ الف برميل في اليوم. كما تضم ١٤٧١٧ محطة لتوزيع البنزين تملكها حالياً «شركة شل» مع «ستار إنتربرايز» وهي مشروع مشترك بين «تكساكو» و«ارامكو» السعودية وبموجب هذا الاتفاق سوف تملك «شل» ٣٥٪ من الشركة الجديدة وتملك كل من «تكساكو» والسعودية حصة بنسبة ٣٢،٥٪ لكل منهما

٧/١٩: افتتحت ايران رصيفاً نفطياً لتصدير منتوجات البترول في ميناء «نوشهر» على بحر قزوين وقال مدير مؤسسة «الموانئ والشحن» الايرانية ان بلاده تنوي زيادة طاقة التحميل الاجمالية للميناء الى ٤ ملايين برميل في اليوم بحلول سنة ٢٠٢٢ نظير ٨٠ ألف برميل في اليوم حالياً.

٧/٢٣: اعلنت وزارة الخارجية الاميركية ان الاتفاق الذي عقدته تركيا في آب/ اغسطس ١٩٩٦ لشراء ما قيمته ٢٣ مليار دولار من الغاز الطبيعي الايراني على مدى عشرين سنة لا يشكل خرقاً

←

سنة النفط والغاز

تقمون الحظر الاميركي ضد ايران!

٧/٢٦ افتتح الرئيس الايراني السابق علي اكبر هاشمي رفسنجاني رسمياً مصفاة «بندر عباس» التي تدمرت في الحرب العراقية - الايرانية بطاقة انتاجية تبلغ ٢٣٢ الف برميل في اليوم وهي ثامن مصفاة للنفط في ايران. وهذه المصفاة التي تكرر النفط الخام الايراني الثقيل بدأت العمل جزئياً، ومن المقرر ان تعمل بكامل طاقتها التشغيلية في شهر آذار/ مارس ١٩٩٨ وتأمل ايران ان تصبح مكتفية ذاتياً بالبنزين والكيروسين ووقود الطائرات والمازوت وتبدأ بتصدير المشتقات النفطية في الوقت ذاته.

ويبلغ متوسط الطلب المحلي على البترول في ايران حوالى ١,١ مليون برميل في اليوم. اما طاقة التكرير الايرانية باستثناء مصفاة بندر عباس، فانها تبلغ في مجملها حوالى ١,٢ مليون برميل في اليوم.

٧/٢٨: اعلن حمدي البمبي، وزير النفط المصري، انه سوف يسمح للقطاع الخاص باقامة شبكات لتوزيع الغاز الطبيعي كجزء من خطة الحكومة لاستبدال النفط بالغاز.

آب/ اغسطس

٨/٨ اقرت الامم المتحدة صيغة الاسعار والمبيعات للنفط العراقي بموجب اتفاقية النفط مقابل الغذاء، الامر الذي فتح المجال للعراق ان يستأنف تصدير النفط فوراً عبر «ميناء جيهان» التركي و«ميناء البكر» العراقي على الخليج. وكان العراق متوجباً عليه بيع ما قيمته ١,٠٧ مليار دولار حتى ٥ ايلول/ سبتمبر. وفيما اعلن المسؤولون العراقيون انهم سوف يعززون صادراتهم الى مليوني برميل في اليوم لبلوغ الهدف المذكور، إلا ان خبراء صناعة النفط قالوا ان طاقة التصدير العراقية الى اكثر من ١,٤ مليون برميل في اليوم، مازالت غير مجربة.

٨/١٤: توقع اسبيمان ملابانوف، رئيس قسم بحوث الاقتصاد والتمويل في «اوبيك» ان يرتفع نصيب المنظمة من سوق النفط العالمية من مستواه الراهن بحدود ٤٠٪ الى ٥٢٪ بحلول سنة ٢٠٢٠ وقدر ملابانوف انه يتوجب على دول منظمة «اوبيك» ان ترفع انتاجها الى ٥٠ مليون برميل في اليوم لتلبية الطلب المتزايد.

٨/٢٠: اغلقت شركة «أرامكو» السعودية مصفاتها على الخليج والتي تبلغ طاقتها ٣٠٠ الف برميل في اليوم لاعمال الصيانة. وقد ظلت المصفاة معلقة الى ١٧ ايلول/ سبتمبر الامر الذي حمل السعودية خلال تلك الفترة على زيادة صادراتها من النفط العربي الخفيف والخفيف جداً، بالمقدار ذاته خلال آب/ اغسطس وايلول/ سبتمبر.

٨/٢١ اقرت الامم المتحدة صيغة الاسعار لصادرات النفط العراقي خلال ايلول/ سبتمبر، بحيث رفع سعر نفط كركوك، الى اوروبا بمقدار ٢٠ سنتاً للبرميل الواحد، ورفع سعر نفط البصرة الخفيف الى الشرق الاقصى والولايات المتحدة، وكذلك نفط كركوك الى الولايات المتحدة بمقدار ١٠ سنتات للبرميل الواحد.

٨/٢٩: وقعت روسيا اتفاقاً مع تركيا لبناء خط انابيب غاطس تحت الماء عبر البحر الاسود لنقل الغاز الطبيعي الروسي الى تركيا. وهذا الخط البالغ طوله ٣٢٥ ميلاً يمتد من ميناء مدينة «نوفوروسيسك» الروسي الى ميناء مدينة «سامسون» التركية لينقل في البداية ٣٨ مليار قدم مكعب من الغاز سوف تتضاعف بحلول سنة ٢٠٠٣، ومن المقرر ان يبدأ بناء الخط سنة ١٩٩٨ ليكتمل بحلول سنة ٢٠٠٠.

أيلول/ سبتمبر

٩/١١: امر رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو بتجميد صفقة الغاز الكبرى مع روسيا وتشمل بناء خط غاطس تحت الماء لنقل الغاز من تركيا عبر البحر المتوسط الى الساحل الاسرائيلي، وقد تذرع نتنياهو في قرار التجميد بالشكوك حول مساعدة روسيا لايران في تطوير الصواريخ البعيدة المدى.

٩/٢٩: اكدت شركة «توتال» الفرنسية توصلها الى اتفاق مع شركة النفط الوطنية الايرانية بقيمة مليارين من الدولارات لتطوير جزء من حقل «جنوب فارس» للغاز الطبيعي. وتدخل في هذه الصفقة شركات اخرى بينها شركة «غازبروم» الروسية و«بتروناس» الماليزية. ويقدر احتياطي حقل «جنوب فارس» من الغاز بحوالي ٢٠٠ تريليون قدم مكعب وهو يقع على الخليج قرب حقل الشمال القطري. وبموجب شروط الاتفاق تتولى «توتال» وشركاؤها مسؤولية التطوير والانتاج الاولي من الحقل حتى سنة ٢٠٠٢ وبعد ذلك تصبح الشركة الايرانية مسؤولة عن تشغيل الانتاج. وقد تحدت الحكومة الفرنسية محذرة الولايات المتحدة الاميركية من اي محاولة لتطبيق قانون «داماتو» بفرض العقوبات على الشركات الاجنبية المتعاملة مع ايران

تشرين الاول/ اكتوبر

١٠/١٠ اعلنت ايران انها ستسمح للشركات الاجنبية بالمشاركة في الصناعة البتروكيماوية الايرانية بصورة مستقلة ومنفردة او بالمشاركة مع شركات محلية شريطة ان تشارك في برنامج الحكومة لاستثمار مبلغ ١,٦ مليار دولار في هذه الصناعة. واعلن نائب وزير النفط الايراني ان طهران تنوي بناء ١٢ مشروعاً بتروكيماوياً للعطريات و للداش والميثانول بحلول نهاية هذا العقد.

١٠/١٥: تفاهمت جمهورية تركمانستان مع حركة طالبان الاسلامية الحاكمة في افغانستان على مرور خط انابيب الغاز الذي تبلغ كلفته مليارين من الدولارات من تركمانستان الى باكستان عبر افغانستان. وسوف تتولى بناء هذا الخط الشركة الاميركية «يونوكال» بالشراكة مع شركة «دلتا» السعودية للنفط في وجه منافسة على الخط المذكور مع شركة النفط الارجنتينية «بريداس». وهذا التجمع الذي تقوده «يونوكال» (٤٦,٥٪) يضم اضافة الى «دلتا» السعودية (١٥٪) كلاً من «ايتوشو» اليابانية (٦,٥٪) وشركة «اينكس» الاندونيسية (٦,٥٪) ومجموعة «كرسنت» الباكستانية التي يملكها رجل الأعمال العراقي حيدر جعفر (٣,٥٪) و«هيونداي» الكورية الجنوبية (٥٪) وحكومة تركمانستان (٧٪) واحتفظ بنسبة ١٠٪ لشركة الغاز الروسية «غازبروم» في حال قررت الانضمام الى الكونسورتيوم.

١٠/٢٠: قرر تجمع من الشركات العالمية المضي قدماً في مشروع نفطي مثير للجدل في تشاد على مقربة من الحدود الليبية مشترطاً ان يلعب «البنك الدولي» دوراً مباشراً في المشروع المقدرة كلفته بمبلغ ٣ مليارات دولار لتطوير حقل «دوبا» للنفط وبناء خط للأنابيب بطول ١٠٥٠ كيلومتراً عبر الكاميرون الى ساحل الاطلسي. ويضم التجمع المذكور، شركة «إكسون» الاميركية و«شل» الهولندية الملكية و«إلف اكيتان» الفرنسية. ويلاقي هذا المشروع معارضة من جماعات البيئة والمدافعين عن حقوق الانسان فضلاً عن انه يثير حساسيات سياسية نظراً الى وجود الحقل في منطقة قريبة من الحدود الليبية متنازع عليها بين البلدين وكانت مسرحاً لحرب عسكرية في الثمانينات انتهت بهزيمة الجيش الليبي

تشرين الثاني/ نوفمبر

١١/٤ اعلن وزير النفط السعودي علي النعيمي عزم بلاده على دفع منظمة «اوبيك» الى رفع سقف الانتاج لدول المنظمة ككل الى مستوى اكثر واقعية وقدر الوزير السعودي انه بالامكان رفع سقف الانتاج حسب ظروف السوق الحالية من ٢٥ مليون برميل في اليوم الى ٢٧ مليون برميل في اليوم. وتقول مصادر صناعة النفط ان السعودية في الأشهر الاخيرة منذ نهاية الصيف رفعت مبيعاتها فوق «الكوتا» المحددة لها بمقدار ٨ ملايين برميل في اليوم الى ٨,٥ مليون برميل في اليوم. وقال النعيمي ان السعودية سوف تبذل قصارى جهدها في «اوبيك» للتوصل الى اتفاق حول الموضوع واضاف «ان استقرار الاسواق يأتي في طليعة اهتماماتنا، وسوف نبذل كل جهد لتجنب اي تدهور في الاسواق». وتأتي مطالبة السعودية بزيادة انتاج «اوبيك» في وقت زادت فيه طاقتها الانتاجية باستهلال عمليات تطوير حقل «شيبة» الذي بدأ انتاجه بمعدل ٥٠٠ الف برميل في اليوم من النفط الخفيف الممتاز.

١١/١٧: اعلن فرع شركة «أباتشي» الاميركية في مصر، وهي شركة للنفط والغاز، انها وافقت على تسهيل ائتماني بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار لإعادة تمويل ديون عملياتها في مصر وتوسيع اعمال التنقيب عن النفط والغاز في الاراضي المصرية. وهذا اكبر تسهيل من نوعه في القطاع الخاص لا يضم دائنين متعددين. وقد وقعت المصارف هذا اليوم بقيادة «تشايس مانهاتن بنك» الاتفاقية المتعلقة بذلك. وتنتج الشركة من عملياتها في مصر ٧٢ الف برميل في اليوم من السوائل الهايدرو كربونية. وهي اكبر شركة اجنبية تملك امتيازاً نفطياً في مصر. لكن اتفاقية التسهيل الائتماني سوف تركز على عمليات الاستكشاف عن الغاز وحده.

١١/٢٥: رحبت الدوائر الاميركية المعنية بصناعة البيئة باقتراح الرئيس كلينتون خفض الضرائب بمقدار ٥ مليارات دولار على الشركات التي تطور التكنولوجيات الهادفة الى تخفيف الاعتماد على المحروقات النفطية التي تلوث الجو بثاني اوكسيد الكربون. وقد أعلن في واشنطن ان بعض الشركات قد توصل الى انتاج ميكروبات اصطناعية بالهندسة الوراثية لانتاج كحول الاثيل النباتي. وقد وصف هذا الابتكار، الذي سوف يحل محل البنزين، بأنه «ابتكار ثوري» يؤثر تأثيراً واسعاً على توزيع الثروة في العالم وعلى المرتكزات الاساسية للأمن الدولي

١١/٢٩: اقرت منظمة «اوبيك» في الاجتماع الوزاري الذي عقدته في العاصمة الاندونيسية جاكرتا الخطة التي تقدم بها وزير النفط السعودي علي النعيمي برفع سقف الانتاج الاجمالي لدول المنظمة بمقدار ٢,٥ مليون برميل في اليوم الى ٢٧,٥ مليون برميل في اليوم. وهذا الرقم لا يضيف في الحقيقة الى كميات النفط المباعة في الأسواق حالياً إلاّ بمقدار نصف مليون برميل في اليوم، نظراً الى ان عدداً من الدول الأعضاء يبيع كميات اكبر من الحصص المقررة له سابقاً. وقد اثار هذا القرار شكوكاً وتحفظات في الدوائر النفطية، لأنه قد يؤدي الى خفض الأسعار لاعتبارات عديدة أهمها

١ - تزايد المخزونات العالمية من النفط

٢ - عدم التزام الدول الأعضاء بالحصص المقررة لها

٣ - عودة النفط العراقي الى الأسواق بموجب برنامج الأمم المتحدة.

٤ - توقع هبوط الطلب الآسيوي في المدى القريب بسبب الأزمات المالية التي تضرب منطقة شرق آسيا واليابان (راجع «ميزان دولي» على الصفحة ١٠)

٥ - توقع ان يؤدي مؤتمر قمة البيئة العالمية في كيوتو، حول تزايد حرارة انبعاث الغازات بفعل الملوثات الكربونية، الى التوصية بتخفيف استهلاك المشتقات الكربونية، وعلى راسها النفط

٦ - احتمال أن تمضي الدول الصناعية قدماً في زيادة ضرائب الكربون بهدف تقليل استهلاك النفط.

وتقول المصادر النفطية ان الدولة الأكثر تضرراً من هذا القرار وانعكاساته المحتملة هي إيران التي تجد صعوبة في تلبية حصتها السابقة بسبب محدودية طاقتها الانتاجية التي زادت تفاقماً بفعل العقوبات الأميركية مما أدى الى ضيق مجالات الاستثمار في عمليات التنقيب والتطوير (راجع رئيسية الصفحة الأولى من هذا العدد)

كانون الأول/ديسمبر

١٢/١: عقدت محادثات بين شركة «شل» الملكية الهولندية ومعها شركة «ارامكو» السعودية من جهة، مع الحكومة الهندية بشأن الاستثمار في صناعة التكرير الهندية. وقال ناطق باسم شل ان الشركة مع شريكتها السعودية تبحثان عن شريك هندي في هذا المجال

سنة المصارف

☐ كان أداء المصارف العربية سنة ١٩٩٧ جيداً قياساً على مطامح التسعينات. وهناك عاملان مهمان وراء الربحية العالية للمصارف العربية أولهما تزايد الثقة بالقطاع المصرفي العربي بعد الأداء الجيد سنة ١٩٩٦ بسبب ارتفاع اسعار النفط وتزايد العائدات النفطية في دول الخليج. ثانيهما، تحسن مناخات اسواق المال العربية بفعل اتخاذ خطوات ملموسة للانفتاح والخصخصة. وكذلك الأمر بالنسبة الى المصارف المصرية واللبنانية بسبب تدفقات التوظيفات الخارجية والدخول في عمليات الاقتراض الخارجي لا سيما بالنسبة الى المصارف اللبنانية مما أعطى تلك المصارف صورة أرقى في أسواق المال العالمية. ومع إن المصارف العربية في مجموعها ليست لاعباً مهماً او محظوظاً في اسواق المال العالمية الا انها تبدو الآن اكثر عقلانية مما كانت عليه في زمن الطفرة النفطية في السبعينات والثمانينات، بحيث يمكن القول انها على العموم باتت اكثر نضجاً

التحولات الخليجية

عندما حدثت الضائقة المالية في بعض دول الخليج من جراء هبوط أسعار النفط بعد منتصف الثمانينات، وبسبب حرب الخليج والاحتلال العراقي للكويت في مطلع التسعينات واضطرار الحكومات الخليجية الى الاستدانة المحلية، لعبت المصارف الخليجية دوراً مهماً في تمويل السندات الحكومية خصوصاً في المملكة العربية السعودية.

لكن التحولات التي ستحدث في السنوات الثلاث الاخيرة لجهة تركيز الدول الخليجية على اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص اتاحت للمصارف مجالاً أوسع للاسهام في العمليات الاقتصادية الداخلية. ومن ذلك مثلاً اسهام المصارف الخليجية بتمويل مشروع الغاز القطري في «راس لفان». ولا يقتصر هذا المجال امام المصارف الخليجية على الاسهام في تمويل المشاريع الكبرى، انما انفتح امامها مجال اوسع لتمويل عمليات شركات الانتاج الصغيرة والمتوسطة وهو مجال لم تدخل فيه المصارف من قبل، بسبب استخدام سيولتها في تمويل السندات الحكومية

إدارة الاستثمار

ومع أنه من المنتظر ان يتزايد دور المصارف العربية في التسهيلات الاستثمارية مع تزايد واتساع عمليات الخصخصة، فإن المصارف الخليجية بوجه خاص ركزت في السنوات الاخيرة على الحث ادارة الاستثمار عملائها بالشراكة مع مصارف اجنبية خصوصاً لمصارف العاملة في الاوفشور البحريني وفي دبي. كذلك احدث المصارف الخليجية توسع خدماتها وعملياتها المصرفية اقليمياً أي في دول مجلس التعاون الخليجي خارج نطاقها الضيق في بلدانها منفردة. ومن الطبيعي أن تكون المصارف السعودية في مقدمة المصارف العربية بسبب حجم الرسملية المتاحة لها. وبذلك احتلت اربعة من المصارف السعودية المراتب الاولى بين اكبر عشرة بنوك عربية هي:

١ «البنك الاهلي التجاري السعودي»
رأس ماله ٤٤ ٢ مليون دولار
موجوداته ٤ , ٢١ مليار دولار

٢ . «بنك الرياض»
رأس ماله ٩٥٥ مليون دولار.
موجوداته ٤ , ١٤ مليار دولار

٣ «المؤسسة العربية المصرفية»
رأس مالها ١٨٣٨ مليون دولار
موجوداتها ٢٣ مليار دولار

٤ . «مؤسسة الراجحي المصرفية للاستثمار»
رأس مالها ١٢٧١ مليون دولار
موجوداتها ٦ , ٨ مليار دولار.

٥ «بنك الكويت الوطني»
رأس ماله ١١٨١ مليون دولار،
موجوداته ١ , ١٢ مليار دولار

٦ . «البنك السعودي - الاميركي»
رأس ماله ١١٥٣ مليون دولار
موجوداته ١١ مليار دولار

٧ . «البنك العربي المحدود»
رأس ماله ١١١٢ مليون دولار
موجوداته ١٦ مليار دولار

٨ . «شركة الخليج للاستثمار»
رأس مالها ١٠٧١ مليون دولار
موجوداتها ٥ , ١٠ مليار دولار.

٩ . «بنك دبي الوطني»
رأس ماله ٩٨ مليون دولار
موجوداته ٢ , ٦ مليار دولار

١٠ . «البنك الاهلي المصري»
رأس ماله ٩٢٣ مليون دولار
موجوداته ٨ , ١٨ مليار دولار.

المصارف اللبنانية

لقد طرأ على المصارف اللبنانية تحول ملحوظ في السنوات الثلاث الاخيرة، بعد ركود طويل بسبب الحرب الأهلية التي دامت اكثر من ١٥ سنة. والواقع أن المصارف اللبنانية اظهرت قدرة هائلة على البقاء على الرغم من الظروف المعاكسة.

ومن هذه الظروف، اضافة الى الحرب، كثرة عدد تلك المصارف وضعف رسملتها (راجع «الميزان المالي والمصرفي» على الصفحة ٢١) لأنها في غالبيتها مصارف عائلية، دائرة المساهمين فيها ضيقة. إلا أن العوامل المستجدة بعد حلول السلم الأهلي، فرضت على تلك المصارف ضرورة الخروج من دائرتها الضيقة تلك، فقامت فيها ثلاثة إتجاهات ملحوظة للتحول هي:

١ . زيادة ترسملتها عن طريق السندات الدولية.

٢ خطوات الاندماج بين بعض المصارف والانفتاح على الشركات العربية والاجنبية.

٣ طرح اسهمها في بورصة بيروت، بعد اعادة تشغيلها، مما أتاح لها توسيع قاعدة المساهمين

لكن المصارف اللبنانية، على الرغم من ان لبنان يعيش في ظل النظام الاقتصادي الحر كاملاً، لم تتمكن بعد من القيام بدور اساسي في تمويل القطاع الخاص لسببين جوهريين

١ . إلزامها من قبل الحكومة بشراء سندات الدين لخزينة الدولة.

٢ إرتفاع اسعار الفائدة التي تجعل من المتعذر على القطاع الخاص ان يستدين من المصارف بتلك الفوائد ويحقق في الوقت ذاته ربحية معقولة او قدرة تنافسية تؤهله لزيادة حجم الصادرات

وهذا يفسر الى حد بعيد تفاقم العجز اللبناني في الميزان التجاري الذي تجاوز هذه السنة ٧ مليارات دولار (راجع بهذا الخصوص على الصفحتين ٦ - ٧ من هذا الملف). وبذلك بدأت بعض المصارف اللبنانية تظهر على لائحة البنوك العربية الاولى بعد غياب طويل. فقد احتل «بنك البحر المتوسط» (ترسلميته ٢٤٧ مليون دولار وموجوداته ٧ ، ٢ مليار دولار). المرتبة ٤٨ بين البنوك العربية المائة الأولى.

واحتل «بنك لبنان والمهجر» (ترسلميته ١٢٩ مليون دولار وموجوداته ٣ مليارات دولار) المرتبة ٦٨ .

واحتل «بنك بيبلوس» (ترسلميته ٨١ مليون دولار وموجوداته ٩ , ١ مليار دولار)، المرتبة ٨٦.

واحتل «فرانس بنك» المرتبة ٩٤ وموجوداته٤ , ١ مليار دولار

المصارف المغاربية

لقد ظهرت المصارف المغاربية التي تشمل تونس وليبيا والمملكة المغربية، ظهوراً ملموساً في لائحة المصارف العربية الاولى على الوجه الآتي

● **المصارف الليبية:**

«البنك الليبي العربي الخارجي»
احتل المرتبة ١١ برأس مال ٧٥١ مليون دولار
وبموجودات بقيمة ٤ , ٩ مليار دولار.

«بنك صحاري»
احتل المرتبة ١٧ برأس مال ٦٤٧ مليون دولار
وموجودات ٥ , ٣ مليار دولار

«البنك الاهلي التجاري»
احتل المرتبة ٤٤ برأس مال ٢٧٠ مليون دولار
وموجودات ٥ مليارات دولار

«بنك الجماهيرية»
المرتبة ٧٤ برأس مال ١١٠ مليون دولار
وموجودات ٧ , ٤ مليار دولار

● **المملكة المغربية:**

«بنك الاعتماد الشعبي المغربي»
احتل المرتبة ٢٠ برأس مال ٥٧٢ مليون
موجودات ٥ , ٦ مليار دولار.

«البنك التجاري المغربي»
المرتبة ٣١ برأس مال ٢٧٤ مليون دولار
وموجودات ٧ , ٣ مليار دولار

«البنك المغربي للتجارة الخارجية»
المرتبة ٣٣ رأس مال ٢٦٧ مليون دولار
موجودات ٤ مليارات دولار.

«وفا بنك»
المرتبة ٥٣ رأس مال ٢٠٨ ملايين دولار
موجودات ٤ , ٢ مليار دولار.

«الاعتماد المغربي»
المرتبة ٦٢ برأس مال ١٥٣ مليون دولار
وموجودات ٤ , ١ مليار دولار.

● **تونس:**

«البنك الوطني الزراعي»
المرتبة ٤٠ برأس مال ٣٠ مليون دولار
وموجودات ٢ , ٣ مليار دولار

«الشركة التونسية للبنك»
المرتبة ٧٠ برأس مال ١١٧ مليون دولار
وموجودات ٤ , ٢ مليار دولار

«البنك العالمي العربي التونسي»
المرتبة ٨٣ برأس مال ٨٤ مليون دولار
وموجودات ٧ , ١ مليار دولار

«بنك الجنوب»
المرتبة ٨٧ برأس مال ٨٠ مليون دولار
وموجودات ١ مليار دولار.

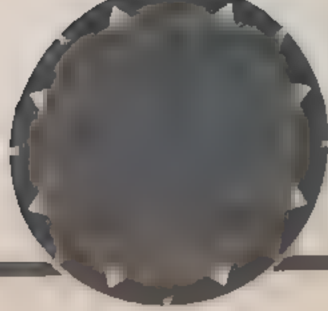
البنوك العربية في بريطانيا

ظهرت اسماء ثلاثة مصارف عربية عاملة في بريطانيا بصفة بريطانية كاملة لا كفروع لمصارف في البلاد العربية هي

١ «البنك السعودي العالمي»
رأس ماله ٣٤٦ مليون دولار و
موجوداته ٣ , ٥ مليار دولار (المرتبة ٢٦)

٢ . «بنك الكويت المتحد»
رأس ماله ٢٢٥ مليون دولار و
موجوداته ٣ مليارات دولار (المرتبة ٥١).

٣ . «البنك التجاري البريطاني العربي»
رأس ماله ٢٠٠ مليون دولار
موجوداته ٢ , ٢ مليون دولار (المرتبة ٥٧).



سنة التجارة

□ ما يسري على بقية القطاعات الاقتصادية في العالم العربي، يسري على التجارة من حيث استمرار وجود القيود الحكومية المعوقة لحركة التبادل ومن حيث تباطؤ الاصلاح الاقتصادي ومن ابرز مظاهر الاختلال التجاري في الدول العربية كمجموعة اقتصادية ضعف الحركة التجارية فيما بين الدول العربية ذاتها وهي لا تشكل سوى بين ٥ و ٧ من مجموع التجارة العربية مع الدول الاجنبية، على الرغم من القرارات والدعوات المزمنة للوحدة الاقتصادية العربية. واقامة سوق عربية مشتركة

ومع ذلك تطورت التجارة العربية خلال نصف القرن الماضي تطورا ملحوظا بسبب ضخامة الثروة النفطية العربية وعائداتها المالية ويتضح ذلك من التقرير الإحصائي العالمي العام الذي اصدرته في الشهر الماضي منظمة «اونكتاد» التابعة للأمم المتحدة ويضم إحصائيات كاملة للحركة التجارية العالمية من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٩٥. تحتوي «الميزان» منه الارقام المتعلقة بالدول العربية وحدها في تشكيلين. تشكيل يضم الدول العربية الإفريقية، وتشكيل يضم بقية الدول العربية في الشرق الأوسط. وقد استثنينا من الجداول المرفقة بعض الدول غير العربية المدرجة في المرجع الدولي في إطار الشرق الأوسط (او غرب آسيا)، مثل إسرائيل وقبرص وتركيا وجمهورية ايران الإسلامية.

وتشمل الجداول التجارية تطور حركة التصدير العربي الى الخارج وحركة الإستيراد بملايين الدولارات الأميركية والنسب المئوية للحركتين إزاء بعضهما البعض من فائض وعجز وبالتالي تقديم صورة واضحة عن تطور الميزان التجاري لكل دولة

صادرات دول شمال أفريقيا العربية من ١٩٥٠ الى ١٩٩٥ (بملايين الدولارات الأميركية)

الدولة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الجزائر	٣٣٣	٣٩٤	١٠٠٩	٤٧٠٠	١٣٨٧١	١٢٨٤١	١٢٩٣٠	١٢٥٧٠	١١١٣٠	١٠٢٣٠	٨٢٢٠	٩٨١٠
مصر	٥٠٤	٥٨٦	٧٦٢	١٤٠٢	٣٠٤٦	١٨٣٨	٢٥٨٥	٣٦٥٩	٣٠٥١	٢٢٤٤	٣٤٦٣	٣٧٧٠
ليبيا	١١	٩	٢٣٥٧	٦٨٣٤	٢١٩١٠	١٠٩٢٩	١٣٢٢٥	١١٢٣٥	١٠٣٠٠	٨٠٢٠	٨٣٦٠	٩١٠٠
المغرب	١٩٠	٣٥٤	٤٨٨	١٥٤٣	٢٤٩٣	٢١٥٦	٤٢٦٥	٤٣١٣	٣٩٨٤	٣٩٩١	٤٠١٣	٤٨٧٤
السودان	٩٥	١٨٢	٢٩٨	٤٣٨	٥٤٣	٣٧٤	٥٥٠	٥١٠	٣٩٠	٤٥٠	٤٤٠	٤٧٥
تونس	١١٤	١٢٠	١٨٣	٨٥٦	٢١٩٨	١٧٣٨	٣٥٢٦	٣٦٩٩	٤٠١٩	٣٨٠٢	٤٦٥٧	٥٤٧٥
موريتانيا	١	٢	٨٩	١٧٦	١٩٤	٣٧٤	٤٦٩	٤٧٢	٤٦٨	٤٢٥	٤١٠	٣٩٧

مستوردات دول شمال أفريقيا العربية من ١٩٥٠ الى ١٩٩٥ (بملايين الدولارات الأميركية)

الدولة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الجزائر	٤٣٤	١٢٦٤	١٢٥٧	٥٤٧٩	١٠٥٥٩	٩٨٤١	٩٧١٤	٧٥٣٨	٨٥٧٣	٧٧٧٠	١ ٣٠	١٠٣٥٠
مصر	٦١٩	٦٦٨	٧٨٦	٣٧٥١	٤٨٦٠	٥١٩٥	٩٢١٥	٧٨٦٢	٨٢٤٥	٨١٨٤	١٠١٨٥	١١٧٠٠
ليبيا	٢٠	١٦٩	٥٥٥	٣٥٤٢	٦٧٧٦	٤١٠١	٥٣٣٦	٥٣٦١	٤٥٣٠	٥٠٨٠	٣٩٦٠	٤٦٥٠
المغرب	٣٢٨	٤١٧	٦٨٦	٢٥٦٧	٤١٦٤	٣٨٤٩	٦٨٠٠	٦٨٧٣	٧٣٤٨	٦٧٦٠	٧١٨٨	٨٥٦٣
السودان	٧٨	١٨٣	٢٨٧	٨٨٧	١٥٧٦	٧٧١	٨٠٠	١٣٠٠	١٠٨١	١١٤٥	١١٧٠	٨٧٠
تونس	١٤٧	١٩١	٣٠٥	١٤٢٤	٣٥٤٠	٢٧٥٦	٥٥٤٣	٥١٨٩	٦٤٣١	٦٢١٤	٦٥٨١	٧٩٠٣
موريتانيا	١٩	٢٤	٥٦	١٦١	٢٨٦	٢٣٤	٦٣٩	٤٢١	٤١٤	٤٠٠	٣٨٠	٣٤٦

صادرات الدول العربية في المشرق من ١٩٥٠ الى ١٩٩٥ (بملايين الدولارات الأميركية)

الدولة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
البحرين	١٣٧	١٩	٢١٨	١٢٠٣	٣٥٩٤	٢٨٩٧	٣٧٦١	٣٥١١	٣٤٦٥	٣٧١٠	٣٤٥٤	٤٠٤٤
العراق	١٢٢	٦٥٤	١٠٩٨	١٥٩٣٤	٢٦٢٧٨	١٢٢٢٤	٧٣٩٢	٣٧٠	٥٦٠	٥٥٠	٤٨٠	٣٧٣
الأردن	٤	١١	٣٤	١٥٣	٥٧٤	٧٨٩	١٠٦٤	١١٣٠	١٢١٥	١٢٣٢	١٤٢٤	١٧٦٩
الكويت	١٩٥	٩٦٢	١٦٥٤	٩١٨٤	١٩٦٦٣	١٠٤٨٧	٧٠٤٢	١٠٨٨	٦٦٦٠	١٠٢٤٨	١١٦١٤	١٣٠٣٦
لبنان	١٥	٤٣	١٩٠	١١٢١	٨٦٨	٤٨٢	٤٩١	٥٣٩	٥٦٠	٦٤٦	٦٦٥	٨٨٠
عمان	٢	٢	١١٣	١٠٤٤	٢٣٨٦	٤٧٠٤	٥٥٠٨	٤٨٧١	٥٤٢٨	٥٢٩٩	٥٥١٥	٦٢٦٠
قطر	٢٢	١٢٦	٢٤٠	١٨ ٥	٥٦٨٣	٤٢٠٣	٣٥٩٢	٣١٠٧	٣٧٣٦	٣٠٨٢	٣٠٥٢	٣٣٦٥
السعودية	٣٤٠	٨٩١	٢٣٧١	٢٩٦٨٢	١٠٩٠٨٣	٢٧٤٨١	٤٤٤١٧	٤٧٧٩٧	٥٠٢٨٠	٤٢٣٩٥	٤٢٦١٤	٤٨١٥٠
سوريا	٨٢	١١٣	٢٠٣	٩٣٠	٢١٠٨	١٦٤٠	٤٢١٢	٣٤٣٠	٣٠٩٣	٣١٤٦	٣٥٤٧	٣٩٧٠
الامارات	٣	٢	٥٢٣	٧٢٦٢	٢٠٦٧٦	١٤٠٤٣	٢٣٥٤٣	٢٤٤٣٦	٢٤٧٥٦	١٩٦٧٠	١٩٠٠٠	٢١٧٠٠
اليمن	١١٣	١٧٨	١٣٨	١٨٣	٨٠٢	٥٩٢	٦٩٢	٥٠٦	٤٧٤	٨٥٦	٩٠٠	٩٧٣

واردات الدول العربية في المشرق من ١٩٥٠ الى ١٩٩٥ (بملايين الدولارات الاميركية)

الدولة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
البحرين	١١٩	١٨٠	٢٤٧	١١٩٨	٣٤٨٣	٣١٠٧	٣٧١٢	٤١١٥	٤٢٦٣	٣٨٥٨	٣٧٣٧	٣٦٢٦
العراق	١٠٥	٣٩٠	٥٠٨	٤٢١٤	١٣٩٤٢	١٠٥٥٦	١٨٣٤	٥٤٠	٨٧٠	٧٠٠	٦٥٠	٧٨٣
الأردن	٣٠	١٢٠	١٨٤	٧٣٢	٢٤٠٢	٢٧٣٣	٢٦٠٠	٢٥٠٨	٣٢٥٥	٣٥٣٩	٣٣٨٢	٣٦٩٧
الكويت	٨٠	٢٤٢	٦٢٥	٢٣٩٠	٦٥٢٩	٦٠٠٥	٣٩٧٢	٤٧٦١	٧٢٦١	٧٠٣٦	٦٦٩٧	٧١٣٩
لبنان	٨٤	٢٩٠	٦٧٧	٢ ٤٨	٣٦٥٠	٢٢٠٣	٢٥٢٥	٣٧٤٣	٤٢٠٢	٤٨٨٩	٥٨٠٠	٧٠٣٥
عمان	٦	٢٠	١٨	٧٦٥	١٧٣٢	٣١٥٣	٢٦٨١	٣١٩٤	٣٧٦٩	٤١١٤	٣٩١٥	٤٢٤٨
قطر	٧	٣٢	٦٤	٤١٣	١١٢٣	١١٣٩	١٦٩٥	١٧٢٠	٢٠١٥	١٨٩٣	١٩٢٧	٢١٦٥
السعودية	١١٥	٢٣٤	٦٩٣	٤٢١٣	٣٠١٩٦	٢٣٦٢٢	٢٤٠٦٩	٢٩٠٧٩	٣٣٦٩٨	٢٨١٩٨	٢٣٣٣٨	٢٧٤٥٨
سوريا	٢١١	٢٣٩	٣٦٠	١٦٨٥	٤١٢٤	٣٩٦٧	٢٤٠٠	٢٧٦٨	٣٤٩٠	٤١٤٠	٥٤٦٧	٤٦١٦
الامارات	٧٢	١٦٠	٢٦٧	٢٦٨٥	٨٧٤٦	٦٥٤٩	١١١٩٩	١٣٧٤٦	١٧٤١٠	١٩٥٢٠	٢٠٥٠٠	٢٢٨٠٠
اليمن	١٢٥	٢٣٠	٢٣٢	٦١٧	٢٥٠٥	٢٧٤٨	١٥٧١	٢٠٢٥	٢٥٨٧	٢٧٢٥	٣٠٠	٣٢ ٠

وبذلك يكون تطور صادرات وواردات العالم العربي بالنسبة المئوية خلال الفترة المجمعة ١٩٥٠ - ١٩٩٥، كما يلي:

دول شمال افريقيا العربية: زادت الصادرات خلال الفترة المذكورة بنسبة ٩,٨٪، مقابل زيادة في الواردات بنسبة ٩,١٪. وتعود هذه الزيادات الى تزايد الصادرات النفطية منذ الستينات، مما زاد القوة الشرائية للدول النفطية في المنطقة. ويستدل على ذلك من الزيادة في الصادرات والواردات الليبية والجزائرية، حيث زادت في الجزائر بنسبة ١٠,٧٪ و ٨,٥٪ على التوالي، والى ليبيا بنسبة ٢١,٠٪ و ١٤,٦٪ على التوالي.

اما في الدول العربية في المشرق، فقد زادت الصادرات بنسبة ١٢,٠٪ كان اكبرها نسبيا في دولة الإمارات بزيادة نسبتها ٣٠,٢٪، ثم عمان بنسبة ٢٦,٩ ثم السعودية بنسبة ١٤,١، ثم قطر بنسبة ١٢,٦٪ ومن حيث الواردات زادت النسبة المجمعة للمنطقة بحدود ١٢,٥ كان اكبرها كما هو متوقع من نصيب الدول النفطية

ويوضح الجدول المرفق حول الميزان التجاري للدول العربية تفاوتا بين المغرب والمشرق في حركة تطور الميزان التجاري حيث حققت دول المشرق فائضا تجاريا، بينما وقعت دول المغرب في عجز متواصل، باستثناء الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٨١

تطور حركة الميزان التجاري للدول العربية بين ١٩٥٠ و ١٩٩٥ (بملايين الدولارات الأميركية)										
شمال افريقيا	١٩٥٠ ١٩٥٣	١٩٥٩ ١٩٦١	١٩٦٤ ١٩٦٨	١٩٦٩ ١٩٧١	١٩٧٤ ١٩٧٦	١٩٧٩ ١٩٨١	١٩٨٤ ١٩٨٦	١٩٨٩ ١٩٩١	١٩٩٣ ١٩٩٤	١٩٩٤ ١٩٩٥
الجزائر	١٧٦-	٧٦٧-	١١-	٢٣١-	١١+	٢٥١٨+	١٣٧٠+	٢٨٦٩+	٣٢٥+	١١٧٥-
مصر	١٤٠-	١٦٨-	٣٦٣-	١٠-	١٨٢٣-	٣١٣٩-	٥٩١٦-	٥٢٣٤-	٦٣٣١-	٧٣٢٦-
ليبيا	١٨-	١٣١-	٤٥٦+	١٧٦٠+	٥٠٤٤+	١١٠٢٩+	٥١٧١+	٥٦٢٥+	٣٦٧٠+	٤٥٧٥+
المغرب	٢٠١-	٥٨-	٣٣-	١٥٥-	٨٥٦-	١٨٢٩-	١٦٢٢-	٢٤٢٧-	٢٩٧٢-	٣٤٥٧-
السودان	١+	١٤-	٣٦-	تعادل	٣٨٩-	٨٣٥-	٥١٤-	٥١٦-	٧١٢-	٥٦٢-
تونس	٦٠-	٦١-	١١٨-	١١٧-	٥٠٥-	١٢٣١-	١١٧٧-	١٦٥٠-	٢١٦٨-	٢١٧٦-
موريتانيا	٢٢-	٢٤-	٣٧+	٣٥+	٢٦+	٦٩-	١٢١+	٣٢+	٢٨+	٤٠+
المشرق										
البحرين	٣٨+	١١+	١+	١٧-	تعادل	١١٤+	٢٣٠-	٢٨٦-	٢١٥-	٦٨+
العراق	١٣٩+	٣٢٧+	٤٣١+	٦٨٣+	١٢٣٧٩+	٥٤٦١+	١١٥+	٢٢٧+	١٦٠-	٢٩٠-
الأردن	٣٩-	١٠٥-	١٣٩-	١٦٠-	٥٧١-	١٩٤٠-	١٨٩٢-	١٣١١-	٢١٣٢-	١٩١٣-
الكويت	٢٧٥+	٦٦٨+	٨٧٨+	١١٦٣+	٧٥٧٥+	١١٨٠١+	٣٦٢٥+	١٥٢٦+	٤٠٦٤+	٥١٠٧+
لبنان	١٠٣-	٢٤٨-	٤٦٨-	٤٨٢-	٨٩٣-	٢٤٥٧-	١٩٣٠-	٢٢٧٢-	٤٦٨٩-	٥٦٤٥-
عمان	٥-	١٩-	٦-	١٢٤+	٤٧٦+	٦٣١+	٨٨٣+	٢١٠٥+	١٤٠٨+	١٨٢١+
قطر	٢٨+	٩١+	١٠١+	١٨٤+	١٥١٠+	٣٥٩٦+	٢٥٩٤+	١٥٢٧+	١١٥٧+	١١٦٢+
السعودية	٢٩٠+	٥٩٣+	٩١٤+	٢٠١٢+	٢٩٢٥٢+	٦٧٤٩٧+	٢٩٢٧+	١٥٤٣١+	١٦٧٣٦+	١٩٩٨٤+
سوريا	٥٧-	٩٧-	٧٤-	١٨٨-	٨٣٨-	٢٢٥٧-	١٩٩٨-	١١٢٥+	١٤٥٧-	١٢٨٣-
الامارات	٣٨-	١٥٦-	٣٧-	٣٠٦+	٥١٦١+	٩٧٧٣+	٨٠٥٥+	٩٣٤١+	٦٧٥-	١٣٠٠-
اليمن	٣٢-	٤٩-	١١٥-	٩٥-	٤٨٠-	١٨٧٧-	٢١٣٣-	١٣٣٠-	١٩٨٤-	٢١٦٣-

ويستدل من ارقام حركة الميزان التجاري ان الدول النفطية جميعها باستثناء البحرين، حققت فائضا مستديما بين الصادرات والواردات، بينما ظلت جميع الدول الأخرى مثل المملكة المغربية وتونس في شمال افريقيا ومثل سوريا ولبنان والأردن واليمن، في حالة عجز دائم ومتفاقم. ويلاحظ ايضا، ان العجز التجاري اللبناني هو أكثر العجوزات العربية حدة وتزايدا خصوصا في السنوات الاخيرة بين ١٩٩١ و ١٩٩٥، وهي سنوات حكم رفيق الحريري وما زال العجز اللبناني متفاقما خلال السنتين التاليتين غير المشمولتين بالاحصاءات الدولية النهائية، حيث ينتظر أن يضرب العجز رقما قياسيا هذه السنة بحدود سبعة مليارات دولار.

التجارة العربية - الإسرائيلية

ذكرت مصادر علمية في الدوحة أن المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في العاصمة القطرية في الشهر الماضي، أسفر عن عقد صفقات تجارية بين جهات عربية وإسرائيلية بما لا يقل عن ٥٠ مليون دولار. وقد أشار الاسرائيليون الى ان التجارة العربية - الاسرائيلية تعود الى ما قبل رفع المقاطعة العربية في السنوات الاخيرة ولكن تلك التجارة كانت تتم بالواسطة عبر اطراف ثالثة. وقالت تلك المصادر ان الارقام التجارية الاسرائيلية كانت تدرج تحت بند دول اخرى، بدون ذكر الأسماء

وقالت المصادر الاسرائيلية انه اذا أضيفت تجارة النفط الى الأرقام الرسمية فان حجم التجارة العربية - الاسرائيلية يصل الى حدود اربعة مليارات من الدولارات ومن مشتريات اسرائيل من النفط العربي تتم عبر اطراف ثالثة أو عن طريق السوق الحرة (راجع الميزان المشرقي على الصفحتين ٤ و ٥ حول التجارة الأردنية - الاسرائيلية).

تطور حركة التجارة الإسرائيلية ١٩٥٠-١٩٩٥ (بملايين الدولارات وبالنسب المئوية)								
الفترة	الصادرات	الواردات	الفترة	نمو الصادرات	نمو الواردات	الفترة	لميزان التجاري	النسبة من الوارد ت
١٩٥٠	٣٥	٣٠٢	١٩٥٠/٦٠	٪٢٠,١	٪٦,٤	١٩٥٠/٥٣	٢٧٦-	٪٨٥,٩-
١٩٦٠	٢١٧	٤٩٦	١٩٦٠/٧٠	٪١٤,٠	٪١٣,٤	١٩٥٩/٦١	٣٠٠-	٪٥٨,٤-
١٩٧٠	٧٧٩	٢٠٧٩	١٩٧٠/٧٥	٪٢١,٢	٪٢٦,٩	١٩٦٤/٦٦	٤٠١-	٪٤٨,٠-
١٩٧٥	١٩٤١	٥٩٩٧	١٩٧٥/٨٠	٪٢٣,٥	٪١١,٩	١٩٦٩/٧١	١٢١٠-	٪٥٩,٥-
١٩٨٠	٥٥٣٨	٩٧٨٤	١٩٨٠/٩٠	٪٨ ٣	٪٥,٩	١٩٧٤/٧٦	٣٦٤١-	٪٦٣,٩-
١٩٨٥	٦٢٦٠	٩٨٧٥	١٩٨٠/٨٥	٪١,٩	٪٠,٢-	١٩٧٩/٨١	٤٢٨٠-	٪٤٤,٩-
١٩٩٠	١١٥٧٦	١٦٧٩٤	١٩٨٥/٩٠	٪١٢,٩	٪١٠,٧	١٩٨٤/٨٦	٣٧٦٠-	٪٣٧,٠-
١٩٩١	١١٩٢١	١٨٨٤٩	١٩٩٠ ٩١	٪٣,٠	٪١٢,٢	١٩٨٩/٩١	٥٢٥١-	٪٣١,٥-
١٩٩٢	١٣١١٩	٢٠٢٦١	١٩٩١/٩٢	٪١٠,٠	٪٧,٥	١٩٩٣/٩٤	٨٠٧٧-	٪٣٣,٨-
١٩٩٣	١٤٨٢٥	٢٢٦٢٣	١٩٩٢,٩٣	٪١٣,٠	٪١١,٧	١٩٩٤/٩٥	٩٤٨٠-	٪٣٤,٦-
١٩٩٤	١٦٨٨١	٢٥٢٣٧	١٩٩٣/٩٤	٪١٣,٩	٪١١,٦			
١٩٩٥	١٩٠٢٨	٢٩٦٣٢	١٩٩٤,٩٥	٪١٢,٧	٪١٧,٤			

سنة العسكر

☐ لا تتوفر حتى الآن معلومات وأرقام دقيقة عن صفقات السلاح في منطقة الشرق الاوسط لسنة ١٩٩٧ و حتى لسنة ١٩٩٦ لكن هذه المعلومات متوفرة ويمكن القياس عليها خلال السنوات العشر الممتدة من سنة ١٩٨٦ الى سنة ١٩٩٥.

إلا أن التقديرات المالية لصفقات السلاح الصحيحة لا تعطي الصورة الكاملة للكلفة المالية الحقيقية بسبب التفاوت في تفاصيل تلك الصفقات.

فالقيمة المالية الحقيقية تتعدى كلفة الاسلحة بحد ذاتها لأن بعضها يشمل أيضاً تكاليف قطع الغيار والتدريب ومعدات الدعم والتعويضات وترتيبات الاوفست، (خصوصاً في السعودية و الخليج). (راجع الميزان الخليجي على الصفحتين ٦/٧) مع الصناعات المحلية في الدول المشترية.

يضاف الى ذلك عدم اعتماد اسعار المبيعات الفعلية فقط حتى اذا ما توفرت المعلومات حول الصفقات وهي غير متوفرة دائماً لا يكتمل الصورة لأنه يستثني المساعدات والهبات العسكرية المقدمة من دولة الى دولة مما يجعل تقدير حركة تدفق الاسلحة الاجمالية امراً متعذراً.

•••

اذا اخذنا الشرق الاوسط كمجموع نجد ان القيمة الاجمالية لصفقات السلاح قد تراجعت في التسعينات عما كانت عليه في الثمانينات كما يستدل من الترتيب الرقمي الآتي بالنسبة الى الاسلحة التقليدية الرئيسية اي الدبابات، المدافع الميدانية، الطائرات، العربات المسلحة. وهذه الارقام بملايين الدولارات الاميركية حسب قيمة الصرف المعدلة لسنة ١٩٩

١٩٨٦	١٤ ٦
١٩٨٧	١٤٨٣٠
١٩٨٨	٨٨٤٦
١٩٨٩	٥٨٧١
١٩٩	٦٣٥٤
١٩٩١	٥٣٩٤
١٩٩٢	٥٣١
١٩٩٣	٦٨٥٣
١٩٩٤	٥٧٢٧
١٩٩٥	٥٣٩٥

وخلال هذه الحقبة للسنوات العشر المذكورة صدرت منطقة الشرق الاوسط اسلحة تقليدية رئيسية الى بعض الدول النامية والجانب الاكبر من هذه الصادرات كان من نصيب صناعة الاسلحة الاسرائيلية في الدرجة الاولى بالاضافة الى بعض الهبات المقدمة من دول عربية الى جهات مثل الاسلحة السورية والاردنية المقدمة الى الجيش اللبناني.

وقد تناقصت هذه الصادرات ايضاً في التسعينات كما يستدل من الترتيب الكرونولوجي الآتي بملايين الدولارات الاميركية معدلة باسعار الصرف سنة ١٩٩

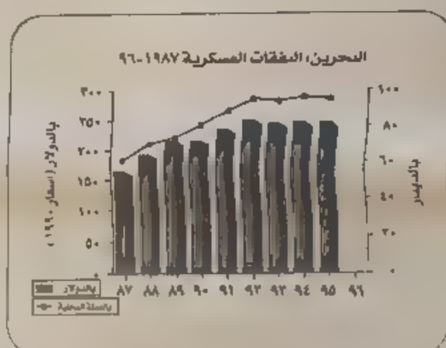
١٩٨٦	٦٠٤
١٩٨٧	٥٢١
١٩٨٨	٤٦٠
١٩٨٩	٤١
١٩٩	١٦٢
١٩٩١	١٩٠
١٩٩٢	٢١٦
١٩٩٣	٢١٥
١٩٩٤	٢٦١
١٩٩٥	٣٢٧

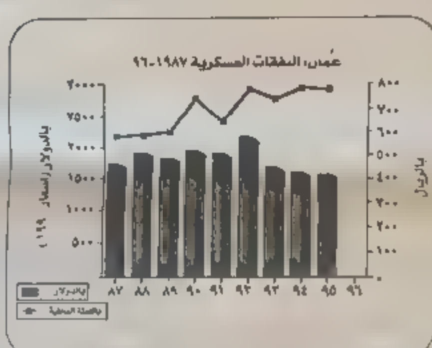
والمقصود بمنطقة الشرق الاوسط تحديداً الدول الآتية

- المملكة العربية السعودية
- العراق
- اسرائيل
- مصر
- سوريا
- ايران
- البحرين
- الاردن
- لبنان
- قطر
- سلطنة عمان
- اليمن
- الكويت
- دولة الامارات العربية المتحدة

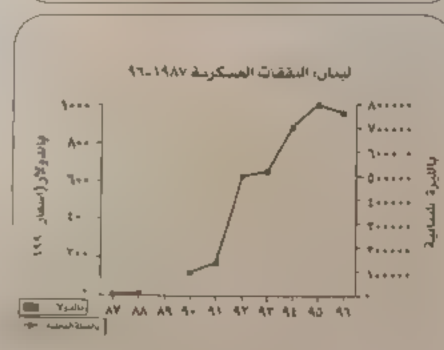
لكن المعلومات المعتمدة هنا في معظمها من «المعهد العالمي لابحاث السلام» Sipri في استوكهولم (السويد) تشير الى ان الشرق الاوسط مازال اكبر سوق للسلاح في العالم وما زالت المملكة العربية السعودية اكثر دول المنطقة انفاقاً على التسلح وخصوصاً من حيث نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة من الدول المذكورة اعلاه.

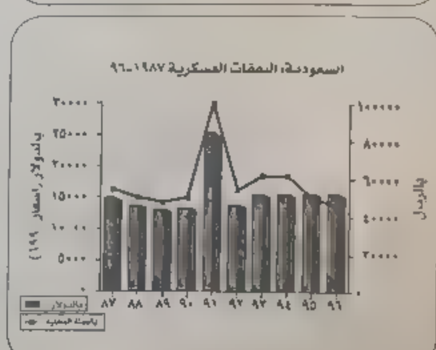
واختصاراً للمعلومات الحسابية حول الانفاق العسكري لكل دولة من دول الشرق الاوسط، ننشر فيما يلي رسوماً بيانية اعدها «معهد دراسات السلام» السويدي في كتابه السنوي لسنة ١٩٩٧، وهي تمثل في جانب منها قيمة الانفاق العسكري بالدولار الاميركي معدلاً باسعار الصرف لسنة ١٩٩ وبالعملة المحلية وهي بجانب الآخر تمثل قيمة الاسلحة التقليدية المستوردة من الخارج، للدول العربية التي تقع بين اكبر خمسين دولة مستوردة للسلاح في العالم.

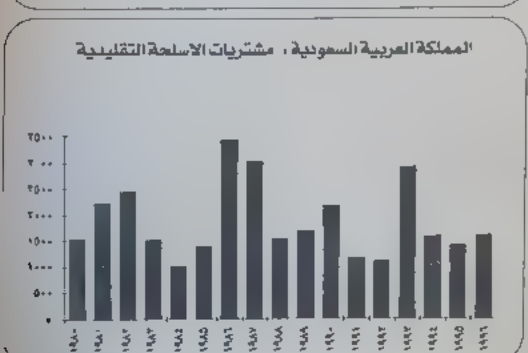


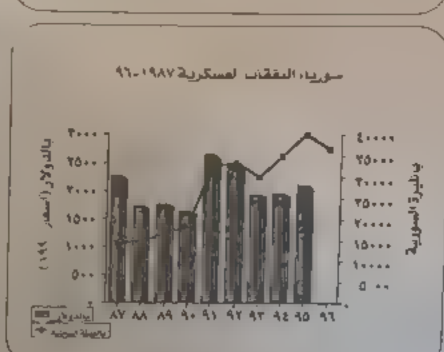


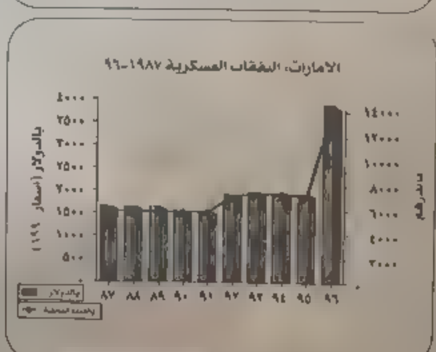


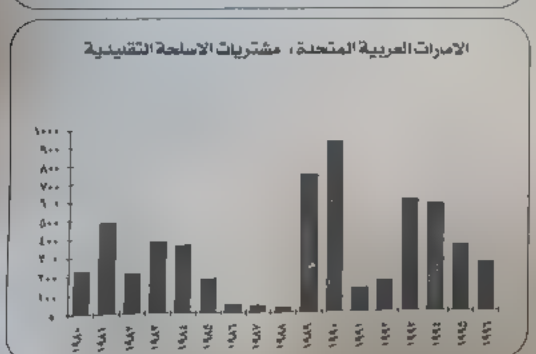


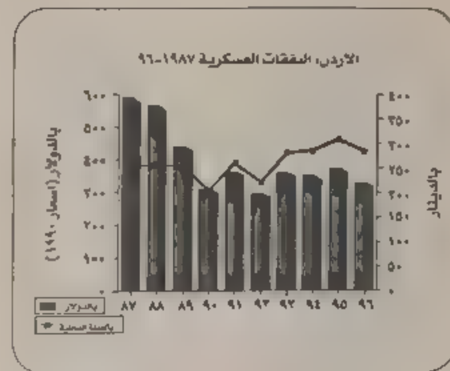


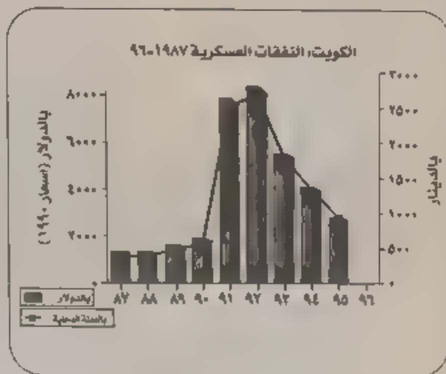


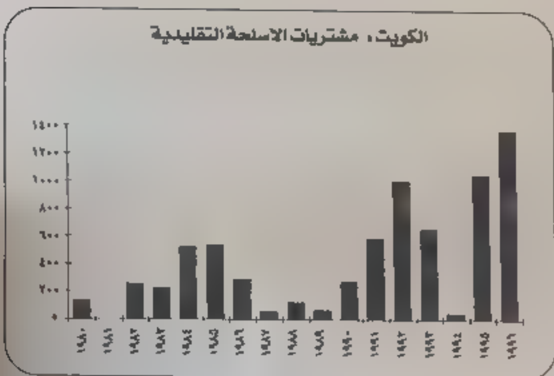


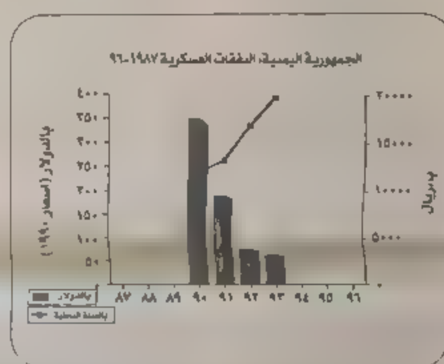


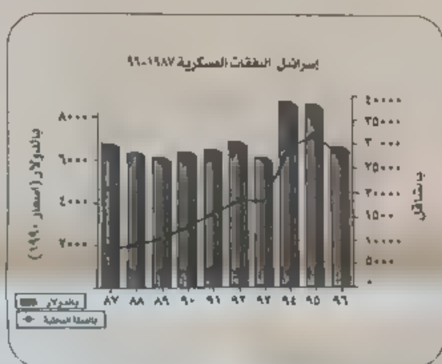


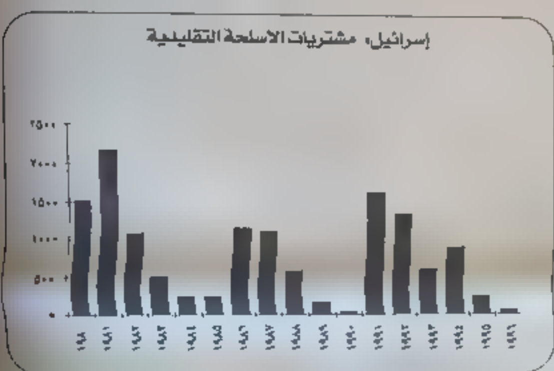

الاردن: النفقات العسكرية ١٩٨٧-٩٦
بالدولار (اسعار ١٩٩٠)
بالدينار
بالدولار
بالعملة المحلية

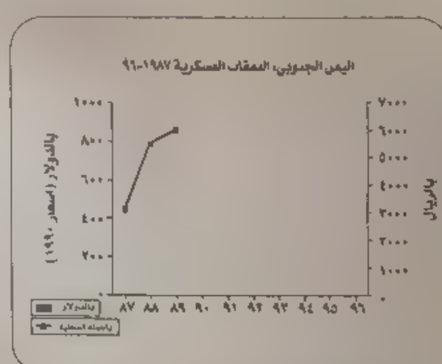

الكويت: النفقات العسكرية ١٩٨٧-٩٦
بالدولار (اسعار ١٩٩٠)
بالدينار
بالدولار
بالعملة المحلية

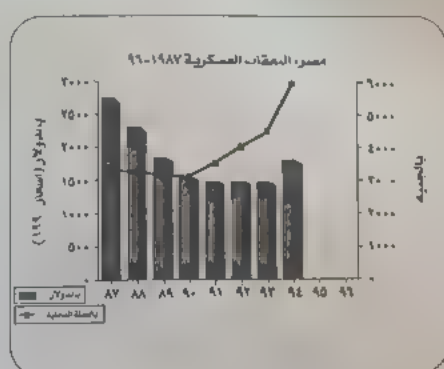

الكويت: مشتريات الاسلحة التقليدية

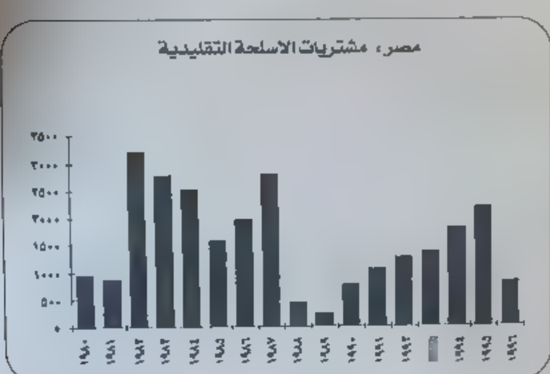

الجمهورية اليمنية: النفقات العسكرية ١٩٨٧-٩٦
بالدولار (اسعار ١٩٩٠)
بالريال
بالدولار
بالعملة المحلية

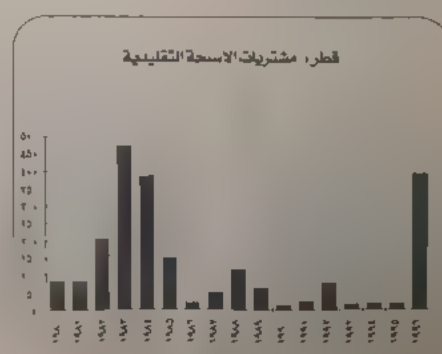

إسرائيل: النفقات العسكرية ١٩٨٧-٩٦
بالدولار (اسعار ١٩٩٠)
بشاقل
بالدولار
بالعملة المحلية

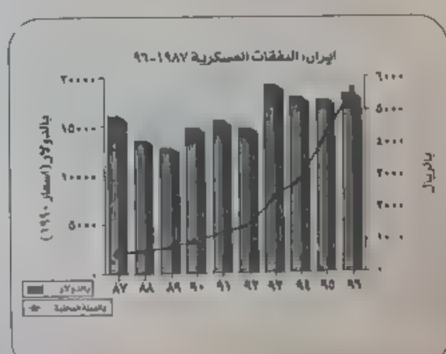

إسرائيل: مشتريات الاسلحة التقليدية

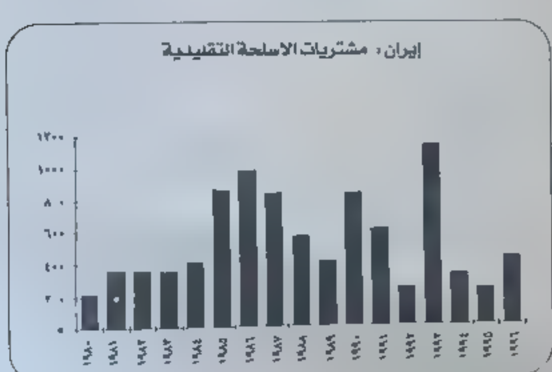

اليمن الجنوبي: النفقات العسكرية ١٩٨٧-٩٦
بالدولار (اسعار ١٩٩٠)
بالريال
بالدولار
بالعملة المحلية


مصر: النفقات العسكرية ١٩٨٧-٩٦
بالدولار (اسعار ١٩٩٠)
بالجنيه
بالدولار
بالعملة المحلية


مصر: مشتريات الاسلحة التقليدية


قطر: مشتريات الاسحة التقليدية


ايران: النفقات العسكرية ١٩٨٧-٩٦
بالدولار (اسعار ١٩٩٠)
بالريال
بالدولار
بالعملة المحلية


إيران: مشتريات الاسلحة التقليدية

من الصراع السياسي الى الصراع الهايدرولوجي

مياه المثلث الأردني ـ الفلسطيني ـ الاسرائيلي تشح ونوعيتها تتدهور!

❑ تحتل مسألة المياه حيزاً كبيراً مهماً في ازمة الشرق الاوسط ومساعي التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي وان كانت هذه المسألة لا تلقى الكثير من الاهتمام العلمي بسبب التركيز على النواحي السياسية.

لكن ازمة المياه التي تبدو مقنعة ليس في الشرق الاوسط فحسب بل في انحاء كثيرة من العالم، سوف تكون في القرن المقبل من أهم القضايا الجيوبوليتيكية في العالم، إن لم تكن اهمها على الاطلاق بالنظر الى ما تتضمنه من تداخلات إقليمية قد تكون سبباً مباشراً في صراعات وحروب جديدة على المياه.

المصالح الهايدروبوليتيكية

ان اهمية مشكلة المياه في الشرق الاوسط، وتحديداً لأغراض هذا البحث بالنسبة الى اسرائيل والاردن وفلسطين قد تراءت جلياً في السنوات الاخيرة بعد اتفاقيات التسوية الاسرائيلية الاردنية الفلسطينية وتحول المفاوضات بين هذه الاطراف في تقرير المشاكل العالقة وخصوصاً مشكلة المياه التي محكومة بعاملين اساسيين هما:

١ ـ ان مصادر المياه في هذه المنطقة شحيحة ونادرة وتحت ضغوط السكان بسبب تزايد الحاجات المطلوبة للاستهلاك.

٢ ـ ان معظم مصادر المياه في المثلث المذكور (الاردني الاسرائيلي الفلسطيني) عابرة للحدود الامر الذي يؤدي بطبيعة الحال الى نشوء خلافات حول اقتسام المياه.

ومما يزيد المشكلة تعقيداً ان بعض مصادر المياه في تلك المنطقة تقع في ارض متنازع عليها، وهو امر حرج بالنسبة الى اسرائيل بصفة خاصة لأنها مطالبة بالانسحاب من الاراضي في الوقت الذي يستغل فيه الاسرائيليون اكثر من نصف مصادر مياههم من تلك الاراضي المحتلة المطلوب اخلاؤها.

وهكذا فإن المصالح الهايدروبوليتيكية في الصراع العربي الاسرائيلي متداخلة تداخلاً عضوياً مع مسألة السيادة على الارض.

وبالتالي، فإن حل الازمة المائية، او الهايدرولوجية، امر لا مفر منه في قيام اي نظام للسلام يمكن ان ينشأ في حين تحتمل العقبات التي تواجه عملية السلام في الوقت الحاضر.

ضغوط الطلب المتزايد

إن خطورة الازمة الهايدرولوجية في المنطقة لا تكمن في التعقيدات السياسية القائمة التي تستأثر بالاهتمام الاقليمي والدولي في الوقت الحاضر إنما في طبيعة حالة الاستخدام الراهنة للمياه، وهي حالة تزداد صعوبة وتعقيداً نتيجة لثلاثة اسباب جوهرية:

● السبب الاول: يتمثل في المستمر في شح المياه بالنظر الى التزايد الكبير في عدد السكان وبالتالي الحاجة المتزايدة والملحة الى المياه.

● السبب الثاني: الاستغلال الزائد لمصادر المياه، من حيث التنافس على هذا الاستخدام ليس بين دول المنطقة فقط بل ايضاً بين احتياجات السكان واحتياجات الزراعة، وما ينطوي عليه ذلك من هدر واساءة استخدام.

● السبب الثالث: وهو ناشئ عن السبب الثاني، من حيث تزايد التلوث في مصادر المياه الحالية بسبب انعدام الوسائل الصحية اللازمة والتكلفة الباهظة لتنقية المياه.

جيوبوليتيكية «اليرموك»

تستمد اعالي نهر الاردن مياهها من ثلاثة مصادر منفصلة هي:

١ ـ الدان
٢ ـ الحاصباني
٣ ـ بانياس

[illegible] الدان المصدر الاكبر [illegible] ٢٥٠ مليون متر مكعب في السنة) اما المصدران الآخران [illegible] بنصف [illegible] كمية كل منهما.

والمشكلة في هذه المصادر الثلاثة انها تقع في بلدان مختلفة مع انها قريبة جداً من بعضها بعضاً: الحاصباني في جنوب لبنان وينبع الدان داخل اسرائيل وينبع بانياس في مرتفعات الجولان السورية المحتلة.

وبعد تلاقي هذه المصادر لنهر الاردن في الاراضي الاسرائيلية يعبر النهر شمال اسرائيل ليصب في بحيرة طبريا وهي الخزان الطبيعي الموجود في حوض الاردن وتقع بكاملها داخل حدود اسرائيل قبل حرب سنة ١٩٦٧.

وهذا يطرح مشكلتين:

١ ـ فقدان ما لا يقل عن ٢٧ مليون متر مكعب.

٢ ـ [illegible] زيادة الملوحة في مياه البحيرة.

ويتصل نهر اليرموك بنهر الاردن على بعد عشرة كيلومترات الى الجنوب من بحيرة طبريا فيشكل اهم روافده اذ يصب فيه ما لا يقل عن ٥ مليون متر مكعب من المياه.

لكن على الرغم من ضآلة الحصة في نهر اليرموك من الناحية الجيوبوليتيكية ليس اقل اهمية من نهر الاردن ذاته لأن منابعه الرئيسية تقع في سهل حوران السوري ثم يجري على طول الحدود السورية الاردنية، حيث يعرج على المنحدرات الجنوبية لمرتفعات الجولان الواقعة حالياً تحت الاحتلال الإسرائيلي ثم قبل ان يلتقي نهر الاردن يجري عبر مثلث حدودي حيث يلامس حدود اسرائيل في منطقة كيبوتسات ومن منطقة الملامسة هذه يشكل النهر الحدود بين الاردن واسرائيل، ثم بين الاردن والضفة الغربية.

وأهمية هذا المرتكز الجيوبوليتيكي في المنطقة المفتقرة الى المياه مستمدة من النهر الذي يعتبر مائياً ملحوظاً لأنه يقع في اراض واسعة جرداء، حيث هذه الاراضي الجرداء تشكل نسبة ٨٥٪ من الاراضي الاردنية و ٦٠٪ من اسرائيل و٦٠٪ من سوريا.

وبسبب هذه الطبيعة الجرداء، بذلت وتبذل جهود لإستغلال مياه الاردن واليرموك بتحويلها نحوها الى اراض تقع خارج وادي الاردن.

وكانت اولى هذه الخطط قد وضعت في مطلع هذا القرن من قبل المنظمة الصهيونية العالمية، لهدف تغذية مستوطنات المهاجرين اليهود، لكن المشاريع والتصورات العملية نشأت بعد قيام دولة اسرائيل في اواخر الاربعينات.

فالخطة الاسرائيلية التي وضعت سنة ١٩٥٣ كانت تهدف الى تجميع مصادر المياه في البلاد كافة في شبكة واحدة تنقل المياه من اي مصدر متاح لتوزيعه على مناطق الحاجة اليه.

وهذه الخطة الاسرائيلية أثارت في مطلع الستينات نزاعاً اقليمياً ادى الى حرب سنة ١٩٦٧ في زمن الرئيس المصري جمال عبد الناصر وذلك عندما بدأت **اسرائيل مشروعها بتحويل مياه** نهر الاردن من بحيرة طبريا الى قناة وسطية عبر السهل الساحلي الى صحراء النقب.

وكان رد الفعل العربي على هذا المشروع، عقد مؤتمر القمة العربي الاول في الاسكندرية، سنة ١٩٦٤ حيث تقرر قيام الدول العربية المعنية، وهي سوريا والاردن ولبنان بتحويل روافد التي تصب في نهر الاردن بحرمان اسرائيل منه، وتشكيل قيادة عربية موحدة بقيادة الفريق علي علي عامر لاقامة التجهيزات الدفاعية في تلك البلدان لحماية مشاريع التحويل من اي ضربة اسرائيلية.

ومع ذلك استطاعت اسرائيل ان تزيد كمية المياه المحوّلة الى اراضيها من ١٩٥ مليون متر **مكعب في السنة سنة ١٩٦٥ الى ٣٥٠ مليون متر مكعب في** السبعينات ثم الى ٥٠٠ مليون متر مكعب في الثمانينات مما يعني عملياً افادة اسرائيل من كامل مياه اعالي الاردن في القطاع الشمالي.

«قناة الغور»

اما الاردن فقد كان مضطراً الى معالجة الحاجة المتزايدة الى المياه بسبب تزايد الاعتماد على الري في الزراعة في وادي الاردن الادنى وكان مرتكز هذا المجهود الاردني انشاء قناة شرق الغور، لسحب المياه من نهر اليرموك.

وهذه القناة التي اعيدت تسميتها سنة ١٩٨٧ باسم «قناة الملك عبد الله» جرى تمديدها ثلاث مرات بحيث اصبح طولها الآن ١١٠ كيلومترات وتغطي كامل وادي الاردن. لكن هذه القناة كانت مجرد جزء من الخطة الاصلية لاقامة سدين اثنين على نهر اليرموك:

السد الاول، كان مقرراً في «المخيبة» قرب مدخل «قناة الملك عبد الله».

السد الثاني في «مقارن» على الحدود الاردنية السورية وهو مشروع توقف تنفيذه مرات عدة بسبب النزاعات السياسية بين الاردن وسوريا وتجري مفاوضات حالياً لإعادة احيائه.

على ان العلاقات السورية ـ الاردنية ليست وحدها السبب في عدم تنفيذ هذا المشروع اذ ان هناك سببين آخرين هما:

١ ـ تكلفة المالية للمشروع وتقدر بحوالى ٥ مليون دولار وعدم القدرة على تأمين التمويل اللازم في الظروف الحالية.

٢ ـ المعارضة الاسرائيلية لهذا المشروع الذي يمكن ان يحرمها من نسبة غير قليلة من المياه المحولة.

وعلى العموم لم يستطع الاردن حتى الآن ان يأخذ من اليرموك اكثر من ١٢٠ مليون متر مكعب.

المشاريع المتضاربة

وإزاء المساعي الاردنية **للافادة من نهر اليرموك**، هنالك محاولات مستمرة لاستغلاله من قبل اسرائيل وسوريا وكانت اسرائيل هي السابقة في هذه العمليات منذ الخمسينات، حيث كانت تضخ ٢٥ مليون متر مكعب خلال شهر الصيف مما يسمى مثلث اليرموك لكنها بعد احتلالها لمرتفعات الجولان اخذت تزيد من كميات المياه المأخوذة من اليرموك ابتداء من السبعينات، بحيث بلغت هذه الكميات في منتصف الثمانينات حسب تقديرات سلاح الهندسة في الجيش الاميركي نحو ١٠٠ مليون متر مكعب.

ويلاحظ انه خلال مفاوضات السلام الاسرائيلية الاردنية اقرّت اسرائيل بتخفيض كميتها الى ٧٠ مليون متر مكعب.

اما سوريا فقد باشرت في السبعينات بناء عدد من السدود والخزانات الصغيرة على روافد اليرموك بهدف زيادة المساحات **الزراعية في مناطق الجولان عبر** محاولة من اسرائيل لعملية اعادة **المهجرين الذين نزحوا بسبب** حربي حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وتشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣.

ويختلف الخبراء حول كميات المياه التي تأخذها سوريا من اليرموك ومع ان المفاوضات السورية الاردنية حول انشاء سد على اليرموك اقرت للسوريين كمية تبلغ ١٧ مليون متر مكعب، فإن الدوائر الاميركية المعنية بالوساطة بين عمان ودمشق لتسهيل الاتفاق على بناء السد المشترك تقول ان السوريين يستغلون اكثر من ٢٠٠ مليون متر مكعب سنوياً وان هذه الكمية على تزايد ملحوظ.

المياه الجوفية

ان هذه المصادر المنظورة للمياه في المثلث الاسرائيلي ـ الاردني ـ الفلسطيني، لا توفر حالياً سوى نصف الامدادات اللازمة اما النصف الآخر فتغطيه المياه الجوفية، حيث تشكل هذه المياه المصدر الوحيد للاستهلاك الفلسطيني حالياً.

وأكبر حوض للمياه الجوفية في المنطقة هو «حوض الجبل» الذي يقع في الضفة الغربية. وهو الآن اكثر المشكلات حساسية من الناحية السياسية ذلك ان هذه الطبقة من المياه الجوفية تغطي كامل المنطقة الوسطى من الاراضي الفلسطينية المحتلة وجزءاً من الاراضي الاسرائيلية المجاورة وتقدر طاقة هذا الحوض بحدود ٧٠٠ مليون متر مكعب في السنة.

ومع ان الفلسطينيين كانوا يستغلون جزءاً بسيطاً من مياه هذا الحوض قبل قيام دولة اسرائيل، فان الاستغلال الاكبر له بدأ على يد المهاجرين اليهود الى فلسطين في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن وبعد قيام دولة اسرائيل تزايد الاستغلال اليهودي له، خصوصاً بعد سنة ١٩٦٧، بسبب اقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية.

ان هذه الكثافة المفرطة في الاستخدام الاسرائيلي للمياه الجوفية الفلسطينية قد ادت الى نتيجتين سلبيتين:

١ ـ هبوط منسوب المياه في الحوض بما لا يقل عن ١٦ متراً منذ مطلع السبعينات.

٢ ـ أدت كثافة الضخ الى تدهور مستوى نوعية المياه حيث تسربت المياه المالحة الى حزانات المياه العذبة.

وقد اعترف الاسرائيليون انفسهم في دراسة قدموها الى قمة الارض لحماية البيئة التي انعقدت في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢ بأن هذا التزايد في تسرب الملوحة الى الاحواض الجوفية في الضفة الغربية يشكل خطراً حقيقياً.

أزمة غزة

ان الازمة الحادة في المياه، هي تلك التي تواجه قطاع غزة نظراً الى الكثافة السكانية الناجمة عن تدفق اللاجئين خلال الحروب العربية الاسرائيلية المتلاحقة والى ارتفاع معدل الولادات.

وأزمة المياه في قطاع غزة حرجة جداً بسبب عدم وجود مصادر مائية على سطح الارض فالمصدر الوحيد هو مياه الامطار في الشتاء، وهي كميات قليلة ومحدودة وبالتالي فإن الاحواض الجوفية في غزة هي المصدر الوحيد للمياه لكن هذا المصدر ايضاً موضع نزاع بين الفلسطينيين والاسرائيليين اذ ان الاسرائيليين يعتبرون ان الاحواض الجوفية في غزة هي امتداد للحوض الساحلي الاسرائيلي لكن الفلسطينيين يعترضون على ذلك ويرفضونه كما تبين من وقائع المؤتمر الاكاديمي الدولي الاول بين الاسرائيليين والفلسطينيين، حول مشكلة المياه، الذي انعقد في زوريخ في اواخر سنة ١٩٩٢.

ويتهم الفلسطينيون اسرائيل بسرقة المياه الوافدة الى الحوض عبر الضخ من الآبار الواقعة على الحدود، وعبر اقامة السدود والحواجز في وادي غزة عند اعالي منطقة إلتقاط المياه الواقعة في اسرائيل.

ومما يزيد المشكلة تعقيداً عدم وجود بنية تحتية عصرية سواء لقنوات الري او للمجاري بحيث ان مياه الري الملوثة بالمواد الكيماوية ومياه المجاري الحاملة للجراثيم والميكروبات شتى، تعود فتتسرب الى المياه الجوفية لتشكل خطراً صحياً وبيئياً حقيقياً.

يضاف الى هذه المخاطر، ان المياه المستخرجة من جوف الارض في غزة تزيد كثيراً عن المياه المتجددة ويقول بعض الفلسطينيين ان هذا الاستنزاف [illegible] خلال الاحتلال الاسرائيلي لكنه لم [illegible] في [illegible] الادارة المصرية للقطاع التي لم تضع اي [illegible] على عمليات حفر الآبار والضخ منها.

ومع ان الاسرائيليين قد فرضوا تدابير مشددة على ضخ المياه في [illegible] كميات كبيرة من حصص الفلسطينيين لتغذية المستوطنات اليهودية التي اقاموها في القطاع.

ويلاحظ المراقبون ان وضع المياه في غزة منذ تولي السلطة الوطنية الفلسطينية، زمام الامور قد سار نحو الاسوأ بسبب عدم وجود الضوابط والمراقبة الادارية وقد يكون سبب ذلك تغاضي السلطة الفلسطينية عن عمليات حفر الآبار واستخراج المياه بسبب الازمة الاقتصادية الخانقة.

●●●

يتضح من هذا العرض ان كميات المياه المتوافرة في هذه المنطقة آخذة في التناقص والاهم من ذلك رغم ان نوعيتها آخذة في التدهور مما يضيف الى التعقيدات الجيوبوليتيكية الناشئة من تداخل مصادر المياه والتنازع عليها ابعاداً جديدة تشمل الاوضاع البيئية والصحية وبالتالي مستويات المعيشة كذلك يتضح ان اي دولة في المنطقة بمفردها لن تستطيع حل ازمة المياه في داخلها بمعزل عن الدول المجاورة.

وهذه الحالة الجيوبوليتيكية المعقدة تجعل المفاهيم الاقليمية ضرورة عاجلة لأن البديل الآخر، لا محالة هو حروب المياه التي لا نهاية لها بما يشبه النزاعات داخل القرى بين الفلاحين انفسهم.

«بيبلوس» يندمج مع «بيروت للتجارة» في أول عملية تبادل أسهم يشهدها القطاع المصرفي

ميزانية المصارف اللبنانية المجمعة إرتفعت ٢٨٪ وودائع الدولار تشكل ٦٠٪ منها!

❐ ارتفعت ميزانية المصارف العاملة في لبنان خلال شهر ايلول/ سبتمبر الماضي الى ٤٢٦٧٢ مليار ليرة من ٣٣٣٥٢ مليار ليرة عن الشهر ذاته من سنة ١٩٩٦ اي بزيادة نسبتها ٢٧,٩٤٪.

وكانت ميزانية المصارف العاملة في لبنان سجلت في اب/ اغسطس الماضي ٤١٩٧١ مليار ليرة.

وبذلك تكون المصارف قد حققت نمواً بنسبة ١,٦٧٪ في ايلول/ سبتمبر مقارنة مع ١,٩٤٪ في شهر اب/ اغسطس.

ومجموع الودائع المصرفية ارتفع من ٢٧٦٦٣ مليار ليرة في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٦ الى ٣٦٠٨٤ مليار ليرة في نهاية ايلول/ سبتمبر بزيادة نسبتها ٣٠,٤٤٪.

وكان حجم الودائع المصرفية ٣٥٤٥٩ مليار ليرة في اب/ اغسطس ١٩٩٧.

ولاحظت نشرة صادرة عن البنك المركزي ان الودائع المصرفية بالليرة اللبنانية تراجعت بنسبة ٣,٧٢٪ في ايلول/ سبتمبر الماضي مقابل تراجع نسبته ٠,٥٢٪ في اب/ اغسطس.

وقالت النشرة ان الودائع بالعملة الوطنية ارتفعت من ١١٦٦٤ مليار ليرة في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٦ الى ١٤٢٣٣ مليار ليرة في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٧ اي بزيادة نسبتها ٢٢,٠٣٪. وتمثل الودائع بالعملة الوطنية ٣٩,٤٤٪ من مجموع الودائع المصرفية حتى ايلول/ سبتمبر مقابل ٤٢,١٧٪ لغاية ايلول / سبتمبر ١٩٩٦.

وكانت الودائع بالعملة الوطنية في اب/ اغسطس ١٤٧٨٢ مليار ليرة.

اما الودائع بالعملات الاجنبية فقد ارتفعت خلال ايلول/ سبتمبر بنسبة ٥,٨٣٪ مقابل ارتفاع نسبته ٢,٥٦٪ في شهر اب/ اغسطس. وارتفعت من ١٠٣٦٦ مليون دولار في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ الى ١٤٢٥١ مليون دولار في ايلول/ سبتمبر الماضي اي بنسبة ٣٨,٨٢٪.

وكانت الودائع بالعملات الاجنبية وصلت في اب/ اغسطس الماضي الى ١٣٤٦٦ مليون دولار.

وفي مجال تسليفات المصارف قالت نشرة البنك المركزي ان القروض والتسليفات المصرفية للقطاع الخاص ارتفعت بنسبة ٢,٥٦٪ في ايلول/ سبتمبر الماضي مقابل ١,٠١٪ في اب/ اغسطس.

ومضت النشرة، ان مجمل التسليفات ارتفع من ١١٩٥٥ مليار ليرة في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ الى ١٤٤٧٩ مليار ليرة في نهاية ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

وكانت هذه التسليفات بلغت في اب/ اغسطس الماضي ١٤١٠٥ مليار ليرة.

اما التسليفات المصرفية بالليرة اللبنانية فقد حافظت على حالها بينما ارتفعت بنسبة ١٪ في اب/ اغسطس الماضي.

وتطرح النشرة، ان التسليفات المصرفية بالليرة اللبنانية ارتفعت من ١٥٣٢ مليار ليرة لغاية ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ الى ١٩٥٤ مليار ليرة في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧ اي بزيادة نسبتها ٢٧,٥٥٪.

اما التسليفات المصرفية للقطاع الخاص بالعملات الاجنبية فقد ارتفعت بنسبة ٣,٢٣٪ في ايلول/ سبتمبر الماضي مقابل ١,١٤٪ في اب/ اغسطس. وارتفعت من ٦٦٨٧ مليون دولار في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧ الى ٨١٦٩ مليوناً في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

وكانت تلك التسليفات بلغت في اب/ اغسطس ٧٩١٣ مليون دولار.

وشكلت التسليفات المصرفية نسبة ٤٠,١٣٪ الى مجموع الودائع حتى نهاية ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧ مقابل نسبة ٣٩,٧٨٪ من اجمالي الودائع المصرفية حتى نهاية أب/ اغسطس.

وبلغت نسبة التسليفات الى الودائع بالعملات الاجنبية في ايلول/ سبتمبر الماضي ٥٧,٣٢٪ مقابل ٥٨,٧٦٪ في شهر اب/ اغسطس

اما نسبة الدولرة الى الودائع فقد ارتفعت بمقدار ٢٢٤ نقطة اساس فبلغت ٦٠,٥٦٪ في نهاية ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧ مقابل ٥٧,٨٤٪ في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

وكانت نسبة الدولرة بلغت ٥٨,٣١٪ في اب/ اغسطس.

من جهة ثانية قال مصرف لبنان المركزي ان المعروض النقدي (م١) نما بمقدار ٢٨,٢ مليار ليرة لبنانية في ايلول/ سبتمبر الماضي الى ١٩٣١,٢ مليار ليرة. وبلغ معدل نموه السنوي ٦,٣٣٪.

وهبط المعروض النقدي (م٢) بمقدار ٣٥٠,٥ مليار ليرة في ايلول/ سبتمبر، وتراجع معدل نموه السنوي الى ٢٠,٠٩٪ من ٢٨,٥٣٪ في أب/ اغسطس.

وزاد المعروض النقدي (م٣) بمقدار ٢٨١,٣ مليار ليرة في ايلول/ سبتمبر.

وهبط معدل نموه السنوي الى ٢٤,٣٠٪ من ٢٤,٩٦٪ في اب/ اغسطس.

ارتفع المعروض النقدي (م٤) بمقدار ٥٨,٢ مليون ليرة بمعدل نمو سنوي اقل بلغ ٢٦,١٠٪ في ايلول/ سبتمبر من ٢٨,١٢٪ في اب/ اغسطس.

ويعرف المصرف المعروض النقدي كالآتي:

- م١ هو النقد المتداول والودائع تحت الطلب.
- م ٢ هو م١ بالاضافة الى الودائع الاخرى بالليرة اللبنانية.
- م٣ هو م٢ بالاضافة الى الودائع بالعملات الاجنبية.
- م٤ هو م٣ بالاضافة الى اذون الخزانة خارج النظام المصرفي.

من جهة ثانية قال البنك المركزي ان المؤشر الاقتصادي لشهر ايلول/ سبتمبر الماضي سجل ١٧٥,٤ نقطة انخفاضاً من ١٧٧,٧ نقطة في اب/ اغسطس.

وتراجع ايضاً المؤشر الاقتصادي فسجل ادنى مستوى له في شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٣ حين بلغ ١٣٣,٣ نقطة بينما سجل اعلى نسبة له في اب/ اغسطس ١٩٩٦ حين وصل الى ١٨٢,١ نقطة.

ويتخذ المؤشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ اساساً له من ١٠٠ نقطة دامجاً ٢١ حلقة اقتصادية بعضها مع بعض من ضمنها الصادرات والواردات وانتاج الطاقة الكهربائية ونشاط المرفأ والمطار.

وكان رجال المال والسماسرة في بورصة بيروت رحبوا بالاعلان الذي صدر يوم الاثنين ١٩٩٧/١١/٢٤ عن اندماج «بنك بيبلوس» و«بنك بيروت للتجارة» وقالوا ان هذا سيضع «بنك بيبلوس» بين اكبر اربعة مصارف في لبنان.

واعتبر المحللون المصرفيون ان الهدف الرئيسي من الاندماج هو في القيمة المضافة، اذ ان فروع «بنك بيروت للتجارة» تكمل شبكة فروع بيبلوس، وهذا هو الجانب الاهم في الصفقة. وفي سنة ١٩٩٦ كان «بنك بيبلوس» يحتل المركز السادس من حيث حجم ودائع العملاء، والخامس من حيث صافي الارباح والاصول، بينما كان «بنك بيروت للتجارة» يحتل المركز الخامس عشر من حيث ودائع العملات والرابع عشر من حيث صافي الارباح بين المصارف التجارية البالغ عددها ٨٢ مصرفاً.

وبلغت اصول «بنك بيروت للتجارة» في نهاية تشرين الاول/ اكتوبر الماضي ١٠٨٧ مليار ليرة لبنانية وحصته في السوق من الودائع ٢,٢٥٪ ومن القروض ١,٥٥٪.

والاندماج سيرفع اجمالي الاصول الى ٢٨٥١ مليار ليرة وحصة السوق من حيث الودائع الى ٨٪، ومن حيث القروض الى ٧,٥٪.

ويجري تداول اسهم «بنك بيبلوس» من الفئتين (أ) و(ب) في السوق غير الرسمية بسعر ٣,٧٥ و٤ دولارات على التوالي، وتتابع السوق الموقف عن كثب ترقباً لقيد اسهم البنك من الفئة (ج) في بورصة بيروت. ويتوقع المحللون ارتفاع اسهم البنك في السوق غير الرسمية، لأن انتشار خبر الاندماج رفع الطلب على الاسهم. وزاد الطلب على «بيبلوس» للاعتقاد السائد بأن الاحتمالات طيبة جداً امام البنك والصفقة ايجابية لانها ستوسع سوق اسهمه

تردد سعودي في إدخال الإستثمارات الأجنبية

بعد موافقة السلطات النقدية السعودية على الترخيص للبنك السعودي الأميركي الذي يملك فيه «سيتي بنك» حصة ٣٠٪، بإنشاء صندوق اجنبي للاستثمار في المملكة، هرعت بقية البنوك السعودية الكبرى ومنها «البنك الاهلي التجاري السعودي» الى طلب تراخيص بإنشاء صناديق مماثلة

لكن السلطات النقدية السعودية تتردد في توسيع هذا المجال في الوقت الحاضر، خشية أن يؤدي الى زيادة وزن تأثير الاستثمارات الخارجية على الاستقرار الداخلي لأسواق المال السعودية. والمعروف أن بورصة الرياض التي سيجري الاستثمار الأجنبي من خلالها، تُعد اكبر سوق مالية عربية إن من حيث السيولة، او من حجم الشركات المدرجة فيها. وتقدر ترسملية بورصة الرياض بحوالي ٦٠ مليار دولار، ويبلغ عدد الشركات المدرجة فيها ٧٠ شركة. ومع ذلك، فقد كان نمو بورصة الرياض ضئيلاً نسبياً بالمقارنة مع نمو بعض البورصات العربية الأخرى في السنتين الماضيتين، مثل بورصة القاهرة في مصر، وبورصة الدار البيضاء في المملكة المغربية، مما أتاح لصناديق الاستثمارات الاجنبية فيهما ربحية عالية. لكنه من المتوقع أن يتزايد الاهتمام الاجنبي بالسوق السعودية مع تزايد عمليات الخصخصة، وبالتالي تزايد عدد الشركات المدرجة في بورصة الرياض

ضمن برنامجها لتعزيز العلاقات العربية-الأوروبية

«غرفة التجارة العربية-البريطانية» تنشىء مركزاً لتنمية الصادرات العربية الى «الاتحاد الاوروبي»

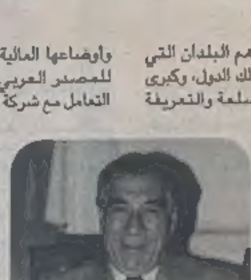
❐ من ضمن برنامج تعزيز الروابط والعلاقات الاقتصادية بين العرب والاتحاد الاوروبي، قررت «غرفة التجارة العربية - البريطانية»، انشاء مركز يختص بتنمية الصادرات العربية، ويهدف الى مساعدة المصدرين العرب لايجاد اسواق لمنتوجاتهم في الاسواق البريطانية واسواق دول الاتحاد الاوروبي الخمس عشرة.

ويتزامن الاعلان عن انشاء هذا المركز مع صدور دليل «رجل الاعمال العربي التجاري في المملكة المتحدة»، الذي وضعته الغرفة بهدف تعريف الشركات العربية بالاسواق البريطانية والاوروبية سواء بسواء، لتسويق وتصدير المنتوجات العربية على نطاق أوسع، وكذلك الفرص التجارية المتوفرة في المملكة المتحدة.

ويتضمن الدليل، الذي حصلت «الميزان» على نسخة منه، ارشادات قانونية مفصلة حول تأسيس الاعمال التجارية، وفرص التجارة والاستثمار في بريطانيا، علاوة على قائمة بعناوين اكثر من ٤٠٠ شركة بريطانية تعمل في مجال الاستيراد.

ويقوم المركز الجديد بتوفير المعلومات عن السلع محل الاستفسار، وتتضمن المعلومات حجم السوق التي تصدر السلعة المرغوب في تصديرها، وحجم الانتاج المحلي، وحجم الاستيراد، وأهم البلدان التي تصدر السلعة الى بريطانيا، وترتيب تلك الدول، وكبرى الشركات البريطانية المستوردة للسلعة والتعريفة الجمركية التي قد تخضع لها وشروط استيرادها الى المملكة المتحدة. وهذا المستوى من المعلومات يساعد المصدر العربي على تحديد موقفه بالنسبة الى منافسيه من الدول الاخرى التي تصدر السلعة ذاتها الى بريطانيا. فإذا كان الموقف التنافسي للمصدر العربي جيداً، فيمكنه الاتصال بكبار المستوردين البريطانيين.

ويأتي المستوى الثاني من خدمات المعلومات عندما يستقر اختيار المصدر العربي لشركة او مجموعة من الشركات التي سيتعامل معها، وفي هذه المرحلة ستقوم الغرفة بتزويده بمعلومات عن الشركات التي يقع اختياره عليها، موضحة مدى جدية ومصداقية تلك الشركات وخبراتها وأوضاعها المالية، وبناء على هذه المعلومات يمكن للمصدر العربي ان يتخذ قراره بالتعامل او عدم التعامل مع شركة ما.



عبد الكريم المدرس

وقال عبد الكريم المدرس، الامين العام ورئيس الجهاز التنفيذي للغرفة، انه عندما يبدأ التعامل بين المصدر العربي والمستورد البريطاني، وتبدأ السلعة او السلع العربية في الظهور في الأسواق الاوروبية، فإن الغرفة تكون قد أنجزت اهم مراحل ترويج المنتوجات، وذلك بتمكينها من اختراق الاسواق البريطانية، ومن ثم تنطلق منها الى اسواق الدول الاخرى الاعضاء في الاتحاد الاوروبي من دون أي عائق.

وفي حالة نشوء نزاع بين المصدرين والمستوردين فإن الغرفة ستبذل مساعيها للتوفيق بينهما، وفي حالة فشل محاولات حل النزاع بصفة ودية، هناك النظام العربي - الاوروبي للتحكيم لفض المنازعات التجارية، والنظام يتبع الغرف العربية الاوروبية المشتركة، ومقره في نفس مقر غرفة التجارة العربية البريطانية.

وأكد عبد الكريم المدرس على ان مركز تنمية الصادرات العربية في غرفة التجارة العربية البريطانية، يعمل بالتنسيق والتعاون مع مراكز تنمية الصادرات في البلدان العربية فيما يتعلق بتزويد هذه المراكز بالمعلومات والبيانات لخدمة المصدرين في دولها.

وأوضح المدرس، بأن خدمات المصدرين العرب التي تقوم بها غرفة التجارة العربية البريطانية، ليست خدمة جديدة لأن الغرفة تقوم بتقديمها منذ نشأتها، وان ما حدث الآن هو تجميع كل الخدمات في مركز واحد يمثل نقطة اتصال واحدة للمصدر العربي.

وأشار المدرس الى ان غرفة التجارة العربية البريطانية قامت وتقوم ايضاً بترويج المنتوجات العربية وذلك بإقامة العديد من المعارض، وكان من ابرزها معرض «صنع في السعودية» في قاعة اوليمبيا للمعارض في عام ١٩٩٣.

وأضاف قائلاً: ومن المعارض المهمة التي نظمتها الغرفة ايضاً معرض «بريطانيا والخليج ١٩٩٤»، الذي حقق نجاحاً كبيراً، فضلاً عن سلسلة معارض لسوريا والاردن ولبنان والمغرب وتونس.

الإمارات

لأن الغاز صار على رأس الاهتمامات

٢,٥ مليار دولار لتطوير قطاع انتاج الغاز الطبيعي!

☐ شرعت شركة «بترول ابوظبي الوطنية» (ادنوك)، مع شركات اخرى، في تنفيذ برنامج ضخم كلفته ٢,٥ مليار دولار، لتطوير قطاع الغاز لمواكبة زيادة الطلب المحلي والحفاظ على مستويات الضغط في حقول النفط البرية الرئيسية.

ويرى المراقبون ان الغاز يستخدم بصفة اساسية للتصدير، غير ان التركيز تحول الى تلبية الطلب المحلي في قطاعي الطاقة والمياه والحفاظ على توازن معدلات الاستخراج من حقول النفط. ولدى ابوظبي طاقة انتاج غير مستغلة قدرها حوالي ٥٠٠ الف برميل يومياً من النفط التزاماً بحصتها التي حددتها «اوبيك» وهي ٢,١٦ مليون برميل يومياً.

وتحتل الامارة مكانة رائدة في السوق العالمية بوصفها اكبر مورد للنفط الخام الى اليابان.

ويتوقع المراقبون ذاتهم، ان يرتفع الطلب على الغاز من محطات الطاقة وتحلية المياه والمصانع والمنازل الى الضعفين خلال السنوات الخمس المقبلة الى حوالي ثلاثة مليارات قدم مكعب يومياً.

وتهدف مشروعات يجري تنفيذها في حقلي «باب» و«مكامن خف» البحرية للغاز الى تلبية هذا الطلب، وسوف تؤدي الى امدادات اضافية من المكثفات التي تبلغ حالياً ١٠٠ الف برميل يومياً.

وستلعب هذه الامدادات الاضافية دوراً حيوياً بالنسبة الى المساعي الحكومية لتشجيع الشركات الخاصة على تمويل وتشغيل محطات كهرباء جديدة. واعدت ابوظبي قائمة مصغرة من ثماني شركات لبناء محطة كهرباء مستقلة تعمل بالغاز ووحدة لتحلية المياه في «الطويلة» شمالي مدينة ابوظبي. ومن المقرر استكمال المشروع سنة ٢٠٠١ وان تبلغ طاقته ما بين ٤٨٠ و٥٨٠ ميغاواط.

كما تشجع الحكومة المستثمرين من القطاع الخاص على بناء نظام لتوزيع الغاز في ابوظبي.

ويعتبر تطوير «مكمن خف» جزءاً رئيسياً من خطة لتوريد الغاز لإمارة ابوظبي على الرغم من ان دبي لاتزال تجري محادثات مع شركة «توتال» بشأن شراء غاز من حقل «سري» الايراني الذي تعمل الشركة الفرنسية في تطويره. ويعتقد مسؤولون في «ادنوك» انه يمكن زيادة معدلات الحقن بالغاز في مكامن النفط الى اربعة امثالها خلال اربع سنوات ثم الى الضعفين في السنوات العشر التالية.

واسلوب الحقن بالغاز لازم لاطالة عمر الحقل وزيادة معدلات الاستخراج ويستخدم في انتاج ٢١٪ من اجمالي الغاز في الامارة.

اما مشروعات الغاز الرئيسية في ابوظبي فهي:

١ ـ «حقل عصب»: تم توقيع عقود في الصيف الماضي لبرنامج اعادة الحقن في عصب لرفع الانتاج الى ٨٥٠ مليون قدم مكعب يومياً. ويعاد حقن الحقن بالغاز لضمان استمرار الانتاج لفترة طويلة. ومن المتوقع ان يبلغ انتاج المكثفات نحو ١٠٠ الف برميل يومياً. ومن المقرر استكمال العمل في المشروع الذي تقدر تكاليفه بنحو ٦٨٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٩ او ٢٠٠٠.

٢ ـ «حقل باب»: تقدم المقاولون بعطاءات لتنفيذ المرحلة الثانية من خطة التطوير لانتاج مليار قدم مكعب يومياً لتلبية الطلب المحلي المتزايد. ومن المتوقع ان يبلغ انتاج المكثفات ما بين ٥٠ و١٠ الف برميل يومياً وان يستكمل المشروع سنة ٢٠٠٠، وهو سيكلف ما يقرب من مليار دولار ويجري دراسة مرحلة التطوير الثالثة.

٣ ـ «مكمن خف»: بدأت الاعمال الهندسية لتطوير هذا المكمن في حقلين بحريين. ومن المتوقع ان يتراوح الانتاج بين ٩٠٠ ومليار قدم مكعب يومياً. ويخصص الانتاج لمحطة كهرباء جديدة في ابوظبي وتجري مفاوضات لتوريد الغاز من مكمن خف الى منطقة جبل علي التجارية الحرة في دبي. وتقدر تكلفة المشروع بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار.

على صعيد آخر اكدت مصادر تجارية بريطانية ان الامارات باتت قاعدة توريد اقليمية متنامية بسرعة للطاقة الكهربائية. وقالت شركة «سيب انترناشيونال»، التي تعتبر واحدة من اكبر الشركات البريطانية المتخصصة في توريد معدات تمديد الكابلات الكهربائية، ان ارتفاع فاتورة الواردات الاماراتية لا تمثل عاملاً سلبياً وانما تشير الى الاتجاه نحو توزيع الطاقة على نطاق دولي.

ونظراً الى موقعها الجغرافي الاستراتيجي، والسياسات التجارية المتبعة، وعلاقاتها الدولية الكثيفة، فان السوق الاماراتية تتجه نحو التخصص لتخديم الحاجات المتزايدة للدول المجاورة وبالتالي ارتفاع الواردات الاجمالية للدولة.

وكانت الشركة البريطانية تمكنت سنة ١٩٩٦، ومن خلال وكلاء في الامارات، من الفوز بعقود حكومية في ابوظبي والشارقة ودبي ومن شركات مقاولات كهربائية خاصة.

وقد قاد النمو في الطلب السنوي على الطاقة الكهربائية في المنطقة الذي يقدره المحللون بحوالي ١٠٪ سنوياً الى اعادة التفكير بصورة جدية في قطاعات توليد الطاقة وتوزيعها ونقلها وتصاعد الاتجاه نحو اشراك القطاع الخاص في هذه العمليات.

قضايا

بينما المحادثات مع الأوروبيين حول إيران تخطو وئيدة

داماتو وهلمز يطالبان أولبرايت إنزال عقوبات على «توتال» وشركائها!

☐ في وقت ظنت باريس ان الاعتراض الاميركي على صفقة «توتال» مع طهران خف اواره، (راجع «الميزان»، العدد الاول، المجلد الخامس، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)، افادت اخبار واشنطن عن تصعيد جديد تولاه السيناتور الفونسو داماتو، صاحب مشروع العقوبات، يعاونه فيه السيناتور جيسي هلمز.

وقد وجها رسالة الى مادلين اولبرايت، وزيرة الخارجية، يحضانها على فرض عقوبات جديدة على «توتال» الفرنسية و«غازبروم» الروسية و«بتروناس» الماليزية، بسبب شراكتها في تطوير حقول للغاز في ايران.

في رسالته، قال جيسي هلمز، وهو رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، انه «اذا لم تبادر فرنسا (او الاتحاد الاوروبي) وروسيا وماليزيا الى فرض عقوبات اقتصادية جديدة وصريحة ومنهجية على ايران، فاننا مقتنعون بان من الملح ان تسرع الولايات المتحدة الى فرض عقوبات على هذه الاطراف».

وتأخذ واشنطن على ايران دعمها الارهاب الدولي وتريد منع الحكومة الايرانية من امتلاك الاسلحة النووية والكيميائية والصواريخ البالستية.

وينص «قانون داماتو» الذي اقر السنة الماضية، على اتخاذ تدابير رادعة ضد الشركات الاجنبية التي تستثمر اكثر من عشرين مليون دولار سنوياً في قطاعات الطاقة في كل من ايران وليبيا.

وقد انضمت «توتال» الى مجموعة «غازبروم» الروسية والشركة الماليزية في عقد ابرمته مع ايران لشراء الغاز بمليارى دولار.

وتجري الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي مناقشات صعبة من اجل تطبيق هذا القانون.

ودعا السيناتور الفونسو داماتو، (رئيس اللجنة المصرفية في مجلس الشيوخ)، ادارة الرئيس كلينتون الى قطع الطريق امام الاكتتاب الذي تعتزم «غازبروم» طرحه هذا الشهر في الاسواق المالية الاميركية.

وقال السيناتور داماتو ان احدى وسائل دعم القانون، الذي يحمل اسمه، قد تتمثل في مد نطاق قانون العقوبات الخاص بليبيا وايران ليحظر على البنوك التجارية مساعدة الشركات الاجنبية التي تنتهك العقوبات بتضييق فرص جمع الاموال امامها.

ويحظر القانون في صورته الحالية على المصارف الاميركية تقديم قروض مباشرة تزيد قيمتها على عشرة ملايين دولار الى منتهكي العقوبات ولكنه لا يمنع مساعدتها في انشطة اخرى مثل بيع السندات. وكان وليام رامسي، نائب مساعد لوزيرة الخارجية مادلين اولبرايت، اكد في مجلس الشيوخ ان اي قرار في شأن العقوبات لم يتخذ بعد إلا ان «فرض عقوبات سيكون خياراً حقيقياً عندما تنتهي المناقشات». وقد اجرى رامسي محادثات مستفيضة في باريس وموسكو في شأن الاستثمارات في ايران، ومن برنامجه التوجه الى كوالالمبور وجاكرتا واوتاوا لهذه الغاية.

واضاف داماتو في جلسة بحثت مشاركة شركة «غازبروم» الروسية في مشروع للغاز الطبيعي في ايران قوله «اعتقد ان الوقت ربما حان لبحث قانون العقوبات على ليبيا وايران من جديد ليس بهدف اضعافه بل لزيادة قوته».

وتبحث ادارة الرئيس بيل كلينتون ما إذا كانت «غازبروم» وشركاؤها في المشروع انتهكوا قانون العقوبات.

وتدرس لجنة خاصة في «البيت الابيض» ان كان اصدار سندات لـ «غازبروم» الروسية من المنتظر ان تديره «شركة غولدمان ساكس» في «وول ستريت» ينتهك القانون.

وقال داماتو انه يتعين على الكونغرس بحث «ان كان يتعين حرمان شركات مثل «غازبروم» من الدخول الى اسواقنا المالية وما اذا كان ينبغي للمصارف التجارية والاستثمارية الاميركية المساهمة في تمويلهم». واضاف السيناتور داماتو انه يساوره شك بان اتفاق مشروع الغاز الطبيعي في ايران ينتهك القانون مطالباً بوقف فوري لضمانات القروض المتاحة لـ «غازبروم» من خلال بنك التصدير والاستيراد الاميركي (اكسيمبانك).

اذربيجان

بعدما احتفلوا بانتهاء المرحلة الأولى من المشروع النفطي

أيدي المستثمرين الأجانب على قلوبهم خشية من خروج علييف من السلطة!

☐ انتهت اخيراً المرحلة الاولى من السباق الدولي على النفط الاذربيجاني باحتفال في العاصمة باكو شارك فيه رجال اعمال وسياسيون وعاملون في مجال النفط قاموا خلاله بغطس ايديهم في وعاء مليء بالنفط ورشوا النفط على وجوه بعضهم البعض بطريقة احتفالية تناسب التقاليد «الاذرية» التي تحتفل بهذه الطريقة.

وقد حضر الحفل عدد من المسؤولين الاذربيين على راسهم الرئيس حيدر علييف، كما حضره وزراء من بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا ليدشن هؤلاء المرحلة الاولى من انتاج النفط «الاذري» وتسويقه عالمياً.

وبذا انتهت مرحلة من السباق الدولي المحموم على مصدر من مصادر النفط يعتقد انه سيلعب دوراً مهماً في القرن الحادي والعشرين.

وقد كانت هذه المرحلة مليئة بالتوتر والتوقعات حينما وقعت اذربيجان، الدولة المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفياتي السابق، مجموعة من العقود للتعاون مع شركات نفط دولية في محاولة منها للحفاظ على التوازن الجيوبوليتيكي بشكل يجعل جيرانها بعيدين عنها.

وقد اتجهت حكومة اذربيجان نحو التعاون مع مجموعة شركات منها شركة النفط البريطانية «بريتيش بيتروليوم» وشركات اخرى تتسيدها الولايات المتحدة وتضم «شركة العمليات الدولية الاذرية»، التي تمتلك ٤٠٪ منها شركات النفط الاميركية من امثال «اموكو» و«إكسون» و«بينزويل» و«يونوكال»، فيما تملك مؤسسة «سوكار» النفطية الحكومية في اذربيجان النسبة الباقية.

وتعتقد المصادر الدولية المهتمة بالنفط ان الحجم الذي تحتوي عليه اراضي اذربيجان من هذه المادة الحيوية للطاقة في العالم يبلغ ضعف النفط الموجود في بحر الشمال البريطاني. واعتبر تدشين النفط الاذري نجاحاً كبيراً للدول الغربية، اذ انه تجاوز مراحل كثيرة من النزاع الجاري في المنطقة.

وقد علق فردريكو بينا، وزير الطاقة الاميركي، على هذا النجاح بقوله «لقد كان نقطة تحول عظيمة (...) ولحظة مهمة في التاريخ الحديث».

ومع ذلك فان المستثمرين الذين وضعوا مليارات الدولارات في عملية المرحلة الاولى يعرفون ان لحظات فرحهم هذه قد تتعكر في اي وقت، لا سيما اذا خرج الرئيس حيدر علييف (٧٢ سنة) من السلطة، على الرغم من من ان مصادر الحكومة الاذرية تؤكد ان الرئيس في صحة جيدة.

ولا تعد هذه التطمينات كافية للمستثمرين الاجانب الذين يعتقدون ان رحيل حيدر علييف سيعني فراغاً في السلطة في اذربيجان، وحسب ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني في وزارة الخارجية، فان قضية من سيخلف حيدر علييف «تعتبر اساسية». ولم تمنع هذه المخاوف، حول غياب علييف المحتمل عن السلطة، الدول او الشركات الاجنبية من محاولة التقرب منه، اذ دعاه طوني بلير، رئيس الحكومة البريطانية، مؤخراً لزيارة مقر حكومته في لندن.

كما ان الانتخابات المقبلة في اذربيجان ليست بالامر المهم لان فوز حيدر علييف فيها امر محسوم سلفاً. ويقول مسؤول غربي كبير ان السؤال في الانتخابات الاذرية المقبلة ليس حول «من يفوز» ولكن ما اذا كان «علييف سيحصل على نسبة ٩٩٪ أم ٩٩,١٪».

وفي ظل هذه الظروف فان الزائر باكو يرى كثيراً من المظاهر الغربية التي ظهرت على السطح، لا سيما في حي الاغنياء من المدينة، في حين تعاني بقية البلاد من فقر شديد.

ولعل النقطة الاخرى التي تطرحها المرحلة الاولى المنصرمة هي ان الشركات الاجنبية وضعت مليارات الدولارات في المشروع الاول على الرغم من عدم انتهاء الاجراءات القانونية لترسيم الحدود الاقليمية في بحر قزوين مع الدول التي تقع عليه. وحالياً فان احدى القضايا التي تثير الجدل منذ الآن فهي «طريق انابيب النفط» التي ربما تضطر الشركات الاجنبية لحفرها في مناطق مليئة بالنزاعات الحدودية والاحتراب الداخلي والصراع الجيوبوليتيكي في المنطقة.

ومن بين الطرق المقترحة طريقان صغيران، اولهما يمر من روسيا عبر بلاد الشيشان الى البحر الاسود. والثاني يمر من خلال جورجيا الى ميناء جيهان المتوسطي في تركيا. ولكن الخط الرئيسي ذا الكلفة العالية يمكن ان يمر عبر جورجيا الى تركيا وهو خيار مدعوم من الولايات المتحدة والرئيس علييف.

وأدت التطورات الاخيرة في اذربيجان، من حيث تزايد احتمالات تحولها الى قوة اقليمية جديدة اعتماداً على المخزون النفطي الذي تملكه، الى اضطرار ارمينيا لتخفيف حدة لهجتها. وفي خطوة غير مسبوقة كتب الرئيس الارمني ليفون تير بيتروسويان مقالاً نشرته الصحف الارمنية والروسية قال فيه «ان ثمة خيالاً قاتلاً في ناغورنو كاراباخ يقوم على تصور ان اعداء (الاقليم) هم في اذربيجان». وتأتي مقالة الرئيس الارمني بالتزامن مع انتهاء المرحلة الاولى من استخراج النفط الاذري لا سيما وان جميع الدول المحيطة ببحر قزوين تود الاستفادة منه في ظل معاناتها من اوضاع اقتصادية سيئة ورثتها عن الاتحاد السوفياتي السابق.

والخيار المطروح امام ارمينيا اليوم هو تقديم تنازلات حول النزاعات في ناغورنو كاراباخ، وهو خيار لا يمكن تجنبه في وجه المعارضة الدولية لاستقلال الاقليم، ومن ثم يتوقع ان تحاول ارمينيا التوصل الى حل للنزاع مع اذربيجان وهي قوية قبل فوات الاوان. كما ان مرور انابيب النفط الى الاراضي التركية عبر ارمينيا خيار مطروح امام الشركات الاجنبية وحكومة باكو.

وقد صرح حيدر علييف اكثر من مرة انه قد يوافق على مرور الانابيب عبر ارمينيا اذا توصل البلدان الى حل للنزاع القائم الآن في اقليم ناغورنو كاراباخ.

وترى مصادر غربية في فتح خط للانابيب الاذرية يمر عبر ارمينيا الى تركيا خطوة قد تمهد لتطبيع العلاقات بين ارمينيا وجاراتها وبالاخص تركيا.

مناقشة لمبدأ ليونيل جوسبان في «التخمة العالمية»

الإنتاجية الرأسمالية العالمية بين الخيال والواقع!.

☐ ظاهرتان طغتا على ملامح الاقتصاد الرأسمالي العالمي بعد انهيار المعسكر الإشتراكي، هما: «العولمة»، بمعنى قيام نظام عالمي واحد مفتوح، وتزايد البطالة في الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، الامر الذي اطلق موجة من البحوث والنظريات حول أزمة الرأسمالية وامكانية استمرارها على النهج الحالي. ومن أبرز الباحثين الذين كتبوا في هذا الموضوع بول كروغمان، أستاذ الاقتصاد في معهد «ماساشوستس للتكنولوجيا» الذي يعتبر من الإقتصاديين المجددين غير التقليديين من حيث مخالفته للآراء والنظريات الاقتصادية التقليدية الدارجة. وقد اعتبر كروغمان انتخاب فرنسا لرئيس وزرائها الحالي ليونيل جوسبان، الاشتراكي، محطة مهمة في تسليط الاضواء على امكانية نشوء ايديولوجية اجتماعية جديدة تجدد النظام الرأسمالي على فكرة متقدمة.

التخمة العالمية

وقد بدأ بول كروغمان بحثه بالسؤال عما اذا كانت الرأسمالية بطبيعتها تقوم على الانتاج الزائد معتمداً عبارة «التخمة العالمية» التي لخصها بأنها نظرة على الرأسمالية من حيث كونها اكثر انتاجية مما تستدعي مصالحها، بسبب التقدم التكنولوجي السريع وانتشار التصنيع في الدول الناشئة وتوسع القدرة على العمل بأسرع من مجالات العمل.

ويمضي الى القول، ان مبدأ التخمة العالمية في شكله المعتدل ينطوي على الاعتقاد بأن السياسات الاقتصادية يجب أن تستهدف زيادة الطلب، بدلاً من زيادة العرض. ولهذا فان دعاة هذا المبدأ من الاميركيين يعارضون الجهود المبذولة لإلغاء العجز في الميزانية وزيادة الادخار الوطني بدعوى ان هذه الجهود من شأنها ان تخفف فعلياً النمو الاقتصادي.

اما في شكله الاكثر تطرفاً، فان هذا المبدأ يدعو الى تخفيضات فورية في طاقة الاقتصاد الانتاجية عن طريق خطط المشاركة في العمل التي تقضي بخفض مدة ساعات العمل، وهو المرتكز الاساسي في برنامج رئيس الحكومة الفرنسية جوسبان، الذي دعا الى خفض ساعات العمل في بلده من ٣٩ ساعة في الاسبوع الى ٣٥ ساعة.

ويقول كروغمان في دراسته ان المبادىء الدارجة في الاقتصاد وفي سواه غالباً ما يجري تجاهل بحثها بكفاية في مراحل نشوئها، لأن المؤسسات الفكرية والسياسية، تميل الى صرفها على انها غير جديرة بالاهتمام، الامر الذي حجب النقاش العقلاني لتلك المبادىء. لكنه يقول ان الوقت قد حان لمناقشة مبدأ جوسبان بصورة جدية حتى لو اضطر الى التراجع عنه، قبل ان يتحول الى عقيدة متحجرة تستعصي على المنطق والدليل.

ويخلص الى القول ان فكرة «التخمة العالمية» لا تصمد امام البحث، لأنها مشوشة فكرياً، ولأن دعاتها غير ملمين بالحقائق الاساسية، مع أن كثيرين من الدارسين والباحثين الاذكياء، يجدونها مثيرة للاهتمام والاعجاب، مما يقتضي توضيح قضية التخمة العالمية ومحاولة فهم جاذبية هذا المبدأ على الرغم من ركاكته الفكرية.

الطفرات الرأسمالية

يقول كروغمان، ان المخاوف من ان الرأسمالية قد تكون اكثر انتاجية مما تتطلبه مصالح العمال، ومصالح الرأسماليين انفسهم، ليست جديدة إنما تعيش معنا منذ بداية الثورة الصناعية في القرن السابع عشر. ويستشهد بذلك على الركود الاقتصادي الذي حدث في اوروبا، في اعقاب الحروب النابوليونية، والحلول القسري لمغازل النسيج الآلية، محل الحائكين اليدويين، مما اضطر حتى الاقتصاديين الكلاسيكيين الى النظر في امكانية التأثير العكسي للتقدم التكنولوجي.

اما في العصور الحديثة فقد ظهرت مسألة الانتاج الزائد في الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن، فكان من الطبيعي ان يربط بعض المراقبين انعدام فرص العمل خلال الانهيار الكبير في الثلاثينات بالانتشار السريع لطرائق الانتاج الكثيف في العشرينات، بحيث ان الاقتصاديين على مذهب «كينز» اضفوا شرعية على المخاوف من انعدام كفاية الطلب العام مقدمين اطاراً فكرياً لهذا القصور. وخلال اواخر الثمانينات ومطالع الاربعينات تبنى بعض الاقتصاديين الفكرة المسماة «الركود العلماني»، المشابهة لفكرة «التخمة العالمية» حالياً. حيث اشار هؤلاء الاقتصاديون، الى ان العائلات الميسورة تميل الى إدخار جزء اكبر من مداخيلها من العائلات الفقيرة، ليخلصوا الى القول، ان الانفاق الاستهلاكي الفردي لن يستطيع مجاراة النمو في الدخل الفردي، بمعنى ان الاقتصاد العام لن يستطيع الحفاظ على حالة من العمالة الكاملة إلا اذا زاد الانفاق الاستثماري بسرعة اكبر من نمو الدخل، وهو أمر مستبعد. وبذلك توقع هؤلاء، ان تعود حالة الانهيار بعدما تضع الحرب العالمية الثانية اوزارها، فتعود معدلات البطالة مع الوقت الى التزايد.

التحولات الثلاثة

يقول كروغمان، إن نشوء المبدأ الحالي في «التخمة العالمية»، يمكن رده الى ثلاثة تحولات اساسية:

١ ـ عودة البطالة الكثيفة الى الظهور في اوروبا الغربية، وليس في الولايات المتحدة الاميركية. وهذا التحول يرده بعض الاقتصاديين ورجال الاعمال الى الضرائب والقيود الشديدة في الاقتصادات الاوروبية، بينما ادعى زعماء النقابات العمالية، وبعض السياسيين، ان الامر ببساطة هو عدم وجود فرص كافية للعمل، وهو عنصر يزداد حدة اكثر فاكثر مع ارتفاع الانتاجية العمالية. ومن هذا المنطلق ظهر برنامج ليونيل جوسبان الذي ادى الى انتخابه في فرنسا، ولا سيما بعد الركود الاقتصادي الذي عم اوروبا في مطلع التسعينات.

حتى ان المفوضية الاوروبية تبنت هذا التصور ولو بصورة ضبابية في دراستها بعنوانه «النمو والتنافسية والعمالة».

٢ ـ هنالك تصور واسع الانتشار بأن نمو الانتاجية في الدول الصناعية المتقدمة، خصوصاً في الولايات المتحدة الاميركية، قد تسارع بحيث ان بعض الكتاب الاقتصاديين قد تأثر بالفترة القصيرة من النهوض المؤدي الى انخفاض في البطالة بين ١٩٩١ و١٩٩٢، مما حملهم على الاعتقاد بانقطاع الصلة التقليدية بين النمو الاقتصادي وفرص العمل، نظراً الى تزايد الناتج المحلي الاجمالي في ظل ارتفاع البطالة.

٣ ـ انتشار الصناعة في الدول الناشئة حديثاً والتزايد السريع في قدرة تلك الدول على التصدير، الامر الذي ادى الى الشعور بأن طاقة الانتاج العالمية تنمو بغير عوائق بسرعة اكبر من ان يجاريها الطلب على الانتاج. وجاءت الازمات الاخيرة في أسيا لتعزز ما ذهب اليه بعض الاقتصاديين من ان النمو في النتيجة سوف يتقهقر عن الطاقة الانتاجية وان الثغرة المتزايدة بين العرض والطلب سوف تؤدي الى ازمة اقتصادية عالمية كتلك التي حدثت في الثلاثينات، فيهبط الانتاج دفعة واحدة. وبالتالي، يمكن النظر الى مبدأ التخمة العالمية على انه استجابة لبعض التحولات الحقيقية في الاقتصاد العالمي.

الطاقة الانتاجية

ويقترح بول غروكمان التركيز على ثلاثة مفاهيم حاسمة بالنسبة الى التخمة العالمية، واحد منها حول العرض واثنان حول الطلب. وهذه المفاهيم الثلاثة هي:

١ ـ ان طاقة الانتاج العالمية تتزايد بسرعة استثنائية وربما غير مسبوقة.

٢ ـ ان الطلب في البلدان الصناعية المتقدمة لا يستطيع أن يجاري النمو في العرض المحتمل.

٣ ـ إن النمو في البلدان الناشئة حديثاً سوف يسهم في العرض العالمي الاجمالي اكثر مما يسهم في الطلب العالمي.

فهل هذه الافتراضات صحيحة؟

يقول بول كروغمان، ان المناقشات الاقتصادية الشعبية تقوم على الانطباعات والحكايات اكثر مما تقوم على الاحصائيات. ومع انه من الصحيح ان هنالك صناعات معينة، مثل صناعة السيارات، تزيد طاقتها الانتاجية عن متطلبات السوق، فان هذه الطاقة الانتاجية الزائدة في صناعات معينة هي نتيجة تقديرات مبالغ فيها حول احوال السوق، كما إنها من المخاطر العادية التي تواجه اي عملية اقتصادية. تماماً مثل النقص في الطاقة الانتاجية لصناعات اخرى عجزت عن تقدير حقيقة الطلب المتاح.

ويرى بول كروغمان، انه من الطبيعي، ان يظهر العرض زائداً في حالات الركود الاقتصادي، كما حدث في اوروبا خلال سنتي ١٩٩٠ و١٩٩١. لكن في الوقت الحاضر هنالك نقص ملحوظ في اشياء كثيرة، مثل المساكن والمكاتب في المدن، وانتاج القهوة، والميكانيكيين المهرة، جنباً الى جنب مع وجود فائض كبير في منتوجات أخرى مثل السيارات.

ويقلل كروغمان من اهمية التكنولوجيات الرقمية والروبوتية، التي ظهرت في السنوات الاخيرة، لأنها لم تضف الى طرائق الانتاج الدارجة سوى اضافة متواضعة.

لكن هنالك نقطة واحدة لا يستطيع احد ان يجادل فيها، وهي التصنيع السريع والمذهل في بعض البلدان النامية، خصوصاً في القارة الأسيوية، مما اسهم اسهاماً كبيراً في تسارع النمو في الطاقة الانتاجية العالمية.

وهذا يفسر الى حد ما الازمة الواسعة التي تعاني منها منطقة شرق اسيا حالياً (راجع «الميزان الدولي» على الصفحة ١٠).

الطلب في البلدان الصناعية

وحتى اذا كان نمو الطاقة الانتاجية اقل بكثير مما يدعيه الدعاة، فان هذه الانتاجية كما يذهب كروغمان، سوف تبقى غير مستخدمة طالما ان طلب المستهلكين عليها ليس كافياً. وهو يقول في هذا الصدد ان الاقتصاديين التقليديين لا يرون اي مشكلة هنا، بمعنى انه اذا جرى بالفعل استخدام طاقة الانتاج المتزايدة في الدول الصناعية، فان المداخيل الفردية سوف ترتفع بالتوازي مع الطاقة الانتاجية. ويتساءل هنا انه اذا كانت المداخيل على ارتفاع، فلماذا لا يرتفع الطلب الاستهلاكي ايضاً؟ ويستغرب كيف ان دعاة مبدأ التخمة العالمية لا يقدمون اي دحض مباشر لهذه النظرة القياسية.

ويفسر كروغمان موقف هؤلاء، بأنه مع ارتفاع المداخيل يصبح المستهلكون مشبعين لكونهم قادرين على شراء جميع ضرورياتهم فيصبحون مترددين في زيادة الانفاق مع تزايد مداخيلهم.

وهذه الفكرة تستند الى التجارب العادية التي سبق ذكرها من حيث ان العائلات الميسورة تميل الى الادخار اكثر من العائلات الفقيرة. لكن دعاة التخمة العالمية، ينقلون هذه الفكرة منطقياً الى مدار اوسع بالاشارة الى ان الطلب الاستهلاكي محدود بفعل سوء توزيع المداخيل في البلدان الصناعية، او على الاقل في الولايات المتحدة، بمعنى ان العائلات الفقيرة المجهدة، يمكن ان تنفق اكثر لو استطاعت الى ذلك سبيلاً، لكن الزيادات في المداخيل تذهب بدلاً من ذلك الى الاغنياء الذين يدخرونها بدل انفاقها.

غير أن كروغمان يخالف هذه النظرة بالنسبة الى الولايات المتحدة، على الرغم من أنها تبدو مقنعة في المنطق، مستنداً الى جملة من الاحصائيات حول النمو الاميركي.

العالم الثالث

في موضوع العالم الثالث، يبدأ كروغمان بالموافقة على نقطة البداية من حيث سرعة الزيادة في الانتاجية العمالية في بعض البلدان النامية.

لكنه يرى ان الزيادة في الطاقة الانتاجية العالمية، نتيجة لتطورات العالم الثالث، ادت في الوقت ذاته الى ارتفاع المداخيل مما يعني تزايد الطلب مع تزايد العرض. بل يذهب الى القول ان مثل هذه البلدان بسبب انتاجيتها تجتذب رساميل خارجية، وأن الدول التي تجتذب تدفقات رأسمالية صافية إليها هي بطبيعة الحال دول يزيد فيها الاستثمار المحلي عن الادخار المحلي، وبالتالي يزيد انفاقها عن دخلها، وهذا بدوره يؤدي الى عجز في الميزان التجاري، وبمعنى أدق الى عجز في الحساب الجاري الذي يشمل التجارة في الخدمات والدخل المتأتي من استثمارات سابقة.

وهنا يدحض كروغمان هذا المفهوم المبسط للاقتصاديين التقليديين متسائلاً بقوله:

«أليس من المنطلق ان البلدان التي تكون فيها اجور العمال متدنية جداً عالية التنافسية من حيث الكلفة، وبالتالي من المحتم ان تحقق فائضاً في الميزان التجاري؟»

وجواب الاقتصاديين التقليديين على هذه المسألة انه مع التزايد في الانتاجية تتزايد اجور العمال بطبيعة الحال. وهذا يناقض الفكرة المبسطة السابقة من حيث أن هذه الزيادة في الاجور تجعل تلك البلدان اقل تنافسية في النتجية.

والدليل على ذلك، ان الدول النامية في مجموعها، على العكس من ذلك، تعاني من عجوزات في موازينها التجارية، وليس من المحتمل ان تحقق فائضاً تجارياً في المستقبل المنظور.

●●●

وفي ختام بحثه يقول بول كروغمان ان لب الجاذبية في مبدأ «التخمة العالمية»، هو أن احداً لا يتصور كيف ان هذه الزيادة المضطردة في الانتاج العالمي يمكن استخدامها او تصريفها ليقول:

«انه من الصعب ان نتصور كيف سيبدو الاقتصاد العالمي المتزايد الانتاجية في المستقبل المنظور. لكن هذا القصور في الفهم قائم في خيالنا لا في الاقتصاد الحقيقي الذي لن يجد مشكلة في استخدام تلك الطاقة الانتاجية».

بروفيل

أبو المعارك...



❑ لم يُكتب في الصحافة وفي وسائل الإعلام العالمية عن شخص خلال نصف القرن الماضي، بقدر ما كُتب ويكتب يومياً بغير انقطاع عن الرئيس العراقي صدام حسين. ولا شك في أن الرئيس العراقي مسرور بذلك، سواء كانت الكتابة معه او ضده، وإن كانت الكتابة بالضد هي الأرجح.

فهو نظرياً الخصيم الأول للولايات المتحدة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وليس شيئاً قليلاً أن يُصور او يتصور على انه يُقارع اكبر قوة في العالم، وربما في التاريخ، بينما كثيرون من خصومه في مواقع التبعية.

فالولايات المتحدة، بطبيعة امتداداتها العالمية، بحاجة دائمة الى خصم قوي، تبرر به تحالفاتها الخارجية وبسعفها على تركيز السلطة في الداخل. فلو لم يكن صدام حسين موجوداً، كما قال احد المفكرين السياسيين الاميركيين، لكان علي واشنطن ان تجده!

وهكذا يمكن القول، تبعاً لذلك، ان الولايات المتحدة قد بدأت من الآن تفكر بخلق العدو الجديد المقبل، في حال أن ورقة صدام حسين لم تعد مسعفة، لكنها في الوقت الحاضر، وبعد التردد العربي في الموافقة على ضربة عسكرية جديدة للعراق، توازن معادلة الخيار بين «وكيل» ينوب عنها ويأخذ حصة، وبين «عميل» تنوب عنه لقاء اجر!

ومما لا شك فيه ايضاً، أن الرئيس العراقي تستهويه المعارك الكبرى، ويُقبل عليها غير هيّاب مهما كانت النتائج. فهو من هذه الناحية يمكن وصفه بأنه «ابو المعارك». بل هو يختار لمعاركه الكبرى اسماء تاريخية رنانة ورمانسية، مثل «القادسية»، الإسم الذي اطلقه على حربه ضد إيران تيمناً بمعركة الفتح العربي الإسلامي لبلاد فارس بقيادة سعد بن ابي وقاص، الذي انتصر بنصائح المثنى. او مثل «ام المعارك»، الإسم الذي اطلقه على حربه ضد التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، حيث وقف وحيداً ضد العالم كله.

فالرئيس العراقي عينه دائماً على التاريخ، بصرف النظر عن دروسه وعبره. ولا فرق في ذلك عنده بين المعارك الكبرى الطاحنة، وبين التشييد والعمران، مما يفسر الى حد بعيد إقدامه على بناء هذا العدد الكبير من القصور والمعالم بكلفة عالية وغير مبررة في وقتها. إنه يريد، كما يبدو، أن يترك خلفه معالم لا تمحي لا من الأعيان ولا من الأذهان. ومن يقرأ في اقواله السابقة يجد ذلك في غاية الوضوح. فقد قال مرة «يجب ان نفكر بما سيقوله التاريخ عنّا، ليس الآن بل بعد ٥٠٠ سنة من الآن».

وفي حديث له مع رئيس تحرير «الميزان» في عام ١٩٨٩، اشار الى الحضارات الشامخة القديمة في بلاد الرافدين، او بلاد ما بين النهرين كما يُطلق عليها، من السومرية والكلدانية، الى الآشورية والبابلية، فالإسلامية العباسية، بقوله: «إذا كان العراقيون القدماء قد فعلوا ذلك، فإنه بمقدور العراقيين الآن أن يفعلوا مثله وأحسن منه» (راجع «الخواطر» على الصفحة ٩).

وبذلك، يكون الرئيس صدام حسين قد ترك بصمات لا تمحي في كتب التاريخ، او هكذا يعتقد او يُخيل اليه. لكن المعارك الكبرى المشهودة، مع انها بطبيعتها التدميرية مناقضة للعمران الشامخ، تبدو في الرؤية التاريخية مكملة لها. وهذا يدخل في النظرة الراديكالية الى الحرب والسلام او على الأصح النظرة «الفاشية»، التي تعتبر الحرب مطهرة للشعوب، وتعتبر السلام مناخاً للإنحلال.

فالنظير الأبرز لصدام حسين هو الملك الفرنسي لويس الرابع عشر الذي سجل له التاريخ عبارته الشهيرة «انا الدولة»، والذي أُطلق عليه يوم ميلاده اسم «عطية الله» *le Dieudonné*. ويمثل هذه العبارة وصف ميشال عفلق مؤسس حزب البعث الرئيس العراقي يوماً بقوله: «إنه هبة البعث الى العراق، وهبة العراق الى الأمة العربية»!

ومع أن النائب في برلمان باريس عام ١٦٤٨، اومير تالون، خاطب الملك لويس بقوله إن الحرب أسهل من السلام، وإن الانتصارات والفتوحات لا تقلل من بؤس الشعب، فإن الإطار الفكري السائد في ذلك الزمان كان يعتبر الحرب «طريقة من طرق الله لمعاقبة عالم شرير»، على حد قول غوديا مع أن الحرب مؤسفة ومن سوء حظ الكثيرين.

وليس السؤال هل سيقاتل، بل من سيقاتل. ومع ذلك كان لويس الرابع عشر يردد القول: «عندما يحملني الكبرياء على تمجيد السلطة، يجب ان اذكر انني دون الله، وإذا عاملت رعاياي على انهم عبيد، يجب ان اذكر ان الكراهية في نفوس الرجال يؤججها الغضب».

وعلى الرغم من كل الحروب والمعارك والضحايا والدمار، كان الملك لويس يقول: «كيف يستطيع الانسان أن يأوي الى فراشه امناً وخطيئة مميتة تملأ نفسه»!

لعله لم يكن يعتبر الحروب خطيئة مميتة!

الضيف

قضية عمولات شركة «دوبال» للألومنيوم أمام القضاء البريطاني

مهدي التاجر وهاني سلام في شباك محمد المكتوم!

❑ تتحدث اوساط رجال الأعمال العرب في لندن عن الدعوى المقامة من شركة «دوبال» للألومنيوم في إمارة دبي امام القضاء البريطاني لاسترجاع مبالغ مالية كبيرة، قيل إنها تتجاوز ٢٠ مليون دولار مع فوائدها، من هاني سلام ومهدي التاجر الذي تولى تنفيذ مشروع مصهر الألومنيوم في زمن الشيخ راشد المكتوم، يوم كان التاجر في ذروة نفوذه قبل ان يشتد ساعد الشيخ محمد المكتوم، ولي عهد دبي ووزير الدفاع في دولة الامارات حالياً، ويتغلب على رجال والده الراحل.

ويبدو، كما يقال في اوساط رجال الأعمال العارفين بشؤون دبي، أن الشيخ محمد، من وراء الستار، مصمم على «المطاردة الساخنة» لاسترجاع مبالغ مالية تعود الى قضية «دوبال» والى غيرها ايضاً!

وقال احد المتابعين لشؤون دبي لـ «الميزان»، إن هناك جهات اخرى غير مهدي التاجر وهاني سلام دفعت بالتراضي المبالغ المطلوبة فلم تشملها الدعاوى القضائية.

ومنهم، كما يقول هؤلاء، سعد سلام الذي دفع في التسوية مبلغ ٩ ملايين دولار، والأميركي مايكل رينتش المقيم في بلدة «اوري» التابعة لكانتون زوريخ السويسري، وصاحب شركة «رينتشكو».

وكانت شركة «دوبال» في السابق تعاني من خسائر مالية باهظة، لكنها عادت الى الربحية اخيراً بسبب ارتفاع اسعار الألومنيوم العالمية، وبسبب تنصيب إدارة جديدة على الشركة لإعادة هيكلتها. لكن عارفي مهدي التاجر يقولون إنه هو الذي استقدم اليها الخبير روبنسون، لتحويلها الى الربحية، نظراً الى معرفته بالصناعة من خلال عمله في مصهر البحرين السابق لمصهر دبي. ومما لا شك فيه أن وجود مصهرين متقاربين في الخليج، واحد في



البحرين وآخر في دبي، قد أثر عليهما كليهما سلباً.

وقد تأجلت القضية في المحكمة اللندنية الى شهر شباط/فبراير المقبل بسبب عدم قدرة مهدي التاجر على المثول امامها بدواعي صحية حملته على الخلود الى الراحة في احد قصوره البريطانية، في منطقة اسكتلندا!

وربما كان مهدي التاجر، الذي تراجعت عملياته الانتصابية مع إيران اخيراً، كما جاء في تحقيق سابق في جريدة «الحياة»، «سمكة» اكبر من ان يبتلعها محمد المكتوم. لكن شيخ ميادين سباق الخيل العالمية طويل الباع والبال ايضاً. قياساً على حصيلة صيد شباكه في إمارته التي يحكمها بغير منازع، حيث اصطاد هوامير كبيرة مثل الكالداري والفرير وغيرهما، فلم يبق فالتاً من شباكه سوى مهدي التاجر الملم بالإبحار في محيطات مختلفة.

ومع أن مهدي التاجر قد اغتنى وشبع الى التخمة في دبي، إلاّ أن أحداً لا يستطيع إنكار دوره في تقدم إمارة آل المكتوم وازدهارها، مع أن بعضهم يرجع ذلك الى حنكة ودهاء، وبعد نظر حاكمها الراحل الشيخ راشد، والد الشيخ محمد. وفي رأي هذا البعض، أن مهدي التاجر ما كان سوى وسيلة نافعة من وسائل الشيخ راشد العديدة، وإن الأب كان اكثر وفاء لأصدقائه من الإبن!

وبانتظار أن تنجلي غمامة «دوبال» في الأشهر المقبلة، ومن المرجح أن تنجلي لصالح شيخ الخيول، ينقسم رجال الأعمال العرب المرتبطين بالخليج بين شامت بمهدي التاجر، وبين خائف من محمد المكتوم!

Al-Mizan
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: العلوان شكرالله حيدر
مدير الإنتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرح الله
التصميم والاخراج: PROXIMA STELIER

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9556
FAX: (0181) 863 2873
E.Mail: proxima.ltd@easynet.co.uk

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت، لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥١٦٥ شوران

التوزيع في انحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM | PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET | ISSN: 1352-7738